

ملف العدد: ذكرى توقيع معاهدة "سيفر" وحقوق شعب كردستان

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الخميس

2022/08/11

No. : 7687

محادثات إيجابية

الرئيس بافل: ضرورة وضع قانون ملائم للانتخابات وحل المشاكل الخدمية



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد



○ العراق واقليم كردستان

- واقعة تلهمنا لتقويم المجتمع والإنسانية على مر العصور
- الرئيس بافل: ضرورة وضع قانون ملائم للانتخابات وحل المشاكل الخدمية
- الرئيس بافل: العراق بحاجة إلى تعميق روح الوئام والاتفاق الوطني
- الكاظمي: لن نسمح للفسادين باستغلال المشاريع لتبذير أموال الشعب
- الاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية دور العراق في الشرق الأوسط والعالم
- تقرير موسع..دعوات للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية واستمرار الحوارات

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- سيناريوهات المأزق العراقي وسط الصراع بين المكونات الشيعية
- حازم صاغية: العراق أو معركة الوطنية في المشرق العربي اليوم
- زهير كاظم عبود : متى نشطب صدام من ذاكرتنا ؟

○ ملف العدد...ذكرى توقيع معاهدة سيفر

- سيفر..المعاهدة الدولية الاولى التي تعترف بحقوق الشعب الكردي
- الباحث فارس عثمان : الكرد بين سيفر و لوزان
- الباحث حسين جمو: خديعة معاهدة "سيفر" وخيانة "الميثاق الملي"
- د.آزاد أحمد علي: معاهدة سيفر ومشروعية استقلال كوردستان
- تحت ظلال "سيفر" و"لوزان" وحلم بيزنطة
- طارق الشامي : كيف شكلت معاهدة سيفر عقدة تاريخية لأردوغان؟

○ رؤى وقضايا عالمية

- غسان شربل: مناخ ترسيم حدود الإمبراطوريات
- طبائع الاستبداد تعصف بالديمقراطيات في عالم متغير
- عمرو حمزاوي: بين الاستبداد وسيادة القانون
- علي حسين عبيد : الوسطية كمصدر قوة للمجتمع
- مادلين المشاركة : هوس الـ "لايك" ..



واقعة تلهمنا لتقويم المجتمع والإنسانية على مر العصور

إذ نستذكر واقعة الطف الخالدة واستشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) وآل بيته وصحبه، نتقدم بخالص العزاء إلى الأمة الإسلامية جمعاء والشعب العراقي على وجه الخصوص، وإلى مقام المرجعية العليا في النجف الأشرف.

إن ملحمة عاشوراء التاريخية خير مثال لتجسيد قيم الفداء، والتضحية والتمسك بالمبادئ الحقة، وهي واقعة تلهمنا لتقويم المجتمع والإنسانية على مر العصور.

ونحن إذ نحیی هذه المناسبة العظيمة، على الجميع أن يبادروا إلى استخلاص العبر منها في التكاتف ووحدة الصف والعمل على إصلاح ذات البين خدمة للعراق وشعبه الأبى الذي يتطلع إلى الأمن والاستقرار وتحسين الخدمات والازدهار في شتى المجالات، والتأسيس لحكومة خدمية وطنية تواجه الصعاب وتصارع الفساد وتبدأ بإصلاحات شاملة.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني



الرئيس بافل جلال طالباني:

ضرورة وضع قانون ملائم للانتخابات وحل المشاكل الخدمية في السليمانية

المركز

أعلن بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أنه تقرر خلال اجتماع الأطراف السياسية الكردستانية مع رئاسة إقليم كردستان بحضور جنين بلاسخارت مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة «استمرار المباحثات حول الانتخابات»، وأضاف: «أكدنا على ضرورة حل المشاكل الخدمية في السليمانية».

وفي تصريح لفصائية (كردسات نيوز)، تحدث الرئيس بافل جلال طالباني عن فحوى الاجتماع، قائلاً: «قررنا استمرار المباحثات حول الانتخابات»، مضيفاً «تحدثنا بصراحة تامة عن سوء الأوضاع في السليمانية، وفي إقليم كردستان بصورة عامة، جميع الأطراف دعت إلى إصلاح الوضع الحالي، وإن شاء الله لن يظل الوضع كما هو عليه».

وعن الوضع المالي وخصوصاً في منطقة السليمانية، حيث أغلب المشاريع الخدمية متوقفة، أوضح الرئيس بافل جلال طالباني، أنه «ركزنا كثيراً على هذه المسائل وأكدنا على ضرورة حل المشاكل الخدمية في السليمانية».

وفضلاً عن مسألة الانتخابات، فقد تحدث رئيس الاتحاد الوطني خلال الاجتماع صراحة، عن أوضاع الموظفين، مخصصات الطلبة، وضرورة حل المشاكل الخدمية في السليمانية، ولاسيما أن الاتحاد الوطني الكردستاني اضطر في الآونة الأخيرة أن يصرف بنفسه ميزانية شركات رفع النفايات في منطقة نفوذه، مؤكداً أنه «إذا استمر هذا الحصار المفروض على السليمانية، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني سينسحب من حكومة الاقليم».

وصرح الرئيس بافل طالباني إن المجتمعين قرروا مواصلة المباحثات حول الانتخابات، مؤكداً على موقف الاتحاد الوطني إزاء الانتخابات بالقول: إن الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات ومع انتخابات تجرى وفق قانون ملائم، مبيناً أنه لم يتم تحديد وقت لملف الانتخابات ولايزال هناك متسع من الوقت لذلك.

ونفى الرئيس بافل ماتناولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي من أخبار تفيد بتعرضه لمحاولة اغتيال وقال: إن «على

من يسرب المعلومات من الاجتماعات أن يسربها بدقة، فالأمر ليس كذلك، لقد كنا مراقبين ليس إلا".

ولفت رئيس الاتحاد الوطني في جانب آخر من تصريحاته إلى أن جميع الأطراف الكردستانية يطالبون بإجراء إصلاحات حقيقية من أجل خدمة شعب كردستان أكثر.

واجتمعت الجهات السياسية في كردستان، اليوم الأربعاء، في رئاسة الإقليم بأربيل، وتم التباحث حول تحديد يوم انتخابات البرلمان وإزالة العقبات التي تعترض إجراء الانتخابات.

وقررت الأطراف وفقاً لبيان رئاسة الإقليم عقد آخر اجتماع لحسم كل المواضيع المرتبطة بالانتخابات وحل المشاكل التي تعترض سبيل العملية، وذلك في مطلع أيلول المقبل، وأن تواصل رئاسة إقليم كردستان والأطراف السياسية وبمعاونة فريق متخصص من اليونامي محادثاتها واستعداداتها لحين حلول ذلك الموعد.

وبهذا الصدد، قال عبدالستار مجيد عضو المجلس الأعلى لجماعة العدل الكردستانية، في تصريح لفضائية (روداو)، إن «رئيس الاتحاد الوطني تحدث خلال الاجتماع عن مسألة تهमيش السليمانية والمشاكل والحصار المفروض والأوضاع السيئة التي تمر بها المحافظة، وقال، إن هناك حصاراً مفروضاً على السليمانية، لماذا يصرف الحزب مخصصات الطلبة ومبالغ شراء الأدوية للمستشفيات؟ ما هو واجب الحكومة إذاً؟ لذا إن استمر الوضع على ما هو عليه سنفكر في الانسحاب من الحكومة».

وأضاف عبدالستار مجيد: «رئيس الاتحاد الوطني أشار أيضاً إلى أنه توصل إلى اتفاقات جيدة خلال اجتماعه مع السيد مسعود بارزاني، ولكنه لاحظ فيما بعد أن القناصة يراقبون مروحيته».

بيان اجتماع رئاسة إقليم كردستان مع الأطراف السياسية وممثلة الأمم المتحدة

إلى ذلك وقد صدر بيان عن المكتب الاعلامي لرئاسة إقليم كردستان حول اجتماع رئاسة إقليم كردستان مع الأطراف السياسية الكردستانية للتباحث بشأن الانتخابات القادمة في إقليم كردستان هذا نصه:

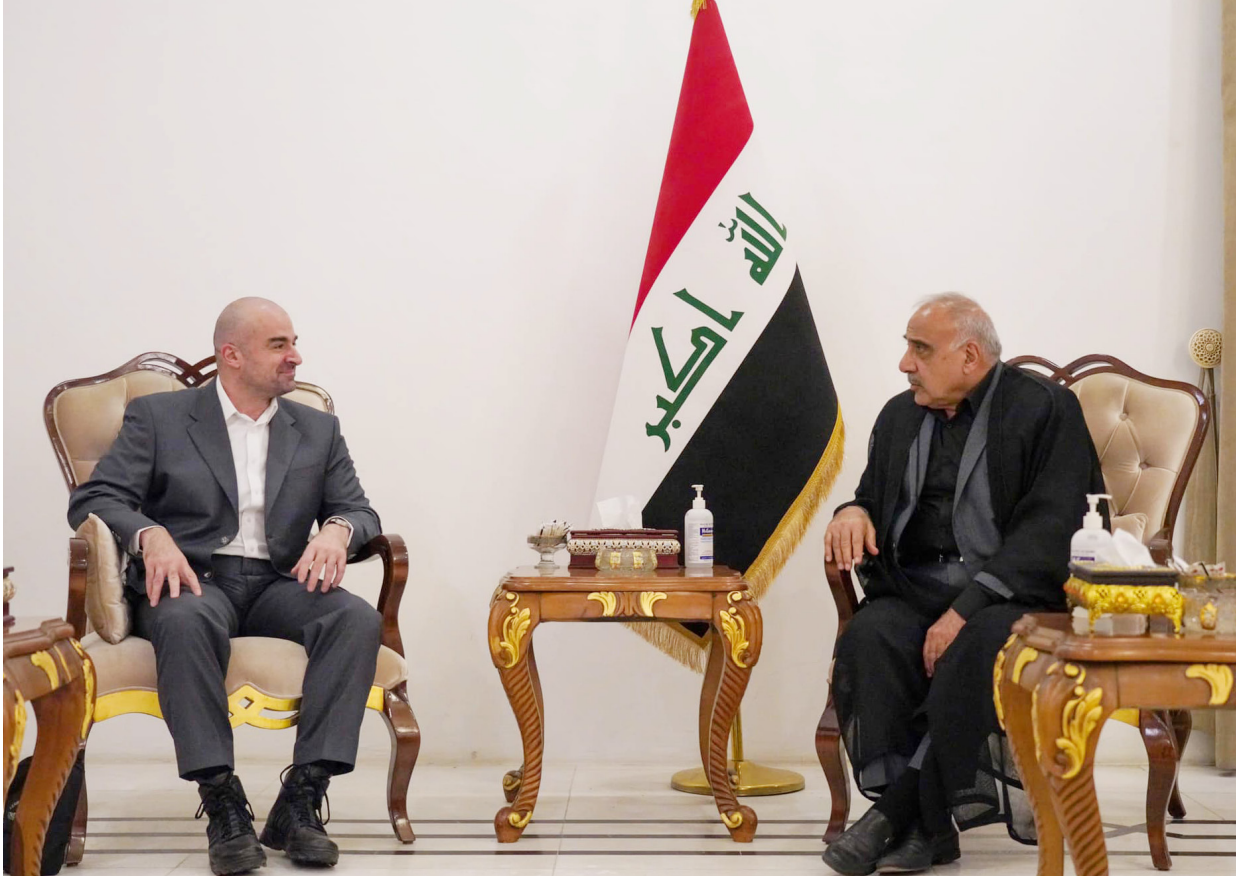
بإشراف فخامة رئيس إقليم كردستان السيد نيجيرفان بارزاني، وبحضور ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين بلاسخت، عقد يوم الأربعاء (١٠ آب ٢٠٢٢) اجتماع رئاسة إقليم كردستان مع الأطراف السياسية الكردستانية للتباحث بشأن الانتخابات القادمة في إقليم كردستان.

وفي كلمة له في مستهل الاجتماع، شكر فخامة الرئيس نيجيرفان بارزاني السيدة بلاسخت والأطراف السياسية لتبليتها دعوة رئاسة إقليم كردستان، وعبر عن أمله في أن تتوصل الأطراف السياسية إلى تفاهم حول تحديد موعد إجراء الانتخابات وحل المشاكل، مؤكداً أهمية الانتخابات لإقليم كردستان، حيث قال: إن تأخير الانتخابات يسيء إلى سمعة ومكانة إقليم كردستان.

من جانبها، ألقى السيدة بلاسخت كلمة تناولت أهمية توصل الأطراف إلى تفاهم بخصوص مسألة الانتخابات وتحديد موعد إجرائها، وعبرت عن دعم الأمم المتحدة الكامل لإنجاح العملية، وأكدت وجوب التوصل إلى نتيجة في أقرب وقت، لأنه ليس هناك الكثير من الوقت المتاح.

وبعد أن قدم نائب رئيس إقليم كردستان، السيد مصطفى سيد قادر، تقرير لجنة رئاسة إقليم كردستان المكلفة بمتابعة مسألة الانتخابات، طرحت الأطراف السياسية آراءها ووجهات نظرها في هذا السياق، وشكرت رئاسة إقليم كردستان على مساعيها من أجل لَم شمل الأطراف السياسية، وعدت استمرار الاجتماعات والمحادثات أمراً إيجابياً.

وفي الختام، تقرر عقد آخر اجتماع لحسم كل المواضيع المرتبطة بالانتخابات وحل المشاكل التي تعترض سبيل العملية، وذلك في مطلع أيلول المقبل، وأن تواصل رئاسة إقليم كردستان والأطراف السياسية وبمعاونة فريق متخصص من اليونامي محادثاتها واستعداداتها لحين حلول ذلك الموعد.



الرئيس بافل طالباني:

العراق بحاجة إلى تعميق روح الوئام والاتفاق الوطني

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد، السياسي ورئيس الوزراء العراقي السابق الدكتور عادل عبدالمهدي. وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات السياسية والوضع العراقي الراهن، حيث شدد الجانبان على التنسيق ولغة الحوار والتفاهم من أجل التغلب على المعوقات ومعالجة المشكلات.

وجدد الرئيس بافل جلال طالباني دعمه لأي خطوة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق وتوافق من أجل تجاوز الوضع الطارئ، قائلاً: إن البلاد بحاجة إلى تعميق روح الوئام والاتفاق الوطني في سبيل الوصول إلى الأهداف السامية ومن واجب الجميع العمل من أجل مستقبل آمن ومستقر وخدمة مواطنينا بشكل أفضل.

من جهته ثمن الدكتور عادل عبدالمهدي جهود الرئيس بافل جلال طالباني والسياسة الصائبة للاتحاد الوطني الكردستاني، قائلاً: إن الاتحاد الوطني يواصل السياسة الحكيمة للرئيس مام جلال وهي السياسة الصائبة التي تحتاجها البلاد وستكون لها نتائج مفرحة.

الكاظمي: لن نسمح للفسادين باستغلال المشاريع لتبذير أموال الشعب



المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

وضع رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأربعاء، الحجر الأساس لمشروع إعادة تأهيل مطار الموصل الدولي في محافظة نينوى.

وكان قد وجه بإكمال مستلزمات إطلاق المشروع في زيارة سابقة إلى المحافظة الشهر الماضي؛ من أجل أن تكون الانطلاقة فاعلة وعلى وفق المعايير والمتطلبات التي تمنع تلكؤ المشروع، وتضمن إنجازها في الوقت المحدد.

وأكد رئيس مجلس الوزراء في كلمة له، أن مطار الموصل الدولي سيمنح فرصاً عديدة في مجالات مختلفة لمحافظة نينوى، والمناطق المجاورة في نقل البضائع والمسافرين. وقال الكاظمي في كلمته: «اليوم نحن في محافظة نينوى بعد أن وعدتكم في زيارتي الأخيرة بأننا نعمل على وضع خطة محكمة، وتذليل الموانع والعقبات وسنقدم إليكم ثانياً لنضع حجر الأساس لإعادة تأهيل هذا المطار، وها هنا اليوم عندكم خلال شهر»، لافتاً إلى أن «مشروع مطار الموصل الدولي هو مشروع ستراتيغي ومهم لأبنائنا في المحافظة». وأشار الكاظمي إلى أن «مطار الموصل الدولي سيوفر فرصاً للعمل، ويعمل على تسهيل النقل، وتسهيل حياة المواطنين»، موجهاً شكره إلى جميع الذين عملوا وبذلوا قواهم لإعادة إعمار محافظة نينوى والتخطيط لها.

كما وجه الكاظمي شكره إلى القوات المسلحة والجيش، والحشد الشعبي، والبيشمركة، وجهاز مكافحة الإرهاب، والأجهزة الأمنية التي عملت بكل قوة لتحرير مناطق نينوى من «الجماعات والعصابات الإرهابية».

رئيس الوزراء العراقي ذكر أن «مدينة الموصل هي نموذج للتعایش والتنوع العراقي الذي نعدّه عنصر قوة. نموذج للتسامح يثبت أن العراق يمتلك الكثير من القدرات البشرية والكفاءات في هذه المحافظة الطيبة بأهلها وتاريخها»، مضيفاً أن المدينة «عانت الكثير من سياسات التخطي والإرهاب وسوء التخطيط، وما حصل في الماضي لن يتكرر، لا في الموصل، ولا في نينوى، ولا في عموم العراق». وأوضح الكاظمي أن هناك جهوداً جبارة تبذل يومياً من أجل الإعمار، وأنه يتابع تفاصيل التحديات وتذليلها. وأشاد بالمشاريع الأخرى التي تشهدها المحافظة، معلناً عن افتتاح مشروع إعادة إعمار الجامع النوري «المسجد الجامع المهم والموجود في ضميم أهالي المحافظة وكل العراقيين»، قريباً.

رئيس الحكومة العراقية نوه إلى الحاجة للتكامل والتعاون من أجل استنهاض الطاقات، مؤكداً أن «هذه الجهود لن تضيع، ولن نسمح للفسادين باستغلال هذه المشاريع لتبذير أموال الشعب». وقال إن «نتيجة كل من يحاول العبث بهذه المشاريع لأجل مصالح شخصية أو لأجل جماعات العصابات والفسادين، سيكون مثل مصير الإرهابيين الذين حاولوا تدمير هذه المدينة». ونوه الكاظمي إلى نجاح حكومته «بعبور التحدي الاقتصادي وكذلك التحدي الأمني»، مطالباً الكتل السياسية بأن «تتحمل مسؤولياتها بحل موضوع الانسداد السياسي من أجل مصلحة العراق ومستقبله»، متمنياً من الجميع «العمل بكل قوة لحل الانسداد السياسي واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات». وقال: «ليس لدينا خيار غير الحوار. الحوار لألف سنة، أفضل من لحظة نصطدم بها كعراقيين».

* عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء



الاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية دور العراق في الشرق الأوسط والعالم

بحث مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، الأربعاء، مع سفير الاتحاد الأوروبي في بغداد فيليه فاريولا، عددا من الموضوعات المشتركة بما فيها الإرهاب والأمن والنازحيين، فيما أشاد السفير بجهود الحكومة العراقية في معالجة أزمة اللاجئين العراقيين في بيلاروسيا.

وذكر بيان للمكتب الإعلامي لمستشار الأمن القومي، أن «مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي استقبل بمكتبه سفير الاتحاد الأوروبي في بغداد فيليه فاريولا والوفد المرافق له، وجرى خلال اللقاء، استعراض الأوضاع السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، والتأكيد على استمرار التعاون البناء بين العراق والمجتمع الدولي».

وأكد الأعرجي لسفير الاتحاد الأوروبي، «استقرار الأوضاع الأمنية في العراق مع استمرار جهود القوات الأمنية في محاربة داعش»، لافتا إلى أن «الأجهزة الأمنية مستمرة بأداء واجباتها بعيدا عن أي سجال سياسي، وأن العراق ملتزم بحماية البعثات الدبلوماسية وتأمينها، استنادا إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية».

وفيما يتعلق بمخيم الهول، أوضح الأعرجي أن «فقدان السيطرة على المتواجدين داخل المخيم سيشكل خطرا على العراق والعالم».

كما أكد الأعرجي «حرص العراق على عدم إجبار اللاجئين العراقيين في أوروبا المرفوضة طلباتهم، إلا وفق مبدأ العودة الطوعية وتوفر الظروف المناسبة، مشيرا إلى أن العراق حريص على حماية أبنائه واحتضانهم ورعايتهم أينما كانوا، مع استمراره بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مكافحة تهريب اللاجئين»، معربا عن «ترحيب العراق بأي تعاون مع الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات، وبالأخص مجال الأمن السيبراني»، مبينا أن «العراق لا يريد الضغط على الحريات بقدر الحفاظ على أمن البلد واستقراره».

من جانبه أكد سفير الاتحاد الأوروبي «أهمية دور العراق في الشرق الأوسط والعالم»، مشيرا إلى «استمرار الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع العراق في مجال مكافحة التطرف المؤدي إلى الإرهاب»، مثنيا على «جهود العراق في معالجة أزمة اللاجئين العراقيين في بيلاروسيا، وحرص الحكومة العراقية على اتخاذ الإجراءات السريعة التي أثمرت عن إعادتهم إلى بلدهم، ومنع تحويل المشكلة إلى أزمة إنسانية، مشيدا بأجراءات العودة الطوعية من مخيم الهول إلى العراق، مؤكدا استمرار دعم الاتحاد الأوروبي للعراق، في كافة المجالات».



دعوات للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية واستمرار الحوارات البناءة

✽تقرير: فريق الرصد والمتابعة

مرت ١٠ أشهر منذ اجراء الانتخابات في العراق، من دون التوصل لحد الان الى تشكيل حكومة او انتخاب رئيس جمهورية، كما أن مجلس النواب العراقي بات معطلاً، عقب اقتحام المحتجين لمبناه في المنطقة الخضراء ومن ثم بقاء المعتمدين من أنصار التيار الصدري حوله، وبالتالي تعقد الوضع في البلاد وعدم رؤية النور في آخر نفق المشهد السياسي لحد الآن.

ورغم طرح عدة مبادرات بين الاطراف المختلفة داخل البيت الشيعي، الا ان الخلافات بقيت على حالها لغاية اليوم، والتي أسفرت عن قرار مفاجئ لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في شهر حزيران الماضي، والذي قضى بانسحاب نوابه الـ ٧٣ من البرلمان، لتتغير معادلة مقاعد البرلمان، حيث بات الاطار التنسيقي المستفيد الأكبر من قرار الصدر.

عدم التفاهات هو السبب خلف هذا التعطيل

عضو مجلس النواب العراقي عن تحالف الفتح انتصار الموسوي، قالت لشبكة روداو الاعلامية الاربعاء، ان «عدم التفاهات هو السبب خلف هذا التعطيل، فاذا كان هناك تفاعل سياسي تنتهي القضية ونعلن الكتلة الاكبر»، لافتة الى ان «سبب التعطيل السياسي جراء الاحداث الاخيرة التي صارت بسبب تواجد التيار الصدري في مجلس النواب، الذي يتهمه بالفساد وهو ليس له علاقة بالموضوع»، راهنة «حل جميع القضايا بوجود تفاهم سياسي بين الاطراف». الموسوي اتهمت رئاسة مجلس النواب بأنها السبب في «تعطيل» عمل البرلمان، «وهناك تواطؤ من قبلها وهذا الشيء غير صحيح»، مضيفة ان «بامكان رئاسة المجلس ان تعقد الجلسة بأي محافظة وفقاً للقانون».

وبشأن الاماكن المقترحة لعقد جلسة مجلس النواب، أوضحت البرلمانية عن تحالف الفتح انتصار الموسوي أن «رئاسة مجلس النواب هي من تقرر عقد الجلسة في اي محافظة تحتوي على الاستقرار حتى نمارس عملنا بشكل

طبيعي ونكمل عملنا، ولا توجد لدينا مشكلة فالمجلس هو من يقرر مكان انعقاد الجلسة»، حسب قولها. من جانبه، قال عضو تحالف السيادة صالح الرديني، ان «السبب في تأخير تشكيل الحكومة هو اختلاف الكتل السياسية وعدم اتفاقها على مرشح رئاسة الجمهورية، ومن ثم رئاسة الوزراء، وعرقلة حكومة الاغلبية (التحالف الثلاثي) الذي هو من المفترض ان يشكل الحكومة حسب الديمقراطية المتعارف عليها، لكن هذا الخلاف والثلث المعطل حال دون اختيار رئيس الجمهورية ومن ثم اختيار رئيس الوزراء». وبشأن السيناريو المتوقع قال الرديني ان «الامور غير واضحة ونلاحظ ان تظاهرات الصدر، وتصريحات المالكي التي يقول فيها لا حل للبرلمان دون انعقاده، هي تصعيد ربما يؤثر على سير تشكيل الحكومة»، معرباً عن امله في ان «تسير الامور تجاه التهدئة، ويصار الى اتفاقات، (حل البرلمان او اي اجراء اخر) بعيدا عن الصدام وكل ما يؤدي الشعب العراقي».

الكاظمي للقوى السياسية: لا خيار سوى الحوار

وقال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأربعاء، إن «على الكتل السياسية تحمل مسؤولياتها بحل موضوع الانسداد السياسي». وشدد الكاظمي في تغريدة على «تويتر»، أنه لا خيار سوى الحوار، معرباً عن الامل بعمل جميع الفرقاء السياسيين بكل قوة لحل الانسداد السياسي واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات.

الصدر يدعو القضاء لحل البرلمان قبل نهاية الأسبوع القادم

في الأثناء، دعا زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، القضاء العراقي لحل البرلمان خلال مدة لا تتجاوز نهاية الأسبوع القادم.

وقال الصدر في تغريدة على تويتر، «ربما يقول قائل إن حل البرلمان يحتاج إلى عقد جلسة برلمان ليحل نفسه كلا، فإن فيه كتلاً متمسكة بالمحاصصة والاستمرار على الفساد، ولن يرضخوا لمطالبة الشعب بحل البرلمان، بل أقول: إن حل البرلمان غير منحصر بذلك».

وأضاف: «من هنا أوجه كلامي إلى الجهات القضائية المختصة وبالأخص رئيس مجلس القضاء الأعلى آملاً منهم تصحيح المسار وخصوصاً بعد انتهاء المهل الدستورية الوجيزة وغيرها للبرلمان باختيار رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومة محاصصاتية، فضلاً عن الأغلبية الوطنية أو المستقلة وبعيداً عن الوجوه القديمة الكالحة التي يأس منها الشعب والتي إن لم تك فاسدة فهي إما قاصرة أو مقصرة».

وتابع الصدر: «أوجه كلامي للقضاء العراقي الذي مازلنا نأمل منه الخير على الرغم مما يتعرض له من ضغوطات سياسية وأمنية وتسريبات من هنا وهناك، على ان يقوم بحل البرلمان بعد تلك المخالفات الدستورية أعلاه.. خلال مدة لا تتجاوز نهاية الاسبوع القادم.. وتكليف رئيس الجمهورية مشكوراً بتحديد موعد انتخابات مبكرة مشروطة بعدة شروط سنعلن عنها لاحقاً، وخلال ذلك يستمر الثوار باعتصاماتهم وثورتهم، وسيكون لهم موقف آخر إذا ما خذل الشعب مرة

أخرى».

زعيم التيار الصدري، طلب من المعتصمين ومن الكتلة الصدرية المستقلة في تغريدته ونواب آخرين «وكل محبي الوطن تقديم دعاوى رسمية للمحكمة الاتحادية وبطرق قانونية، ومن خلال مركزية اللجنة المشرفة على الاعتصامات لتقوم بتقديمها إلى الجهات القضائية المختصة، فمن الواضح أن القضاء على المحك ونأمل منه أن يراعي مصلحة الشعب وأن لا بهاب الضغوطات، فإني على يقين كثيراً من القضية مع الشعب ومع الإصلاح».

«وزير الصدر» يوجه أنصار التيار بإقامة دعوى قضائية ضد الحلبوسي لحل البرلمان

من جانبه، وجه من يعرف بـ«وزير الصدر»، أنصار التيار الصدري، بملء استمارة إقامة دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

وقال «صالح محمد العراقي»، في تغريدة «على كل محبي الإصلاح والوطن وجميع الثوار والمعتصمين والنواب الوطنيين وكل شرائح المجتمع، ملء هذه الاستمارة كل في محافظته أو من امام مقر مجلس النواب ثم تسليمها الى اللجنة التي ستساق مع المحامين وكتاب العدل، وفق السياقات القانونية المتبعة». وتضمنت الاستمارة نقطتين أولها دعوة المدعى عليه (الحلبوسي) إضافة لوظيفته بعد إجراء المقتضى القانوني والحكم بحل مجلس النواب بدورته الخامسة الحالية، واشعار رئيس الجمهورية بتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية وفقاً لأحكام المادة ٦٤ ثانياً من الدستور، فيما تضمنت الفقرة الثانية تحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته كافة المصاريف والرسوم القضائية وأتعاب المحاماة.

القانونية النيابية ترد على دعوة الصدر لحل البرلمان

وحسنت اللجنة القانونية النيابية، الأربعاء، الجدول بشأن امكانية حل مجلس النواب عقب دعوات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لذلك.

وقال عضو اللجنة عارف الحمامي، ان مجلس النواب بالامكان حله بطريقتين قانونيتين فقط لا ثالثة لهما، ولايمكن الذهاب الى اي طريقة دونهما.

واشار الحمامي الى ان حل مجلس النواب، اما ان يكون باجتماع اعضائه وتصويت ثلثه على حل المجلس، او عن طريق طلب من رئيسي الجمهورية والوزراء وفي هذه الحالة لايمكن باعتبار الحكومة الحالية تصريف اعمال، وأن رئيس الجمهورية منتهي الصلاحية، ولفت الى ان اي دعوة لحل البرلمان بعيدا عن احد الخيارين القانونيين غير ممكن.

مجلس القضاء: حل البرلمان ليس من صلاحيتنا

وكان مجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى سلطة قضائية في البلاد، قد بين في توضيح الأربعاء، إن «العراق بلد دستوري والنظام السياسي وآليات تشكيل السلطات فيه قائم على اساس المبادئ والاحكام التي حددها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ المنبثق عن ارادة الشعب العراقي الذي اختار نظامه السياسي وفق الشكل المنصوص عليه في الدستور».

وأشار الى ان «معالجة الاشكاليات السياسية تتم على وفق الاحكام الدستورية فقط ولا يجوز لاي جهة سواء كانت قضائية او غيرها ان تفرض حلا لحالة الانسداد السياسي الا وفق احكام الدستور».. منوها الى انه لذلك «فان آليات حل مجلس النواب مقيدة بنص المادة ٦٤ من الدستور وملخصها ان المجلس يحل بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه بخيارين لا ثالث لهما الاول بناء على طلب من ثلث اعضائه والثاني طلب من رئيس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية».

تابع المجلس الاعلى للقضاء في الختام قائلاً «من هذا النص يتضح جليا بعدم امتلاك اي جهة اخرى بما فيها القضاء بشقيه العادي والدستوري صلاحية حل مجلس النواب لعدم وجود سند دستوري او قانوني لهذا الاجراء».

الاطار التنسيقي: احترام السلطة القضائية ورفض التجاوز عليها

على صعيد متصل، عقد الاطار التنسيقي اجتماعا مساء الأربعاء، وأصدر بيانا عقب انتهاء الاجتماع جاء فيه: عقد الإطار التنسيقي اجتماعه مساء الأربعاء، وجرى خلال اللقاء مناقشة جملة من القضايا السياسية في مقدمتها مسار الحوارات الجارية مع بقية القوى الوطنية من أجل الإسراع في استكمال الاستحقاقات الدستورية، والإسراع في حسم مرشح رئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة خدمية تعالج المشاكل الخدمية والامنية التي يعاني منها المواطن.

وجدد المجتمعون موقفهم في ضرورة احترام المؤسسات وفي مقدمتها السلطة القضائية والتشريعية ورفض كل أشكال التجاوز عليها وعدم تعطيلها عن أداء مهامها الدستورية. وطالب قادة الإطار التنسيقي القوى السياسية الى العمل معا للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية واستمرار الحوارات البناءة للتوصل الى حلول للأزمة الحالية وتشكيل حكومة قادرة على تجاوز التحديات التي تواجهها البلاد خصوصا في مجال الطاقة وشحة المياه وعدم إقرار الموازنة الاتحادية. ودعا الإطار الجماهير العراقية المؤمنة بالقانون والدستور والشرعية الدستورية الى الوقوف مع جميع الخطوات القانونية والدستورية لتشكيل الحكومة والدفاع عن المسار الديمقراطي الذي نؤمن به جميعا.

الإطار التنسيقي

١٠ / آب / ٢٠٢٢

دولة القانون: حل البرلمان لن يتم الا تحت قبته

الى ذلك، نفى القيادي في ائتلاف دولة القانون جاسم البياتي الأربعاء، وجود ملفات للمناقشة في اللقاء المرتقب بين رئيس تحالف الفتح هادي العامري مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر او وساطة يقوم بها العامري، مبينا ان اللقاء شخصي لما تربط الشخصيتين علاقة جيدة. وفق البياتي. وقال البياتي في تصريح «إن لقاء العامري بالصدر لا يمثل الاطار التنسيقي بل لترطيب الأجواء وليس وساطة جديدة». مشيرا الى أن «حل البرلمان لن يتم الا عبر قبة البرلمان وتحت حكومة منتخبة بعد إتمام إقرار قانون جديد للانتخابات واستبدال مفوضية الانتخابات».

قيادي في الاطار : لايمكن حل البرلمان دون عودة جلساته

كما أكد قيادي في الإطار التنسيقي ان موقف الاطار ثابت بشأن خطوات حل مجلس النواب، فيما بين أن هذه الخطوة لا تتم الا بعد تحقيق عدد من الشروط.

ولفت القيادي فاضل موات في تصريح طالعه المسرى " الى أن هذه الخطوة لا يمكن ان تتخذ دون عودة جلسات المجلس وفتح حوار يجمع كل القوى لاتخاذ موقف موحد منها، اجراء تعديل على قانون الانتخابات وبعض التغييرات في المفوضية، وتشكيل حكومة جديدة."

وأضاف موات "انه بعد تحقيق هذه الشروط، والتي عليها اجماع سياسي وليس فقط من قبل قوى الاطار التنسيقي، يمكن الذهاب نحو حل البرلمان وتحديد موعد للانتخابات المبكرة، تكون الحكومة الجديدة، هي المكلفة بهذه المهمة خلال سنة الى سنة ونصف."

حركة امتداد: لسنا مع حكومة يشكلها الإطار ولا مع تمديد الحكومة الحالية

بدوره أكد رئيس المكتب السياسي لحركة امتداد رائد صالح، ان الحركة ليست مع حكومة جديدة تشكّل من قبل الإطار التنسيقي ولا مع تمديد عمر الحكومة العراقية الحالية، مشيراً الى مبادرة قدمتها امتداد لتشكيل حكومة انتقالية لمدة عام.

وقال صالح لشبكة روداو الإعلامية، ان «انقسام الكتل السياسية الى جهة التيار وجانب الإطار حالة مستعصية تواجه البلاد منذ عشرة أشهر، اما نحن كحركة امتداد لنا استقلاليتنا في هذا الموضوع وفق الشعار الذي رفع من قبل التحالف الثلاثي، ودعمنا تشكيل حكومة اغلبيه وطنية من قبل التيار الصدري والكتل الكردية وتحالف السيادة»، مضيفاً انه «دخلنا الجلسة البرلمانية كخطوة أولى لتحقيق التغيير».

وأشار صالح الى ان «موقفنا واضح، وقدمنا قبل ايام مبادرة تقترح تشكيل حكومة انتقالية لمدة سنة، وفق توجهات قريبة جداً من توجهات الكتلة الصدرية ومبادرات مقتدى الصدر، قد تصل نسبة التشابه فيها الى ٩٠%». لافتاً الى اجراء انتخابات جديدة واجراء تعديلات دستورية خلال السنة المحددة. وذكر انه «يجب اجراء التعديل على النظام الغامض الذي تسبب بالانسداد السياسي في البلاد ومن ضمنها تفسير معنى الكتلة الأكبر داخل البرلمان».

واوضح رئيس المكتب السياسي لامتداد موقف الحركة من مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، وقال: «نحن لا مع حكومة يشكلها الإطار ولا مع تمديد هذه الحكومة»، مردفاً: «نحن مع حكومة خبراء مصغرة، وفق مهام محددة، ترشح من قبل اتجاهات دولية بالمشاركة مع الضغوط الشعبية الحالية الموجودة في البرلمان التي تسمح باستيلاء هذه الشخصية من عدمها، بحيث تكون هذه الحكومة مستقلة عن كل الاتجاهات الموجودة، وتتجاوز مسائل القسيم العرقي والطائفي».

صالح نوّه الى ان الحل الامثل لحلحلة الأزمة الراهنة، هو ترشيح شخصية «لا تكون إطارية ولا تكون صدرية، يجب ان تكون الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة مستقلة مقبولة من قبل المجتمع الدولي وكذلك مقبولة من قبل الناس المتظاهرين، وقد تطرح ثلاثة او اربعة اسماء يتم اختيار اسم من بينها من قبل المجتمع الدولي والناس».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



سيناريوهات المأزق العراقي وسط الصراع بين المكونات الشيعية

*مركز ستراتفور

يعرقل التنافس بين الفصائل الشيعية تشكيل حكومة عراقية جديدة، كما يهدد الشلل السياسي بصراع أعمق وعنق أوسع، ما يقلل من قدرة بغداد على حل الأزمات الاقتصادية المتعددة وتخفيف الاضطرابات

الاجتماعية.

خلال عطلة نهاية الأسبوع من ٣٠ إلى ٣١ يوليو/تموز الماضي، اقترح أتباع الزعيم الشيعي «مقتدى الصدر» المنطقة الخضراء في بغداد مرتين واعتصموا في البرلمان للمطالبة بانتخابات جديدة وإصلاحات سياسية للنظام. ورداً على ذلك، نظم منافسوه في «الإطار التنسيقي» الشيعي احتجاجات مضادة، بينما دعا رئيس الوزراء القائم بالأعمال «مصطفى الكاظمي» لحوار وطني بين المجموعتين لتخفيف المأزق. وتمثل المواجهة الحالية تصعيداً في الصراع على السلطة الذي تسبب في عرقلة تشكيل الحكومة منذ أشهر، كما تبرز التحدي الهائل المتمثل في تعديل نظام المحاصصة السياسية في العراق. وفاز الصديرون بأكثر عدد من المقاعد في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، لكن منافسيهم في «الإطار التنسيقي» سعى إلى حكومة توافقية تمثل جميع المجموعات التي فازت بأي مقاعد في الانتخابات. ويعد هذا النهج قائماً منذ الإطاحة بـ«صدام حسين». وبسبب الخلاف الحاد، لم يتمكن الصديرون ولا «الإطار التنسيقي» من تشكيل حكومة.

وهناك عدة سيناريوهات إذا استمر هذا المأزق، وكلها تحمل مخاطر العنف السياسي. وستحاول الحكومة المؤقتة الحالية التي يرأسها «مصطفى الكاظمي» إقناع الأطراف المتنافسة بالانخراط في الحوار السياسي المقترح لمنع العنف الذي يمكن أن يتمثل في احتجاجات عنيفة، أو هجمات ميليشيات، أو حرب أهلية في أكثر السيناريوهات قتامة. وفيما يلي نستعرض السيناريوهات التي يرجح أن يشهدها العراق (مرتبة من الأعلى إلى الأقل ترجيحاً):

١- الشلل السياسي المطول بين المتنافسين الشيعة:

وفق هذا السيناريو، سيظل الصديرون و«الإطار التنسيقي» متصارعين لأسابيع وربما أشهر، ما يمنع انتخاب رئيس جديد ويعرقل عملية صنع السياسات. ويمكن أن يمنح ذلك فرصاً لبعض أصحاب المصلحة الآخرين في عملية التفاوض - بما في ذلك القيادة السنية والكردية - لاقتراح تحالفات قد تكون مرضية لكل من الصديريين و«الإطار التنسيقي». ووفق هذا السيناريو، يمكن أن تبدأ عملية الحوار الوطني، لكن مشاركة الجانبين ستكون على مستوى متدنٍ للغاية، وبالتالي من غير المرجح أن تسفر عن تغيير منهجي.

٢- التدخل الخارجي الذي يجبر أحد أو كلا المعسكرين الشيعيين الرئيسيين على الخضوع:

إذا قررت قوة خارجية التدخل، فقد يكون هناك حل أسرع لهذا المأزق. وتعد إيران هي الطرف الأجنبي الرئيسي صاحب النفوذ بالنظر إلى أن كلا اللاعبين الرئيسيين من الكتل الشيعية، كما أن طهران تحافظ على حوار منتظم مع المسؤولين العراقيين، خاصة قادة الميليشيات التي يدعمها الحرس الثوري مثل «كتائب

حزب الله» و«عصائب أهل الحق».

ويمكن أن ترسل إيران مسؤولين لمحاولة التفاوض مع حلفاء طهران في «الإطار التنسيقي»، ما قد يساعد في خفض التصعيد إذا رأت إيران أن الوضع الحالي سيضر بمصالحها، وإذا قررت أن التعايش مع نتائج انتخابات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ أفضل من المراهنة على انتخابات جديدة قد تشهد خسارة إيران لنفوذها. وفي حين أن الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى لها نفوذ كبير في بغداد بفضل دعمها الاقتصادي والأمني للسلطات الفيدرالية العراقية، فإن هذه الروابط تتركز مع أصحاب المصلحة السنة والمسيحيين وليس القادة القوميين مثل «الصدر» (الذي يرفض النفوذ الغربي) أو القادة الموالين لإيران مثل «نوري المالكي» قائد «الإطار التنسيقي». ويعني ذلك أن واشنطن تفتقر إلى القدرة على التأثير على المواجهة الحالية.

٣- اتفاقية لإجراء انتخابات جديدة:

وفق هذا السيناريو، قد تتفوق أعداد الصديين على أعضاء الإطار التنسيقي في البرلمان. وكان الصديون يطالبون بانتخابات جديدة على أمل الحصول على الأغلبية التي تمكنهم من انتخاب رئيس جديد دون الحاجة إلى تحالف. لكن نتيجة الانتخابات غير مؤكدة، وعلى أي حال، سيتعين على البرلمان الموافقة على عقد هذه الانتخابات.

٤- حرب أهلية جديدة:

لا يزال هذا السيناريو الأسوأ هو الأقل احتمالاً في الوقت الحالي. ولا يعني هذا السيناريو مواجهة بين السنة والشيعة، بل داخل البيت الشيعي. وارتبطت بعض الأحزاب السياسية الشيعية بالمليشيات المسلحة والأتباع المستعدين للنزول إلى الشوارع، لذلك من الممكن أن تصطدم هذه المجموعات. ومع ذلك، يبدو أن الصديين و«الإطار التنسيقي» غير مهتمين بإثارة مثل هذا الصراع العنيف في الوقت الحالي، خوفاً من غضب الرأي العام والنخبة، وبالتالي تقليل نفوذهم السياسي. وبغض النظر عن السيناريو الذي سيتكشف، فإن المشكلات الاقتصادية العميقة ستواصل، ما يبقي دوافع الاضطرابات كما هي، بالرغم من استفادة الاقتصاد العراقي من ارتفاع أسعار النفط. ويمكن القول إن ارتفاع أسعار الطاقة أضعف الشعور بالتأثير الاقتصادي للشلل السياسي المستمر في العراق (يعد النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة) ما قلل الضغط على أصحاب المصلحة الرئيسيين لإيجاد حل سياسي.

ومع ذلك لا يمكن للبلد معالجة المشكلات الاقتصادية بشكل حقيقي بدون وجود حكومة مستقرة تنفذ سياسات واضحة. ويعني ذلك أن خطر الاضطرابات الاجتماعية سيظل قائماً بغض النظر عن كيفية تطور التوترات الحالية بين الشيعة.



حازم صاغية:

العراق أو معركة الوطنية في المشرق العربي اليوم

إلى التمدد الخارجي تغدو مسدودة من دون جسر العراق المباشر، إلى سوريا ولبنان وفلسطين من جهة، وإلى منطقة الخليج، وربما اليمن، من جهة أخرى.

وهناك ثانياً الثراء النفطي الذي يتميز به العراق عن بلدان مأزومة أخرى كلبنان. هذا الثراء في وسعه أن يمول حروباً أهلية تتواصل وتتناسل إلى ما لا نهاية، من غير حاجة إلى مال يأتي من خارج الحدود. ونعرف أن الميليشيات المسلحة موجودة وجاهزة تمتد على نطاق الوطن العراقي كله، فيما يرقى وجود بعضها إلى ما قبل إطاحة صدام في ٢٠٠٣.

لكن ربما كان العنصر الأهم، وهو ما يضيئه الحدث العراقي الراهن، أن الوجه الأبرز للصراع الدائر هناك هو

لئن أمسى المشرق العربي كله مجموعة من البؤر المتفجرة ومن نقاط الالتحام المباشر أو المؤجل، فالعراق بات اليوم المسرح الأول والأعرض، وأيضاً الأخطر، لمخاض المنطقة المذكورة. أما الأفق الاستقطابي الملبد في عموم المنطقة، ومعه الأفق الدولي بالغ التوتر، من أوكرانيا إلى تايوان، فيرفعان بدورهما درجة الخطورة التي تكمن في تحديات العراق الراهنة.

هناك، أولاً، حقيقة التآزم الاقتصادي والسياسي الإيراني الذي قد يُغري طهران بتصدير بعض أزمته إلى الخارج. والعراق، بوصفه جارها الجغرافي والاستراتيجي، وإلى حد ما الثقافي والديني، يتلقى التأثيرات المباشرة للتآزم الإيراني. هذا ما نراه الآن بوضوح بالغ، ولا سيما أن طريق إيران

أي قياس من نسبة إفضائه إلى السياسة. وهذا لا يلغي أنّ الاحتمال السياسي في العراق يبقى مرهوناً بمدى اندراج الجماعات الطائفية والإثنية كلها (العرب السنة، الكرد، باقي الأقليات...) فيه وفي لعبته، ومن خلال الانتظام في عمليات سياسية وديمقراطية، يحكمها السعي إلى تأمين مصلحة العراقيين وسيادة دولتهم وبلدهم. فهذا وحده ما يحول دون الغرق في تقاتل بين ميليشيات، وبأفق ميليشياوي، مغلباً في المقابل أفق الوطنية العراقية ذات الطبيعة التعددية.

فهل يتمكن العراقيون من تغليب السياسة وتوسيع نطاقها ونطاق المشاركين فيها؟

وهل تتاح للعراق، بعد طول انتظار تحوّل سبباً لليأس، فرصته لتصحيح ما حصل

في ٢٠٠٣؟

لقد حصل حينذاك انتقال من حكم الديكتاتور الذي كانه صدام حسين إلى حكم الميليشيات الطائفية المسنودة بإيران، فيما لا يزال المطلوب تصحيح الانتقال بحيث

يتأدّى عنه حكم الشعب العراقي عبر مؤسسات دستورية منتخبة.

بمثل هذا التصحيح، يمكن أن يعاد الاعتبار لفكرة النموذج الديمقراطي في العراق، الذي فوّت فرص كثيرة لبلوغه.

ويُخشى إن لم تُكسب هذه المعركة، معركة الوطنية الديمقراطية، أن يخسر العراق مبرره كوطن، تماماً كما يخسر لبنان، وبخطى متسارعة، هذا المبرر. في الحالتين، ننتهي إلى مساحتين جغرافيتين لا تنتجان إلا التنازع الأهلي الذي لا يكون سلمه غير هدنة مؤقتة بين جولتين من القتال.

✳ «صحيفة» الشرق الاوسط «اللندنية»

التنازع على الطائفة الشيعية وداخل الشيعية مذهباً وبيئة. أمّا تأثيراته فقد تتعدّى العراق إلى عموم العالم الإسلامي، وهي قد ترسم بالتالي مستقبل العلاقات بين الشيعة والسنة في عموم المنطقة، كما بين الشيعة وأوطانهم المستقلة، ومن ورائها أفكار الوطنية والسيادة نفسها.

من هذه الزاوية، يختلف العراق عن لبنان بمعنيين اثنين؛ الأول مرده إلى وجود مرجعية دينية للشيعة لا يملك أي بلد عربي آخر مثله. وقد يصحّ القول إن «حزب الله» اللبناني، الذي اكتسب دوره الكبير كطرف سياسي وعسكري، لم يصبح، ولن يصبح، مرجعية دينية وثقافية بالمعنى الذي مثّله ولا تزال تمثّله مدينة النجف، فضلاً على باقي الحواضر الدينية (كربلاء، الكوفة، مقام الكاظم في بغداد...).

أمّا المعنى الثاني، وهو أكثر سياسية بالمعنى المباشر، فمفاده أنّ أكثرية الشيعة العراقيين أعلنت عدم استعدادها للمضي في دفع كلفة الالتحاق بإيران على حساب حياتها وبلدها وعلاقاتها العربية.

حصل هذا حين بات من الصعب تلبية الحجم المتصاعد لتلك الكلفة في موازنة التأزم الذي يصيب صاحبها المطوق بالعقوبات. وبالطبع لا ينطبق هذا التشخيص على الأكثرية الشيعية اللبنانية التي لم يضعف تلاحمها بحزبها المسلّح. والحال أنّ هذين المعنيين يمنحان العراق، فيما خض الصراع على الشيعة، دوراً ووزناً لا يملكهما بلد عربي آخر، بل لا يملك ما يعادلها إلا إيران.

وقد يرى البعض، بقدر من الوجهة، أنّ أي نزاع داخل جماعة واحدة يبقى أقلّ سوءاً، إن لم يكن أغنى بالاحتمالات، من النزاع بين جماعتين. صحيح أنّ الأول قد يفتح الباب للاحتراب الأهلي، لكنّه أيضاً قد يفتح الباب للسياسة،

أمّا الثاني فنسبة إفضائه إلى الاحتراب الأهلي أعلى بلا



*زهير كاظم عبود

متى نشطب صدام من ذاكرتنا ؟

الأجنبية ومن ثم قبضت عليه في جحر الفئران ، كانت الناس تخشى من انفلاته وهروبه من السجن ، حتى تم تنفيذ الحكم بإعدامه شنقا ، زالت حينها غيمة كالحة عن النفوس كانت ترعبها ، ومع كل تيقنا من هلاك الدكتاتور فلم تنزل بعض القلوب راجفة وقلقة من اسمه وواجلة فازعة من ذكره .

ومرت سنوات عديدة على اعدام الطاغية ، الا اننا لم نزل نتذكره فتنقبض أرواحنا ، وتهرب مسراتنا .

متى ننسى اسم صدام بعد أن تبيست آثار مخالفه وأنياه في أجسادنا ؟

متى نستعيد أنفاسنا فنزيع كابوسه من هواجسنا

بعد حقبة زمنية مريرة كان فيها الحاكم فردا مستبدا ومزاجيا ونرجسيا قابضا على جميع السلطات، وشرع نسا دستوريا يبيح له كل أفعاله ، وهناك من يعمل على تبرير أفعاله وتجميل قراراته وتزويق توجهاته ، واستعمل اساليب غاية في القسوة والعنف والشدّة ، مجسدا شخصية الدكتاتور والطاغية المستبد ، وعرف عنه سريع الغضب والانفعال ، ويطلق أحكامه دون تعقل او روية ، فخرّب حياة العراقيين الداخلية، ثم تسبب بحروب كارثية أكلت من الشباب والأموال بين قتل ومعاق وأسير ، وبين يتيم وثكالي وأرامل وتسبب بحصار أهلك الناس وأضر بالعباد ضررا بليغا ، حتى لاحقته القوات

خوفهن وأسرارهن وترقبهن عودة أولادهن وأزواجهن كل يوم فتبيست الدموع وتحجر الخوف في الروح فصارت تسايجهن وتمنياتهن صامتة ، الأسئلة المحترقة في العيون دون كلام ، وذلك السؤال ومعرفة أن كان المتهم حيا أو ميتا ، مجهول القبر او جثة مدفوعة ثمن موتها ، ومجهولة المكان والزمان .

علينا أن ننسى ونمسح اسم صدام الذي أحال وطننا وزماننا الى جحيم ، وحول دروبنا الى طرق موحشة ومدننا الى مقابر مفتوحة ، وثقافتنا الى مسرحية هزلية نحن ممثلوها ومتفرجوها ، وبيوتنا ممتلئة بصور الشهداء والغائبين دون ان نتعرف على قبورهم ، يجب أن ننسى ونمسح الاسم من ذاكرتنا المرهقة والممتلئة بالوجع والألم !! أن لنا أن نرميه بعيداً عنا فلا ننقل ما جرى لنا الى عقول أطفالنا خشية عليهم من العقد الدفينة التي غلفت عقولنا وتركت فينا عقدا وأمراضا نفسية دفينه .

حين كان الحزن يتلبس أرواح أهلنا تتوجه أمهاتنا الى قبور الأولياء والى قبور الأهل في المقابر القصية ، ينحن قريباً منها ويتخلصن من حالة الكبت والانقباض بالبكاء المرير أو بنشيج صامت ينبع من عمق الجسد الواهن ، فترتاح الروح ويتخفف عبء النفس ، وحين يرجعن الى مطحنة أيامهن تعود كل محنة العمر تكلل أيامها فوق ما ترسب من حزن في أرواحهن المتعبة ، فتستحيل الوجوه النظرة الجميلة الى هرمة وأكلها الزمن وعصرتها السنين العجاف وعفرها الزمن بالأنين فصارت كالحة مثل عباءاتهن .

هل نستطيع أن ننسى؟؟ وأية نعمة وهبها الله لنا أن ننسى كل هذا المتراكم الهائل من الوجع والدماء والموت الذي كنا نستنشق مع الهواء ونعيشه يوميا .

وكواييسه من أحلامنا ؟

متى نشعر بعافيتنا من جراحه ونمسح ونكسر دماننا اليابسة ، ونلم أيامنا وشبابنا وثروتنا من بعثرتها ، نريد أن نلغي زمن الحروب والعنجهيات والانتصارات المزيفة ونعود الى حياتنا الأليفة والطيبة .

كيف لنا أن نلغيه من ذاكرتنا وأن نشطبه من زماننا بعد كل تلك المرارة ؟

وأن لاندع تأثير الخوف من الاسم ينتشر داخل أرواح أطفالنا الذين باتوا يرسمون له صورا بشعة ومخيفة ، كيف نتمكن أن نرميه من أيامنا القادمة ؟

فنحن على أعتاب زمن عراقي جديد دون طاغية ، وطن خالي من كل منغصات الحياة وعوائق الروح لا

نخشى فيه تقارير الأمن

والوكلاء وتلصص

المخابرات وأقبية

الأمن الخاص ، ولا

نخاف من أن ننتقد

شخص الدولة وننتظر

ونعارض بكفالة القانون

كيف نجعل الأطفال

يلغون من ذاكرة طفولتهم البريئة كلمة مرعبة كانت تخيفنا وترعبنا ، وزمن رديء اسمه الزمن الصدامي ؟

وأن نتخلص من كل ما يرتبط بهذا الزمن البائد من السلبات بصلة ، حتى نجعل الناس يعيشون أياماً خالية من الموت والرعب والاعتقال والزنازين والأنفاق والظلمة والليل والأقفال وخوف السؤال والحروب والتلفت يمينا ويسارا .

كيف لنا أن نمسح اسم صدام البائد من ذاكرة نساؤنا بعد أن كن يرتعبن من مجرد ذكر الاسم ؟ وهن

اللواتي ذرفن الدموع في ليالي الصمت والوحشة والوحدة ، وهن يتطلعن الى السماء يناجين الله سرا في صلاتهن من ظلم الحاكم وماحل بالعراق ، وهن اللواتي يكتمن

علينا أن ننسى ونمسح اسم صدام الذي أحال وطننا وزماننا الى جحيم

من كل هجين .
دعونا سوية ننسى الاسم فلا نردده شفقة لمشاعرنا
وأحاسيسنا وزماننا الجديد ، دعونا نتفق أن لا نردد الاسم
لئلا نستعيد جزء من ذاكرة الزمن الذي ضاع منا ، وعمر
انزلقت أيامه مثل الرمل من بين أصابعنا .

دعونا ننسى الاسم حتى لا نهرس أرواح أمهاتنا
وشيوخنا ، وأن لا نجعل جثث أطفالنا المدفونين مع
أمهاتهم تفز وجلة من بشاعة الاسم .

دعونا نشعل شموع الزمن الجديد والأيام القادمة التي
لا تكون الا خالية من الأسلحة فمنع أطفالنا أن يلعبوا بها ،
فلم تعد تتناسب مع هذا الزمن مع كل سلبياته .

دعونا نزع الاسم من تاريخ هذا العراق الجميل فلا

نجعل النخل يرتعد

وشجرة الجوز تسقط

حملها قبل الأوان

ويمتنع الرمان أن يزهر

، دعونا نتمعن قليلاً

أليس لنا أن نترك

الاسم بعيداً عن التاريخ

العراقي ننتزعه انتزاعاً

ونقله كما نقتلع

الفالول من الأيادي الصحيحة ونرمية بعيداً عنا ؟

دعوا الاسم فقد أتعبنا وأرهقنا حينما كان يمتص من
دمننا وأرواحنا ، وبات حتى بعد صريه يخدش الذاكرة ،
ولن نتغلب على كل هذا الا بشطبه من ذاكرة كل هذا
العراق .

سيكون اسمه مكتوبا في ثنايا الذاكرة التاريخية
مدرجا ضمن قائمة الملوئين والمجرمين والسفاحين
الطغاة ، وستذكره كتب التاريخ بما يستحقه ، لكننا لا
نريده ان يلوث أحلام أطفالنا ، ولا نريده أن يلوث أيامنا
القادمة التي نحلم بها .

*الحوار المتمدن

ومع أن الزمن كفيل للمساهمة بالنسيان ، وهو
عامل مساعد للإنسان يساهم في نزع الصورة السيئة من
الذاكرة ، لكننا نريد أن نستعجل هذا النزاع من الذاكرة
فلا نجعل للأسم قدرا والحالة التي ألغت زماننا العراقي
وعطلت بهجة أعمارنا وصادرت ابتسامة أطفالنا وغيّرت
لون السعف وزرقة السماء غير قيمتها التافهة ، وحولت
دروبنا وضاف انهارنا الى اماكن موحشة .

عليكم أيها الشعراء أن تلغوا من ذاكرتكم اسماً لا يليق
بشعركم ولا ينسجم مع تموجات بحورك وموسيقاها
، عليكم يا كتاب القصة القصيرة والرواية أن تشطبوا
على الاسم من مدوناتكم لئلا تجعلوا دماغاً من القيح
الأسود بين سطور قصصكم الجميلة ووحشاً يفترس

كل صوركم الجميلة ، أيها

الفنانون أشطبوا الاسم

من لوحاتكم وجدارياتكم

لئلا تصير ألوانكم هجينة

لالون لها ولالغة لها

وأرسموا لنا ورداً عراقياً من

كل الألوان الزاهية .

أيها الفلاحون أشطبوا

الاسم من الذاكرة وتمعتوا

في زرعكم وأرضكم .

أيها العمال أشطبوا الاسم من ذاكرتكم فإنه
سيرحل خارج الذاكرة و خارج مكان العمل حيث لا
تجانس بينهما فيذهب جفاء .

أيها الزمن العراقي القادم أهلاً تعال الينا نعيش
حياة مليئة بالأحلام ، لا تشرخها لحظات الوهم والجنون
والموت والرصاص والقبور والدماء مع أسم الطاغية ،
دع أحلامنا ملونة مثل قوس قزح يرقص فيها أطفالنا
على نغمات موسيقانا الشعبية ، حتى تكون أناشيدهم
أهازيج للفرح الملون القادم ، أرسموا معنا صلواتنا
ودعواتنا وطقوسنا نمارسها بحرية كاملة في جوامعنا
ومقاماتنا وأضرحتنا وكنائسنا ، نصفق لمسارحنا الخالية

ذكرى توقيع معاهدة «سيفر»



سيفر..المعاهدة الدولية الاولى التي تعترف بحقوق الشعب الكردي

✽ تقرير: فريق الرصد والمتابعة

معاهدة سيفر هي معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية العثمانية لكنها لم تبرم على الإطلاق بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٣ رفضت ما جاء في هذه المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلما وإجحافا بالدولة التركية، وذلك لأنها أجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها، وقد نصت هذه المعاهدة على: ✽منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.

- * الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
- * الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- * الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- * الاعتراف بدولة كردية مستقلة ذاتياً في الجنوب الشرقي . والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى هذه الدولة.
- * على تركية تسليم أسطولها وإنقاذ جيشها إلى خمسين ألف جندي.
- * اعتبار مضائق البسفور والدرديل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.

وفيما يتعلق بنود المعاهدة الخاصة بالشأن الكردي فقد نصت على:

حصول كردستان على الاستقلال حسب البندين ٦٢ و ٦٣ من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استناداً إلى البند ٦٢ وكان نص هذا البند:

«إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) إلى عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا».

وقد رفضت حكومة أتاتورك قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى وأصررت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكرد.

الخلفية

عندما وقعت هدنة (مودروس) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ بدأ مصير الامبراطورية العثمانية قد تقرر باتفاقات مختلفة موقعة بين الحلفاء. والذي كان من أهمها معاهدة سيفر التي نتجت عنها، والاتفاق الانجليزي - الفرنسي المعروف (سايكس - بيكو) الموقع في ١٦ أيار ١٩١٦. واتفاق (سان جان دي موريان) الفرنسي - الانجليزي - الإيطالي الموقع في نيسان ١٩١٧.

واعترف هذا الأخير بحقوق إيطاليا على جزء كبير من جنوب الأناضول مع (سميرن) و(أضاليا) و(قونية) وكان هذا الاتفاق مشروطاً بموافقة الحكومة الروسية التي نقضته.

وسارع الانجليز والفرنسيون إلى تأييد النقض لإخراج إيطاليا من المنطقة.

وبدأت الحكومتان الفرنسية والانجليزية مؤيدتين للدعوات اليونانية والتي تمتد حتى منطقة سميرن.

وكانت اليونان قد احتلت هذه المدينة في أيار ١٩١٩. وقام الإيطاليون بإنزال في منطقة أضاليا. وأخيراً تقرر في مؤتمر لندن في شباط ١٩٢٠، بأن يحتفظ الأتراك بالقسطنطينية، وأن يقيم اليونانيون في منطقة سميرن، والإيطاليون في آضاليا، والفرنسيون في كيليكيا.

وفي نيسان ١٩٢٠ أضاف مؤتمر (سان ريمو) تحديدات أخرى:

*** أن تمتلك اليونان كامل التراس الشرقية، وأن ينزع سلاح المضائق وتحدد تحت إشراف لجنة دولية. ورفضت الولايات المتحدة عرضاً بالانتداب على أرمنية والقسطنطينية والمضائق.

أهم بنود معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠

البند ٦٢:

تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية مركزها اسطنبول، خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ مفعول هذه المعاهدة، بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق التي يشكل فيها الكرد الأكثرية والتي تقع إلى الشرق من الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما تحدد فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا و ميزوبوتاميا بشكل متوافق مع الوصف الوارد في الفقرة (٢ ، ٣ ، ١١) من البند السابع والعشرين من المعاهدة، وفي حال حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع ما ، يعرض الاختلاف من قبل أعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية ويجب أن تتضمن هذه الخطة الضمانات التامة لحماية الآشوريين- الكلدان وغيرهم من الأقليات العنصرية أو الدينية الداخلة في هذه المناطق، ومن أجل هذا الغرض تقوم لجنة مؤلفة من ممثلين (بريطاني و فرنسي و ايطالي و إيراني و كردي) بزيارة الأماكن لدراسة التغيرات التي يجب إجراؤها، عند الحاجة في الحدود التركية حيثما تلتقي بالحدود الإيرانية، و لتقريرها، بحكم قرارات هذه المعاهدة .

البند ٦٣:

تتعهد الحكومة التركية من الآن بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورتين في البند ٦٢ والقيام بتنفيذها خلال ثلاثة أشهر من تأريخ إبلاغها بها.

البند ٦٤:

إذا رجع الكرد القاطنون في المناطق الواردة ضمن البند ٦٢، مجلس عصبة الأمم خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة، مبينين أن أكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا، وإذا وجد المجلس آنذاك أن هؤلاء جديرون بمثل ذلك الاستقلال وإذا أوصى- المجلس - بمنحهم إياه، فتتخلى عن كل ما لها من حقوق وحجج قانونية في هذه المناطق، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسة وتركيا، وإذا وقع قبل هذا، وفي الوقت الذي يحدث فيه، فإن الدول الحليفة الرئيسة لن تضع أي

عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي ما زال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، إلى هذه الدولة الكردية المستقلة .

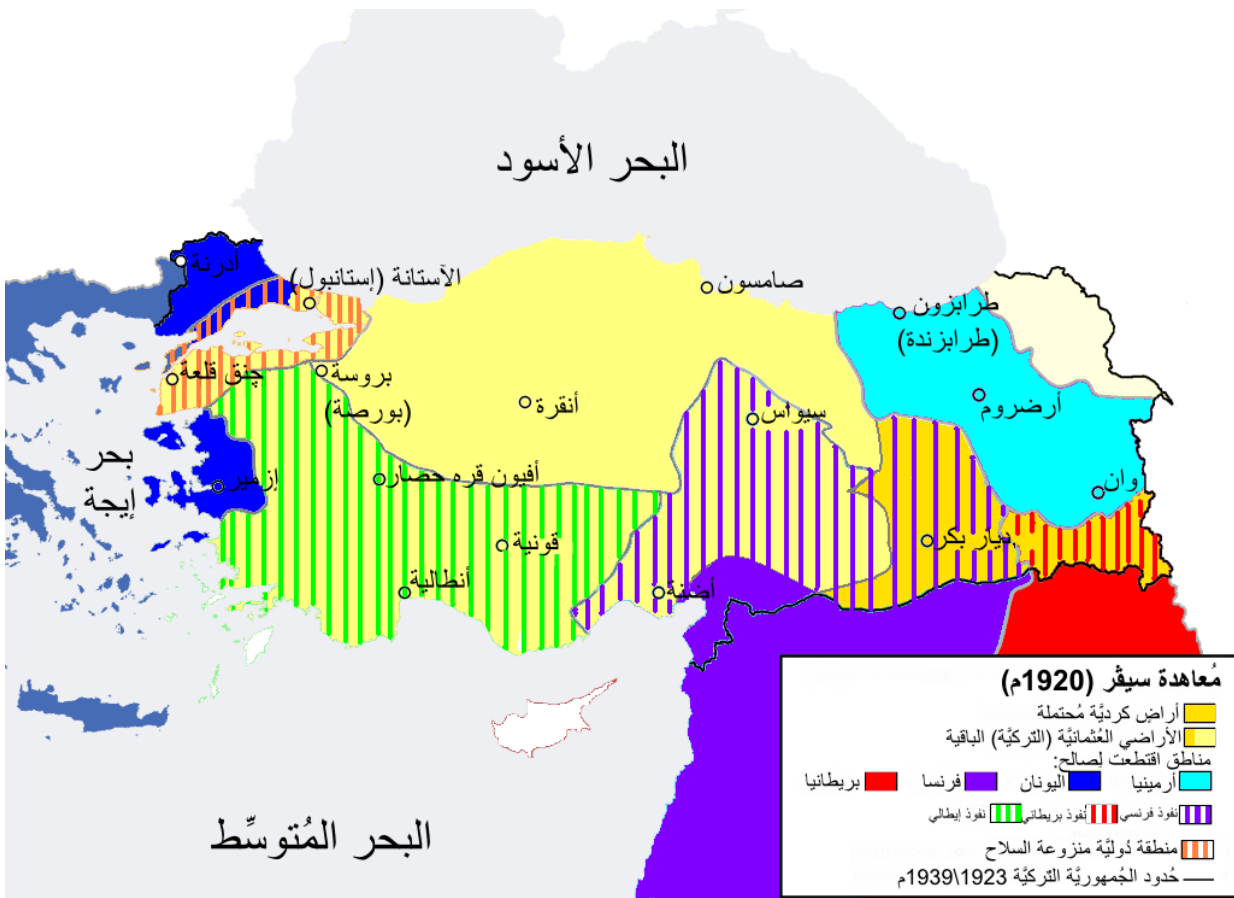
إن هذه المعاهدة أدت إلى انفصال الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عن الباب العالي في اسطنبول، وتم تشكيل برلمان في أنقرة عام ١٩٢٠م، وهنا ظهرت عدم جدية دول الحلفاء للتوقيع على المعاهدة، باستثناء إيطاليا، وبعد تولي الحركة القومية التركية الحكم في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وتأسيس الجمهورية التركية التي اعتبرت أن بنود هذه المعاهدة تمثل ظلماً بالدولة التركية بسبب خسارة تركيا لحجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية، لذلك حاولت تركيا إقناع دول الحلفاء بتوقيع معاهدة جديدة هي معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ .

ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية

وقد نجح شريف باشا في إدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في معاهدة سيفر التي أبرمها الحلفاء بباريس في آب (أغسطس) ١٩٢٠، وقد كرس ذلك عملية تدويل القضية الكردية بصورة رسمية، رغم أن الدولة العثمانية حاولت مراراً أن تصف القضية الكردية بأنها قضية داخلية تستطيع الدولة حلها. وتعد معاهدة سيفر وثيقة فريدة في تاريخ القضية الكردية، حيث نصت على تحقيق حل المشكلة الكردية بمراحل، وإذا اجتاز الكرد هذه المراحل، وطالبوا بالاستقلال، ورأت دول الحلفاء أهلية الكرد لذلك يصبح الاستقلال أمراً واقعياً، وعلى الحكومة التركية الاعتراف بذلك... ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي، ولا سيما حق تقرير المصير حيث طرحت المسألة في العرف القانوني للمعاهدات الدولية، وقد وصف كمال أتاتورك المعاهدة بأنها بمثابة حكم الاعدام على تركيا، وحاول بمختلف الوسائل وضع العراقيل لمنع تطبيق المعاهدة... ولذلك بقيت معاهدة سيفر حبراً على ورق، إلا أن هذا الورق أصبح وقوداً لنضال الحركة القومية الكردية فيما بعد.

انتهاك الوعود

ولم تر معاهدة سيفر النور، وذلك - - للأسباب الآتية: أولاً: صعود نجم «مصطفى أتاتورك» والحركة الكمالية، وتوسيع مناطق نفوذها، إضافة إلى تأسيس المجلس الوطني الكبير في أنقرة بديلاً لسلطة الأستانة. ثانياً: خوف الدول الأوروبية، وبالأخص بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي الصراع الكمالي - الأوروبي لمصلحة نفوذهم في المنطقة. ثالثاً: ذكاء مصطفى كمال باستغلاله الصراع الدولي لإلغاء معاهدة سيفر وقبرها. لذلك لم يمر عام ونصف العام على توقيع معاهدة سيفر حتى طرحت فكرة إعادة النظر فيها، وجاءت هذه المواقف من قبل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتخذ المجلس الأعلى للحلفاء قراراً بهذا الشأن يوم (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٢١)، إضافة إلى توجيه الدعوة إلى وفد حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي دلّ على اعتراف الحلفاء بالواقع الجديد في تركيا.



الباحث فارس عثمان :

الكرد بين سيفر و لوزان

*مدارات كردية

إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ واستسلامها في مودرس ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، دعت الصحف والجمعيات الكردية إلى استقلال كردستان، وتأسيس دولة كردية، وقد ساعد على ذلك استقلال البلاد العربية بعد حركة « ثورة » الشريف حسين، ووعود الحلفاء خاصة بريطانيا التي طالبت: « بتحرير الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ووصول الضابط الإنكليزي نوثيل إلى كردستان، والاتصال بالزعماء ورؤساء العشائر الكردية. لمعرفة موقفهم من : العرض البريطاني « بفصل كردستان عن تركيا الذي كان يردد وبحماس: ((بأن على الكرد الاعتماد على وعود بريطانيا العظمى)) وقد عزز ذلك الدعوة لعقد مؤتمر للسلام ((مؤتمر الصلح)) لإعادة تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بشكل خاص.

مؤتمر الصلح:

انعقد في باريس بمشاركة ٣٢ دولة ووفود غير رسمية ، في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ واستمرت أعماله لغاية ٢١ كانون الأول من عام ١٩٢٠، وقد ساد المؤتمر جو من التنافس الاستعماري بين الدول المنتصرة بريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا لتقسيم ممتلكات ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، وجاءت معظم قرارات المؤتمر لصالح كل من بريطانيا وفرنسا، وحاول الكرد تحقيق أمانهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، من خلال هذا المؤتمر، معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها)).

الوفد الكردي في مؤتمر الصلح:

شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا[١]، الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل جمعية تعالي وترقي كردستان، وحزب استقلال الكرد، والجمعية الكردية، والحزب الديمقراطي الكردي، لتمثيل الكرد في المؤتمر وضم الوفد فخري عادل بك، وعادل بك المارديني، وصالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، وغالب علي بك سكرتير شريف باشا، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى باريس للالتحاق بشريف باشا، إلا أن الإنكليز حالوا دون وصوله.

ولعب الوفد الكردي رغم صغر حجمه، دورا بارزا في المؤتمر، رغم العراقيل التي وضعت أمامه من قبل تركيا التي سعت لمنع مشاركة الكرد في المؤتمر، كذلك لم ترتاح بريطانيا وفرنسا، لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنها أرادت الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحها الخاصة. وقد اتصل شريف باشا بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر، لشرح القضية الكردية. خاصة ممثل بريطانيا وعرض عليه ((وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني)). ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين أحدهما برئاسة اواديس اوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمنية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية

وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في ٢٩ ك ٢ عام ١٩١٩ من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل ((أرمينيا وسوريا وميزوبوتاميا و كردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الامبراطورية التركية فصلاً تاماً))، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان، بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران .

موقف بريطانيا:

كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماماً بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، التي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

موقف فرنسا:

اهتمت فرنسا بكردستان، لأن السياسة الفرنسية كانت تركز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة « سوريا ولبنان ». وكان النفوذ الفرنسي واضحاً في كردستان من خلال البعثات التبشيرية، والمدارس الفرنسية، والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة:

رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الدولة العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمنيا وجزء من كردستان إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة ولسون . دفعتهما للانسحاب من المؤتمر. وحاول وفد الدولة العثمانية التي استسلمت بموجب هدنة مودرس ١٩١٨ برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني منع مناقشة القضية الكردية، وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر ولتفويت الفرصة على الوفد التركي نسق شريف باشا الجهود مع الوفد الأرمني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، وصدرا بيانا مشتركا كان له صدى إيجابي في المؤتمر، جاء فيه :

بيان مشترك

((...إننا بالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمنيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين)).

التوقيع

شريف باشا رئيس الوفد الكردي

بوغوص نوبار رئيس الوفد الأرمني .

وجهة النظر الكردية:

ورداً على تقسم كردستان أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في ٢٢ آذار من عام ١٩١٩ وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا رئيس الوفد الكردي إلى مؤتمر باريس، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في ١٤ صفحة. وتضمنت ((المطالب المشروعة للأمة الكردية))، وطالب بتأسيس دولة كردية مستقلة، وفق مبادئ ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها))، وفي المذكرة معلومات عن الكرد ومناطق سكنهم، ووضعهم، ونضالهم، ومطالبهم. وعلاقتهم مع الأرمن. مرفقة بخارطة لكردستان ضمت كردستان تركيا، و جزء كبيراً من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في ١ آذار ١٩٢٠، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية. بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الكرد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة « كردستان .

وردا على موقف رئيس الوفد التركي الداماد فريد باشا الذي حاول الإيقاع بين الكرد والأرمن، والحديث

عن الخلافات الكبيرة بين الأرمن والكرد، والدعوة إلى الحفاظ على الممتلكات العثمانية في قارة آسيا ضمن حدود الدولة التركية، وعلى الروابط والعلاقات الأخوية بين كافة المكونات والقوميات وخاصة الدين الإسلامي.

وجه رئيس الوفد الكردي ورئيس الوفد الأرمني الموحد رسالة مشتركة إلى رئيس الوزراء الفرنسي كليمانصو بوصفه رئيساً لمؤتمر الصلح تضمنت:

باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩ سيادة الرئيس

يسعدنا أن نسلمكم طياً نسخة من كتاب معنون إلى مؤتمر السلام الموقع من قبلنا ممثلي الوفد الأرمني الموحد والوفد الكردي في مؤتمر السلام .
إن سيادتكم يرى أنه على النقيض من تأكيدات خصومنا الذين يزعمون أن الأرمن والكرد لا يستطيعون العيش بسلام، فإننا عقدنا اتفاق صلح، على ضوء تحقيق أهدافنا القومية التي هي مقياس للمستقبل، فنرجو قبول .. مع احترامنا الفائق " التوقيع " .

رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام .. شريف باشا

رئيس الوفد الوطني الأرمني .. بوغوص نوبار

نص الاتفاق:

الوفد الكردي الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس
الوفد الأرمني الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس
باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩

سيادة الرئيس:

نحن الموقعين أدناه، الممثلين للشعبين الأرمني والكردي، لنا الشرف أن نبليغ مؤتمر السلام، فشعبنا لهما نفس المصالح، ويرميان إلى نفس الأهداف، ويدركان حريتهما واستقلالهما وبالأخص للأرمن وانعتاقهم من السيطرة القاسية للحكومة العثمانية، أي تحررهم من نير الاتحاد والترقي. ونحن موحدون جميعاً في الطلب من مؤتمر السلام أن يقرر استناداً على قاعدة مبادئ القوميات خلق أرمينيا موحدة مستقلة وكردستان مستقلة مع المساعدة من إحدى الدول العظمى .

عن كردستان شريف باشا رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام

. اوهانيسيان الرئيس المؤقت لوفد الجمهورية الأرمنية.

بوغوص نوبار رئيس الوفد الوطني الأرمني

وقد حاول الرئيس الأمريكي ولسون من خلال جلسات المؤتمر تقليص النفوذ البريطاني - الفرنسي

في منطقة الشرق الأوسط، بطرح فكرة الانتداب، للشعوب والمناطق التي يتم فصلها عن الامبراطورية العثمانية. إلا أن انسحاب الوفد الأمريكي من المؤتمر، وتشابك مصالح بريطانيا وفرنسا، أديا إلى الإسراع بالبحث عن تفاهمات واتفاقيات لتقاسم التركة العثمانية « الغنية »، ورفضت بريطانيا عرضاً فرنسياً بتقسيم كردستان بين فرنسا وبريطانيا، واقترحت بريطانيا:

* رفض الانتداب البريطاني، أو البريطاني - الفرنسي على كردستان

* رفض السيطرة التركية على كردستان حتى وإن كانت إسمية

* ربط قضية استقلال كردستان بتشكيل الدولة الأرمنية.

* يترك للكرد تشكيل دولة واحدة، أو مناطق متعددة.

* حماية الكرد ضد اعتداء الترك. إن أمكن.

* تقوم فرنسا وبريطانيا بمنع المشاكل الحدودية في المناطق الكردية.

وقد توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق أولي على تقاسم التركة العثمانية في مؤتمر سان ريمو في ٢٤ تموز ١٩٢٠ بالاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. والتمهيد لاتفاقية سيفر.

معاهدة سيفر ١٠ آب ١٩٢٠

تتألف من ١٣ باباً و٤٣٣ بنداً، أعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس. وقد جاءت وفق مصالح الدول الاستعمارية ولا سيما إنكلترا وفرنسا.

وقد سميت هذه المعاهدة بمعاهدة سيفر نسبة إلى مدينة سيفر الفرنسية القريبة من باريس، وتم التوقيع عليها في ((١٠ آب ١٩٢٠ بين إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى)) .

احتلت القضية الكردية مكاناً بارزاً في معاهدة سيفر إذ خصص القسم الثالث من الباب الثالث من المعاهدة لمعالجة المسألة الكردية وحمل هذا القسم عنوان ((كردستان)) ويتألف من المواد ٦٤، ٦٣، ٦٢ التي هدفت إلى انشاء دولة كردية مستقلة في تركيا، يمكن أن ينضم إليها كرد كردستان العراق « ولاية الموصل » إذا ارادوا ذلك. كما تطرقت المعاهدة إلى القضية الكردية أكثر من مرة خلال مناقشة المسألة الأرمنية ومسألة الأقليات داخل تركيا. كالفصل الرابع الذي هدف إلى حماية الاقليات.

والفصل السادس الذي حمل عنوان ((أرمينيا))، والفصل السابع الذي حمل عنوان ((سوريا، ميزوبوتاميا، فلسطين)) وتضمنت البنود الخاصة بالكرد ما يلي:

البند ٦٢:

تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية مركزها

اسطنبول , خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ مفعول هذه المعاهدة , بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق التي يشكل فيها الكرد الأكثرية والتي تقع إلى الشرق من الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا , كما تحدد فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وميزوبوتاميا بشكل متوافق مع الوصف الوارد في “٣,٢,١١” من البند السابع والعشرين من المعاهد , وفي حالة حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع ما، يعرض الاختلاف من قبل أعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية ويجب أن تتضمن هذه الخطة الضمانات التامة لحماية الآشوريين – الكلدان وغيرهم من الأقليات العنصرية أو الدينية الداخلة في هذه المناطق. ومن أجل هذا الغرض تقوم لجنة مؤلفة من ممثلين ((بريطاني و فرنسي و ايطالي و إيراني و كردي)) بزيارة الأماكن لدراسة التغيرات التي يجب إجراؤها، عند الحاجة في الحدود التركية حيثما تلتقي بالحدود الإيرانية، ولتقريرها، بحكم قرارات هذه المعاهدة .

البند ٦٣ :

تتعهد الحكومة التركية من الآن بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورتين في البند ٦٢ والقيام بتنفيذها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ابلاغها بها .

البند ٦٤ :

إذا راجع الكرد القاطنون في المناطق الواردة ضمن البند ٦٢، مجلس عصبة الأمم خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة، مبينين أن أكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا. وإذا وجد المجلس آنذاك أن هؤلاء جديرون بمثل ذلك الاستقلال وإذا أوصى – المجلس – بمنحهم إياه، فإن تركيا تتعهد من الآن أن تراعي تلك الوصية، فتتخلى عن كل مالها من حقوق وحجج قانونية في هذه المناطق، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسة و تركيا. وإذا وقع مثل هذا التخلي، وفي الوقت الذي يحدث فيه، فإن الدول الحليفة الرئيسة لن تضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، إلى هذه الدولة الكردية المستقلة.

رغم هذه الوعود بضمان حقوق الكرد حتى الاستقلال، إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن الحلفاء لم يكونوا جادين في تنفيذ بنود المعاهدة بالقوة، إذ لم تصادق عليها من بين جميع الدول الموقعة عليها سوى إيطاليا، نتيجة تغير موازين القوى وتعزيز موقع الكماليين في أنقرة الذين لم يعترفوا بحكومة فريد باشا التي وقعت على معاهدة سيفر، وخارجياً بفضل إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي، وإبرام معاهدة موسكو « معاهدة الأخوة والصداقة » مع روسيا الاتحادية في ١٦/٣/١٩٢١، التي تضمنت التعاون المشترك بين البلدين، وتقديم الدعم المادي والعسكري لتركيا، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين واقتسام بعض الأراضي. وأدت إلى تغيير موقف الدول الغربية من تركيا

على الصعيد الكردي :

عززت اتفاقية سيفر الآمال بإنشاء دولة كردية مستقلة، وعندما تأكد لهم أن حكومة كمال أتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد أي حق من حقوقهم ((حتى الحكم الذاتي)) تحرك الزعماء الكرد لتنفيذ ذلك. وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبد القادر النهري وعبد الرحمن حكاري و يوسف زيا بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة سيفر على أرض الواقع. وأرسلت جمعية انبعاث كردستان عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم ارسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: ((ديار بكر، العزيز، وان، بتليس)) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح. وسعت حكومة أنقرة لـ شق الصف الكردي والادعاء بأن الحكومة تدرس مطالب الكرد، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد. ردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام ١٩٢١ شملت مناطق واسعة من كردستان، تم اخمادها بوحشية.

مؤتمر لندن: ٢١-٢ ولغاية ١٤ - ٣ عام ١٩٢١

عقد في العاصمة البريطانية بين الحلفاء وتركيا « بمشاركة وفد تركي موحد برئاسة أول وزير خارجية تركي بكر سامي بك وفي ٢٦ شباط ١٩٢١ جرى بحث المسألة الكردية بصورة خاصة ومنفردة، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها ((تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا)).

إذ أخذت فرنسا بمغازلة كمال أتاتورك الذي حسن وضعه الداخلي بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي، والانتصارات المتتالية على القوات اليونانية.

وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة أنقرة ثابتة على موقفها ألمحت إلى أنها على ((الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر)) دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية: ((منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة)). فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي: ((بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للكرد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة))، وعلى هامش المؤتمر وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا ١٩٢١.

وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على « ولاية الموصل » تحسنت العلاقات البريطانية - التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية: ((أن ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية)).

هكذا كان مؤتمر لندن أكثر من خطوة إلى الوراء بالنسبة للقضية الكردية، وتكريس لتجزئة كردستان، تخلت فيه بريطانيا عن كردستان لأنقرة عدا كردستان الجنوبية التي تقع ضمن ولاية موصل.

مؤتمر لوزان:

تمت الدعوة لعقد مؤتمر لوزان بسويسرا في ٢٠ ت ٢٠ من عام ١٩٢٢ الذي استمر لثمانية أشهر، مع انقطاعات بلغت حوالي ٣ أشهر، كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا، التي رفضت الاعتراف بمعاهدة

سيفر. وبعد مفاوضات شاقة وطويلة تم تسوية الخلافات بين بريطانيا، فرنسا، تركيا، وقد ترأس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي، ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر لocht « بريطانيا وفرنسا » إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفا من ارتماثها في أحضان الاتحاد السوفياتي، الذي يشكل خطرا على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية ، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة أنقرة التي انفردت بالحكم في تركيا، بإلغاء السلطنة وحكومة الباب العالي، ونقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في ١٩٢٣.

ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، فقد تجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استُخدِم اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة الـ ١٤٣ « معاهدة لوزان » التي تم التوقيع عليها في المدينة السويسرية الهادئة، التي كانت أروقة فنادقها ومكاتبها المغلقة شاهدة على تحطم آماني الشعب كخزف مدينة سيفر

وفي الختام

ونحن على أعتاب مؤتمر جنيف ٣، ونحن نتطلع لحل الأزمة السورية، ومن بينها القضية الكردية في سوريا. لا بد من نستخلص بعض النتائج من هذا البحث:

- * ان الدول التي تقسم كردستان رفضت وترفض تدويل القضية الكردية، حتى لا تأخذ بعداً دولياً، كقضية أكبر شعب في الشرق الأوسط، يعيش على أرضه التاريخية . بدون دولة .
- * ان الدول التي تقسم كردستان ومهما كانت خلافاتها، تتفق معاً لمواجهة القضية الكردية، وخير مثال اتفاق إيران وتركيا خلال سيفر. برفض إدراج القضية الكردية على جدول عمل المؤتمر
- * التواجد والحضور و المشاركة الكردية في أي محفل ومؤتمر دولي عامل إيجابي، ويساهم مع غيره من العوامل في ادراج القضية الكردية على جدول العمل مثال « معاهدة سيفر ».
- * ان غياب الكرد عن أي محفل دولي وبغض النظر عن المشاركين في المؤتمر، يؤدي إلى إهمال القضية الكردية، واستخدامها كورقة للمساومة والابتزاز. مثال « لوزان »
- * ان الدول العظمى في الغرب والشرق يهتمها مصالحها، ومصلحتها فقط. لذلك تستخدم قضايا الشعوب كمطايا لتحقيق مصالحها بعيدا عن القيم الأخلاقية، والقوانين الدولية.



الباحث حسين جمو:

خديعة معاهدة "سيفر" وخيانة "الميثاق الملي"

*المركز الكردي للدراسات

قد لا توجد عبارة من البلاغة تصف بدقة الاتجاهات الكردية عشية مؤتمرات الصلح عقب الحرب العالمية الأولى، سوى أنّ كل اجتهاد، وكل مبادرة، وكل موقف، كانت نسبة الخطأ فيه أكثر من الصواب. وعليه، فإن دراسة مواقف أي شخصية كردية في هذه المرحلة تتقاطع مع هذه الأخطاء.

على أنّ هناك تمييز مطلوب بات مفقوداً إلى حد كبير بين ثنائية ملتبسة يجري تسطيحها وخلطها، وبلغت ذروتها في السنوات الأخيرة، هي ثنائية الخائن والمخطئ. حين يتم نعت مخطئ بالخيانة فهذا يوفر جدار حماية للخianات التي رفدت، وما زالت إلى اليوم في عفرين وسريكانيه، القوى المعادية عن سابق إصرار بناء على مصالح شخصية أو عائلية أو حزبية. ليست فقط شخصية حسن خيري هي الإشكالية، رغم تصدرها قصص "الخيانة". يمكن القول إن الشخص الوحيد الذي أدرك، أن كل فعل ينطوي على خطأ، وتصرف بناء على ذلك، هو الشيخ الأستاذ سعيد الكردي (النورسي)، واختار طريقاً منفرداً لوحده، مثيراً للجدل والغربة، بدأه في الفترة الحالكة بين معاهدتي سيفر (١٠ آب / أغسطس ١٩٢٠) و لوزان (٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٣).

إن الاجتهادات الخاطئة في قراءة سير الشخصيات الكردية في الحقبة المذكورة، تعود أولاً إلى القراءة الخاطئة والمجتزأة للمحطات الرئيسية في العمل السياسي، ومن هذا المنطلق، تتناول السطور التالية واحدة من هذه المحطات الإشكالية، وهي معاهدة سيفر، حيث من شأن البدء من هذه المعاهدة فتح الباب أمام التعريف بالبيئة السياسية التي عمل فيها حسن خيري بك ورفاقه، وهي مصيدة الإبادة المنصوبة في كل زاوية من زوايا العمل

السياسي والكفاح الثوري.

في الجانب التحليلي والفكري، هناك أربع شخصيات كردية قرأت إما بانتقاد أو ارتياب، بنود معاهدة سيفر، أي البنود الثلاثة المتعلقة بالكرد في المعاهدة الضخمة التي تتضمن ٤٣٣ بنداً. هذه الشخصيات المساهمة في الدراسات التاريخية هي: محمد أمين زكي، كمال مظهر أحمد، عبدالرحمن قاسم و عبدالله أوجلان (حسب اطلاع كاتب السطور). وإذا ليس محور الحديث هنا عرض هذه الآراء التفصيلية، فإن ما يستوجب التوضيح هو طبيعة المعاهدة نفسها، فبناء على فهم أي شخص لهذا المحفل الدولي الذي أقرّ المعاهدة الميّنة سلفاً، تتحدد طبيعة الاتجاه اللاحق، وتتحدد حتى خياراته في الحاضر إلى حد ما.

هل كانت "سيفر" فرصة تم إهدارها؟

ومن أهدرها؟

وهل إذا ما أخذت الأحداث منحىً معيناً لاحقاً وإذا ما اتضح أن من عارض "سيفر" من القادة الكرد في تلك الفترة كان الخيار البديل لديهم أسوأ.. هل هذا يعفي القارئ و الباحث من الكشف عن الثغرات الفادحة في المعاهدة؟ والسؤال الأهم المهمل في هذا السياق، هل القادة الذين لم يتحمسوا لـ"سيفر" أعلنوا عن موقفهم بدافع حب الخضوع للترك؟

تكشف المواقف الموثقة أن العديد من الكرد لعب فعلاً دور الخونة لكفاح شعبهم، واستمر في الاتحاد والترقي ثم قفز إلى سفينة مصطفى كمال ورفاقه حتى بعد سقوط الأقنعة بعد لوزان.

لم يكن من هؤلاء لا حسن خيري ولا رفاقه الذين أرسلوا برقية "دولة واحدة للكرد والترك".

انشغل الكرد، عموماً، باستعراض المواد الثلاث الخاصة بهم في معاهدة سيفر، وهي مواد تاريخية من حيث أنها تشكل أول تدويل للقضية الكردية، وهذا مكسب مهم إذا كانت المسألة مجرد تسجيل موقف وحضور في أهم مؤتمر دولي بعد الحرب العالمية الأولى. هكذا انشغل الكرد بالنص وأهملوا الصورة: أي خرائط سيفر.

الخريطة الصادرة

إن مراجعة خرائط "سيفر" تفسّر إلى حد كبير سبب وقوف قسم مهم من الكرد ضد هذه المعاهدة، وهو رفض ما يبرره على صعيد القطاعات الكردية المستبعدة من "الدولة الكردية المقترحة"، ومن هذه الخريطة يمكن فهم لماذا عارض هذه المعاهدة غالبية قادة: بدليس، وان، موش، سرحد، ماردين، نصيبين، أورفا، سروج، ملطية، أديامان، مرعش و عينتاب، ولماذا أيدها قسم صغير من الكرد كاد يقتصر على بوطان وآمد وديرسم. خريطة التأييد والتشكيك والرفض، تتلاءم إلى حد كبير مع الحدود الإدارية المقترحة للدولة الكردية في "سيفر". فقد كانت المناطق الراضة المذكورة أعلاه خارج حدود مشروع الدولة الكردية. فوق ذلك، خضعت المعاهدة لتعديل في اليوم نفسه من إقرارها، حيث أن المعاهدة لم تحدد وصاية دولة بعينها على مسار الدولة الكردية المقترحة، وإنما تركتها لعصبة الأمم، لكن سرعان ما اجتمع ممثلو بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وقسموا مناطق النفوذ فيما بينهم، وتشاركت كل من فرنسا وبريطانيا في تقسيم الدولة الكردية المقترحة بينهما إلى منطقتين: منطقة بوطان كدولة كردية مقترحة تحت الإشراف البريطاني، ومنطقة غرب كردستان ومركزها ديار بكر كدولة كردية مقترحة تحت الإشراف الفرنسي. أما منطقة

جنوب كردستان ومركزها السليمانية فبقيت خارج معاهدة سيفر، عملياً، وتحت الانتداب البريطاني المباشر على العراق، وترك البند رقم ٦٤ الباب أمام انضمام جنوب كردستان إلى دولة "سيفر" بصياغة غامضة وملتبسة صاغتتها تقول: "إن الدول الحليفة الرئيسية لن تضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي لا يزال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، إلى الدولة الكردية المستقلة". ودخلت مناطق كردية من خط ماردين إلى أورفا وعينتاب وعفرين تحت النفوذ الفرنسي المباشر تمهيداً لإلحاقها بالدولة المستحدثة (سوريا).

تقسيم منظم لكردستان

المعاهدة مشتتة جغرافياً وهي من جانب آخر تقسيم منظم لكردستان. لقد رُسمت خريطة لكردستان المقترحة كدولة، تستثني منها مناطق واسعة للغاية، وسادت مخاوف وجودية على الكرد القاطنين خارج خريطة سيفر، فقد كان حتمياً بالنسبة لهم أن لا مكان لهم في الدولة الأرمنية المقترحة، وسيضطرون للهجرة أو التصفية، كذلك ساد إجماع كردي قوي بأن لا يضعوا أنفسهم تحت الحكم العربي سواء في سوريا أو العراق. لقد كانت أجواء المجازر الكبرى تلوح في أفق هؤلاء الناس، وعارضوا هذه المعاهدة بكل قوة.

تطرقت المعاهدة مرة أخرى إلى الكرد في البنود ٨٨ إلى ٩٣، وهي البنود الخاصة بالمسألة الأرمنية. ومنحت المعاهدة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن، برسم حدود الدولة الأرمنية المستقلة مع الدولة الكردية المقترحة. وكما صاغ أوجلان المعضلة ببراءة، فإن كلا المشروعين الأرمني والكردي هما مشروعان قوميان على أرض واحدة، لذلك حدث ارتياب كردي كبير تجاه "سيفر" لم تستطع الدعاية الإيجابية التي قادتها عائلتا بدرخان وجميل باشا، من تبديد الهلع الذي ساد في معظم أنحاء كردستان.

الآن، حين نبحث لماذا كان سيد عبدالقادر النهري مشوشاً، ولماذا اعتزل سعيد الكردي السياسة، وكيف انضم القسم الأكبر من الكرد إلى مصطفى كمال في حرب التحرير، ولماذا اقتنع القسم الأكبر من الكرد بالدولة المشتركة ثنائية القومية مع الترك، وكيف شارك كل من يوسف ضياء بك و حسين عوني بك وحسن خيرى بك و شاهين وبوزان بك، إلى جانب كافة نواب كردستان في مجلس الأمة الكبير، في إرسال برقية إلى لوزان وتفضيل الحكم الذاتي القائم على الميثاق الملى على كامل مساحة كردستان التي رسمها الكرد في ذلك الحين.. كل هذه الأسئلة جوابها في ما سبق، معاهدة سيفر الإشكالية.

الصراع بين حكومتي أنقرة واسطنبول

لمعاهدة سيفر حكايتها غير الرسمية أيضاً. فقد جاءت في سياق الصراع بين حكومتي أنقرة واسطنبول. كان العرض الذي قدّمته أنقرة، بزعامة مصطفى كمال، متدرجاً. في البداية تم عقد مؤتمر أرضروم بتاريخ ٢٣ تموز ١٩١٩، ومؤتمر سيواس في أيلول ١٩١٩. كان الحضور الكردي في أرضروم أقوى، وحسب الباحث روبرت أولسون في كتابه "The Emergence of Kurdish Nationalism" (ترجمها الدكتور أحمد خليل إلى العربية بعنوان: تاريخ الكفاح القومي الكردي) فإن الغلبة كانت للكرد في مؤتمر أرضروم وضمت الهيئة التمثيلية تسعة أعضاء، ثلاثة منهم - على الأقل - من الكرد، هم حاجي موسى بك من موتكي، و صلاح أفندي من بدليس، و فوزي أفندي من أرضروم. لا يذكر

أولسون إقرار الحكم الذاتي في المؤتمرين، لكن هذا الأمر لا شك فيه وضمن وثائق المؤتمر التي تناقلها المشاركون الكرد في ظل حملة لإقناع أقرانهم بالمساعي المشتركة الكردية التركية. لكن أولسون لا يبالغ في الخلاصة المكثفة لدراسته وهو أنه "لولا الدعم الكردي فإن الحركة القومية التركية ما كانت لتحقيق النجاح الذي حققته". عموماً، تم تتويج مقررات هذين المؤتمرين في "الميثاق المّلي" بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٢٠، أي قبل ستة شهور من معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠.

مضمون الميثاق المّلي كان بناء وطن مشترك للكرد والترك، وتعهد الجانبان أن تتمسك الدولة باستعادة كافة المناطق الكردية التي دخلت في عهدة الانتدابيين البريطاني والفرنسي في سوريا والعراق، إضافة إلى مدينتي حلب والموصل. إن التحرك المشترك بين الكرد والكماليين لم يكن نابغاً من سذاجة سياسية كما تم الترويج له لاحقاً. لقد انخدع الكرد في النهاية، ليس فقط من جانب الكماليين، بل البريطانييين أيضاً، وبشكل متوازي. على أنه لا يجب إخراج الحدث من سياقه. حين تشتت الكرد بين خيارات عديدة، ينبغي، خلال التقييم اليوم، عدم إغفال أن المستقبل كان مجهولاً للجميع، حتى مصطفى كمال، وكما تتضح في خطابه في الأيام الأولى لحرب التحرير، لم يكن واثقاً من شيء، لا من النصر ولا من نجاة البلاد من الاحتلال.

الحدود الأرمنية

إذاً، حتى ٢٨ شباط ١٩٢٠، تاريخ إقرار الميثاق المّلي، كان مصطفى كمال وشركاء الكرد في موقع الأفضلية من حيث بناء تحالف قائم على مصالح مشتركة ومصير مشترك. إن هذه الجهود كانت تهدف، من وجهة نظر كردية، إلى توحيد كردستان كاملة، وربطها مع الأناضول في دولة مشتركة. بالطبع يجب عدم إغفال عامل ديني واقتصادي مهم للغاية، وهو أن حلفاء مصطفى كمال، بدون استثناء، كانوا يشكلون جبهة حادة ضد أي مشروع يتضمن كياناً سياسياً للأرمن في أي من الولايات الشرقية. بهذا المعنى، كان القسم الأكبر من الكرد يرى في مقترح الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، برسم حدود الدولة الأرمنية، عدواناً أمريكياً، وهو ما عبّر عنه الشيخ سعيد النورسي في لقاء له بمسؤولين أوروبيين، حين تحدى القوات الغربية بأن تطأ جبال كردستان.

لا بد من التنويه إلى أن المناقشات الموازية في برلمان أنقرة كانت أكثر وضوحاً من البنود الستة للميثاق، ولعل هذا من جوانب القصور المهمة التي ربما أفتنت مصطفى كمال ورفاقه، لاحقاً، بالتلاعب بها دون أن ينحسروا في الزاوية.

كان الميثاق المّلي تجسيدا للوحدة الكردية التركية، وتضمنت النقاشات اللاحقة لها إدارة ذاتية لكردستان. على هذا الأساس خاض الجانبان حرب التحرير ضد الاحتلال الغربي بغرض تحرير الأناضول وإيجه وإعادة توحيد كردستان بعد تحرير أجزائها المحتلة من قبل بريطانيا وفرنسا.

في المقابل، كانت المشاريع التي يعدها الجانب البريطاني، وحلفاء الكرد، ركيكة للغاية، ومشتتة بين دوائر النفوذ البريطاني في لندن والهند واسطنبول، وأضيف إليها لاحقاً مكتب الشرق الأوسط في القاهرة في آذار ١٩٢١. كانت كل دائرة بريطانية تطرح فكرة على البيروقراطية السياسية. وكان الإجماع الوحيد ربما بين هذه الدوائر هو إستثناء كردستان الشرقية (إيران) من القضية الكردية وإبقائها تحت السيادة الفارسية. إن مجمل المقترحات

البريطانية تكاد تكون غير قابلة للدراسة لتشتتها الكبير والتناقضات الحادة بين رؤى قيادات الهند ولندن وبغداد والقاهرة واسطنبول. إن كتاب العالم الروسي ميخائيل لازاريف "المسألة الكردية ١٩١٧ - ١٩٢٣" يعكس في عدة فصول غياب الإجماع البريطاني على أي سياسة تجاه الكرد، واستمر الأمر إلى مؤتمر لندن في شباط ١٩٢١ ثم القاهرة في آذار ١٩٢١ حين فتحت لندن الباب أمام اتجاه تصالحي مع الحركة الكمالية، والاكتفاء بجنوب كردستان من دون منحها أي استقلال.

كان هناك توافق بريطاني آخر، غير منح كردستان الشرقية للحكومة الإيرانية، وهو إعادة حكم العائلة البدرخانية إلى جزيرة بوطان، من دون الخوض في توضيح الوسائل، لكنها وردت في مراسلات الرائد ويليام نوثيل و نائب وزير شؤون الهند أرنولد ويلسون في مذكرات عديدة للخارجية البريطانية.

كان الميثاق الملي قوياً لدرجة لا يترك مجالاً لأي سياسة بريطانية ركيكة تجاه كردستان. وبفضل تقاطع دولي للمصالح، أقنعت بريطانيا وفرنسا حكومة السلطان في اسطنبول، المعادية للعمل الكردي التركي المشترك في الميثاق الملي، بالتوقيع على معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس ١٩٢٠. كانت المعاهدة بمثابة رد من اسطنبول وبريطانيا على اندفاع مصطفى كمال لكسب القوى الرئيسية في كردستان، وإفشال الميثاق الملي.

"سيفر" بلا حماية

لكن، هذه المعاهدة "الجوفاء" على حد تعبير العلامة محمد أمين زكي، والتقسيمية بتعبير أوجلان، والمزهرية المحطمة وفق كمال مظهر أحمد، ولدت ميتة أصلاً، وفق تعبير عبدالرحمن قاسم. وتوضح موتها سريعاً بعد إقرارها بشهور فقط. كما أن الأخطر من كل ذلك، هو ما حدث في ربيع ١٩٢٠، أي قبل المعاهدة بشهور، حين غيّرت بريطانيا استراتيجيتها في ميزوبوتاميا وكردستان، وذلك بإلغاء قوات المشاة تقريباً والاعتماد على القوة الجوية. إن هذا التحول أفرغ معاهدة سيفر من مضمونها حيث أن بريطانيا بعد هذا التاريخ لم تكن مستعدة لإرسال أي جنود، وكذلك سرعان ما تراجعت إيطاليا عن التوقيع وأكدت أنها لن ترسل جندياً واحداً لتطبيق معاهدة سيفر.

إلى جانب ذلك، عارض وزير شؤون الهند، أدوين مونتغو، معاهدة سيفر بشدة، وحين نشر خطاب استقالته من منصبه بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢، فإن من بين الأسباب التي برر بها استقالته هو المصاعب الخطيرة التي تواجهها وزارة الهند من المسلمين بسبب هذه المعاهدة. (منشور في صحيفة: Leeds Mercury – Friday ١٠ March ١٩٢٢).

لو وضعنا المعطيات أعلاه أمام أي قائد كردي في ذلك الزمن، ستكون من المغامرة الجري وراء البريطانيين الذين لم يكونوا يملكون أي خطة سوى فصل جنوب كردستان وضمه إلى العراق. وهذا لا يعني أن التشارك مع مصطفى كمال كان مريحاً. فقد كانت كل خطوة تنطوي على خطأ والوضع في عموم مَصِيْدَة كَلِيَّة.

الآن، وبينما الأرشييف البريطاني برمته متاح للباحثين، فإن أكاديمياً رفيعاً مثل روبرت أولسن، يلمح إلى عجزه عن الإحاطة الكاملة بما كانت تريده بريطانيا في سياستها تجاه الكرد. لذلك، في وضع كان الاتصال ونقل المعلومات يعتمد على اللقاءات الشخصية، أو مطالعات بعض الصحف، وجلّها موجّهة، ما الذي كان يعرفه الكرد حينذاك عن النوايا البريطانية؟ إن هناك مصدرين فقط كانا يحصلان على معلومات، وغالباً غير دقيقة، بشكل مباشر، الأول هو سيد عبدالقادر النهري في اسطنبول، والثاني العائلة البدرخانية المشتتة بين المنافي في اسطنبول ودمشق والقاهرة

وأوروبا. إذا كان هناك شبه عجز حتى اليوم عن الإحاطة بالسياسة البريطانية، رغم توفر أرشيفها الضخم، فما الذي كان لدى الكرد حينها من اطلاع معرفي عن هذه السياسات؟ لا شيء. ولعل ما يؤكد "لا شيء" أن أمين عالي بدرخان وابنه جلادت، وهما من صقور مؤيدي "سيفر"، توجهوا إلى السفارة البريطانية في اسطنبول، بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٢١، كما هو موثق في الأرشيف الكولونيالي البريطاني. كان بدرخان قد شرع في فتح قنوات مع اليونانيين الذين كانوا يحتلون منطقة إيجة ويتقدمون نحو عمق الأناضول. ولأن بدرخان لم يكن يعلم هل يرضى البريطانيون بهذه العلاقة أم لا، فإنه ذهب إلى السفارة ليلبغهم بذلك، وأنه سيتراجع في حال كان لبريطانيا رأي سلبي. ولعل هذه الوثيقة تقودنا للحديث لاحقاً عن ثورة لم تنل حظها من الحضور في التاريخ الكردي الحديث، وهي ثورة قوجكري بمنطقة ديرسم بين نهاية ١٩٢٠ وحتى ربيع ١٩٢١.

إلى المعركة الفاصلة!

في ١٠ آب ١٩٢٠ جرى الإعلان عن معاهدة سيفر. ينبغي عند قراءة المعاهدة، وبدلاً من الاندهاش للرفض الكردي الواسع لها، النظر إلى الحدث في سياق تنابعي. لقد سبقها "الميثاق الملي"، وهي نظرياً بالنسبة للقسم الأكبر من الكرد حينها، أفضل بكثير من مقترح غير جاد كلياً (سيفر) لتأسيس دولة كردية لا تشمل سوى ٢٠ في المئة من مساحة الانتشار الكردي المفترض. والحال كذلك، كيف أمكن للمتابعين القوميين الكرد، في الأجيال اللاحقة، الاندهاش من رافضي سيفر؟ كيف أمكنهم تخيل أن على زعماء "وان" و"بدليس" و"ماردين" وسهلها الجنوبي و"نصيبين" و"أورفا" و سهل سروج، الدفاع عن معاهدة تقصيرهم وترميهم إلى المجهول؟ هذه المقدمة ضرورية لمعرفة كيف وصل الأمر إلى الانتقال الكردي من "سيفر" إلى "لوزان"، وفي ضوء ذلك يمكن أيضاً فهم دوافع شاهين وبوزان بك وحسين عوني وحسن خيرى في تأييد مشروع الحكم الذاتي لكردستان الكاملة في "الوطن المشترك"، قبل أن يتبين للجميع أن ما بني في لوزان لم يكن مجرد نقض لـ "سيفر". بل أخطر من ذلك بكثير، كان تحطيماً للكفاح المشترك و"خيانة تاريخية" بتعبير أوجلان، للميثاق الملي، وتكريساً لتقسيم كردستان بين تركيا والقوى الدولية، وهو ما أدى إلى فرز أخير كردياً. فقد انكشف "الخونة" بعد لوزان، وهم الذين بقوا في صف الجمهورية. في المقابل، احتشد الكرد من أنصار "سيفر" وأنصار "الميثاق الملي"، في جبهة مشتركة، واضعين حداً لانقسام بدأ منذ عام ١٩١٨، وحشدوا معاً كل القوة الكردية المتبقية، و كل ذخيرة روح المقاومة منذ الخراب الأخير لكردستان بدءاً من عام ١٩١٤، فخاضوا المعركة الأخيرة الفاصلة في ١٥ شباط ١٩٢٥ والتي انتهت بهزيمة ساحقة للكرد أسفرت عن فراغ ثوري طويل استمر حتى إعلان الكفاح المسلح عام ١٩٨٤.

اللافت في المعركة الفاصلة عام ١٩٢٥ أن أحداً لم يطالب بالجمهورية بتطبيق "سيفر" رغم أن الشعار كان استقلال كردستان، لأن "سيفر" كانت ميتة كردياً أيضاً. وهناك مقارنة ممكنة إذا راجعنا الصفوف المتقدمة في الثورة. فرغم أنها كانت تعبر عن اتحاد التيارين الكرديين، الميثاق الملي وسيفر، فقد كان القادة في غالبيتهم من معارضي "سيفر" وأنصار "الميثاق الملي"، على رأسهم الشيخ سعيد بيران و خالد بك جبري و يوسف ضياء باشا و حسن خيرى بك وغيرهم. و لسبب ما زال غير قابل للتفسير، و لم يخضع لدراسات جادة، كان أنصار "سيفر" في هذه المعركة الفاصلة إما في الصف الثاني، في أحسن الأحوال، أو على الحياد، من عائلة بدرخان بك إلى عائلة جميل باشا.



د.آزاد أحمد علي:

معاهدة سيفر ومشروعية استقلال كردستان

الجيوستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط، حيث اتفق بموجبها الحلفاء المنتصرون مع حكومة استنبول المؤقتة «حكومة الداماد فؤاد باشا» على مجموعة من البنود يتم على ضوئها ترسيم الحدود وتنظيم بنية ما تبقى من نواة «الإمبراطورية العثمانية»، ومن أهم تلك البنود والنصوص بالنسبة لنا هو ما يتعلق باقتراح الحلول المناسبة للمسائل القومية عموماً والمسألة الكردية على وجه الخصوص.

حيث وضعت المعاهدة الأسس القانونية لحق تقرير المصير للشعب الكردي وحق سيادته السياسية

تتحمل حكومات وشعوب أوروبا المسؤولية الأخلاقية تجاه الاتجار بالدم الكردي طوال القرنين التاسع عشر والعشرين من قبل الأوساط الأكثر براغماتية ولا أخلاقية في حكومات أوروبا وأمريكا.

مرت في هذه الأيام ذكرى معاهدة سيفر، التي أبرمت في ١٠ آب عام ١٩٢٠م، وكانت ثمرة لمجمل النضال الجماهيري والنخبوي للشعب الكردي طوال القرن التاسع عشر، هذا النضال الموجه أساساً ضد السيطرة العثمانية - التركية، كما جاءت المعاهدة كأحد أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى وترجمة لانعكاساتها

للسلطنة العثمانية لم يتحقق، بل تفتت في تبعيتها لثلاث أو أربع دول وليدة في المنطقة، وقد تراجع الحلفاء المنتصرون عن هذه المعاهدة وتراجعت بريطانيا عن حماسها وتشجيعها لاستقلال كردستان، كما تزايد اعتراض فرنسا على تشكيل الدولة الكردية الجديدة، على اعتبار أنها لم تكن مقتنعة بها أصلاً ...

فلماذا لم تتمخض عن هذه المعاهدة الخطيرة دولة كردستان المرتقبة بعد نضال طويل من قبل الأوساط الكردستانية كافة، علماً أن الظروف الدولية والإقليمية كانت قد تهيأت وتوافر الأساس القانوني للاستقلال؟

لقد تكرر هذا السؤال وما يزال يتكرر ويتبادر إلى

ذهن المتابع لتلك

المرحلة صياغة أخرى

لهذا التساؤل: مادام

الحلفاء كانوا منتصرين

ويحتلون معظم الشرق

الأوسط والأناضول

وكردستان وقد وقعوا

على هذه المعاهدة

التي جاءت تحت ضغط

وإلحاح القوى الكردية المطالبة بالاستقلال، وكرجمة لوعود بريطانيا المتكررة للكرد، فلماذا تراجع الحلفاء واختفت دولة كردستان في مرحلة عصبية من تاريخ المنطقة، خاصة في الأعوام (١٩١٨ - ١٩٢٣) التي اختفت إبانها آخر إمبراطورية في المشرق، وعلى أنقاضها لم يكن يتطلب إعلان الدول سوى إلى حفلة كوكتيل تجمع سفراء وقناصل وبعض جنرالات الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى! نعم بالضبط كانت يومئذ المناخات مهيأة، والدولة الكردية كانت فقط تحتاج لحفلة كوكتيل يعلن فيها ولادة دولة كردستان، إذ كان من الممكن أن يتم تسمية رئيس الدولة وترسيم الخطوط العامة لحدودها، وبعدها كانت الدولة تقوم على

على أرض كردستان مع تأمين حقوق الأقليات داخل المناطق الكردية وذلك بإشراف دولي متمثلاً في حينه بعصبة الأمم، فقد جاءت في البنود ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ من معاهدة سيفر: (تشكل لجنة من حكومة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتقدم خلال ثلاثة أشهر خطة لحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها الغالبية الكردية شرق نهر الفرات.. وسوف يضمن المشروع ضماناً تاماً لحماية الآشوريين والكلدان وغيرهما من الأقليات القومية والعرقية في هذه المناطق - مادة ٦٢.. توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة في المادة (٦٢) في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات

للحكومة المذكورة)

المادة - ٦٣ -

وقد ورد في المادة -

٦٤ - من المعاهدة: (وإذا

حدث، خلال السنة

الأولى من تطبيق

هذه الاتفاقية أن تقدم

الشعب الكردي القاطن

في المناطق التي حددها المادة (٦٢) إلى مجلس عصبة الأمم قائلين: «إن غالبية سكان هذه المناطق يندشون الاستقلال عن تركيا، وفي حال اعتراف عصبة الأمم إن هؤلاء السكان أكفاء للعيش حياة مستقلة وتوصيتها بمنح الاستقلال فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المناطق. وسوف تكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا. وفي حال حصول التخلي، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام كردولاية الموصل - كردستان العراق حالياً - بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية.) لكن استقلال المناطق الكردية التي كانت تابعة

وضعت المعاهدة الأسس القانونية لحق تقرير المصير للشعب الكردي

ضد استقلال كوردستان وكانت تهدف إلى ضم أكبر جزء من كوردستان إلى مستعمرتها في سوريا بما فيه جزيرة بوتان والموصل، في حين ظلت بريطانيا مترددة ومتوترة وحسمت رأيها بضم كوردستان الجنوبية «لواء الموصل مع نفطها إلى مملكة العراق التي ظل بعضا من رجالاتها ضد ضمها إلى العراق العربي حتى آخر لحظة أمثال «نويل».

وكان الغطاء القانوني لكل هذه الإجراءات الاستعمارية، هو إلغاء معاهدة سيفر والتمهيد لاتفاق جديد في لوزان في ٢٤/ تموز ١٩٢٣، وقد تمخض عن هذا الاتفاق - الصفقة تثبيت الحدود الحالية للدول

في المنطقة والتوصية بتأمين الحقوق الثقافية للكورد داخل دولتي تركيا الجديدة والعراق المستحدث.

وبناء على
قراءة سريعة
لتلك المرحلة

وملابساتها يمكن الاستنتاج بأن أبرز
مسببات هذه التحول المشؤوم تجاه
كوردستان كانت:

١- عدم اقتناع الحلفاء عموما وكل من فرنسا وبريطانيا بدعم وإعلان استقلال كوردستان، وهذا التردد كان وراء كل هذه المناورات التي تبعت الحرب الأولى وخاصة في أعوام ١٩٢٠-١٩٢٣، وعلى ما يبدو ثمة عامل آخر خفي لم يظهر إلى العلن بعد، وراء موقف الحلفاء السلبي من استقلال كوردستان في أكثر الأوقات ملائمة وسهولة لولادة هذه الدولة.

٢ - إلغاء الخلافة العثمانية شكل حافزا ومؤشرا على تقارب حكومة الكماليين مع الغرب /المسيحي،

قديمها الداميتين، وهذا ما حدث لغيرها من الدول وما كان سيحدث لها، فهكذا تم إنتاج معظم الدول التي ورثت الإمبراطورية - الخلافة العثمانية.

يبدو أن مجموعة من العوامل قد تشابكت وتضافرت جملة من المسببات لوقف وتأجيل مشروع استقلال كوردستان، فروايات الدول الحليفة «حسب ما نشرت من وثائق وما كتبه أغلب مؤرخي ومستشاري الغرب» أحالت عدم بروز دولة كوردستان إلى عوامل ذاتية خاصة بالكورد. مثل (غياب القيادة الحكيمة الواعية، البنية القبلية، عدم اتفاق الكورد جميعا حول مشروع الاستقلال..)

ولكن هذه الحجج تبدو واهية إذ لا يخفى على احد أن العديد من الدول ظهرت في المنطقة والعالم وكانت بنيتها قبلية ومازالت، كما أن زعاماتها أوجدت بمساعي دول الحلفاء أنفسهم، وفي الوقت

نفسه نجد أن عددا آخر من الدول التي صنعتها أوروبا على أسس قومية - أثنية، مازالت لا تؤمن بالقومية ولا الديمقراطية...مما لاشك فيه أن الدول المنتصرة في الحرب أبرمت مجموعة من الصفقات الثنائية والجماعية لتوزيع المستعمرات والغنائم وخاصة تركة الرجل المريض «الإمبراطورية العثمانية» وكانت حاصل قسمة وحساب هذه الصفقات إبقاء كوردستان مجزأة غير مستقلة، فالمشهد كان عصرئذ على الشكل الآتي: أمريكا كانت تحبذ إنشاء دولة أرمنية واسعة على حساب المناطق الكردية الشمالية كترجمة فورية لمبادئ ولسون، وروسيا كانت تميل لمد نفوذها إلى داخل كوردستان حتى منطقة راوندوز، أما فرنسا كانت

وضعت المعاهدة الأسس القانونية لحق الكرد في سيادته السياسية على ارض كوردستان

سيفر وبث الروح في أوصالها من جديد، واعتبارها أساساً نظرياً للحل، اخذين بعين الاعتبار الوضع الدولي والتطور العام للمجتمعات البشرية، وبالتالي الإقرار بحق تقرير المصير السياسي لشعب كردستان وتحديد شكل علاقته الطوعية مع حكومة أنقرة والعمل الجاد من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الكردي الذي كان وما زال الضحية الأولى للصفقات التأميرية الكولونيالية بين دول الحلفاء المنتصرة.

وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة إلى أن جزءاً من المسؤولية تقع أيضاً على كاهل النخب الثقافية والسياسية الكردية خاصة تلك التي تقيم في أوروبا، فمن واجبها إحياء هذه المناسبة كل عام وشرح مضمون معاهدة سيفر للقوى والأوساط الفاعلة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية وتسلط الضوء على الأحداث المأساوية التي تعرض

قد تراجع الحلفاء المنتصرون عن هذه المعاهدة وتراجعت بريطانيا عن حماسها

ويتعرض لها الشعب الكردي بسبب عدم تطبيق هذه المعاهدة الدولية. وكذلك الإشارة الدائمة إلى المسؤولية الأخلاقية لحكومات وشعوب أوروبا اتجاه عملية الاتجار بالدم الكردي طوال القرنين التاسع عشر والعشرين من قبل الأوساط الأكثر براغماتية ولا أخلاقية في حكومات أوروبا وأمريكا، وتحميل المسؤولية على تلك القوى التي كانت تحكم وتصنع القرار السياسي الذي جاء دائماً عكس حقوق ومطامح الشعب الكردي وقضيته التحررية الإنسانية العادلة.

*الحوار المتمدن

ومدخلا لتغيير المنظومة الإسلامية (الخلافة الإسلامية الشكلىة) في المشرق وشكلت هذه الخطوة في الواقع أول رشوة قدمها الكماليون الترك للغرب وحافزا جديدا لمعاقبة الكورد، المتهمين زورا بالمشاركة في مجازر المسيحيين.

٣- تحالف الكماليين مع البلاشفة وموقف البلاشفة السلبي من المسألة الكردية وإمكانية دعم استقلال هذا الشعب الذي لم يكن على ما يبدو (مسجلاً في دفاتر البلاشفة على أنهم شعب يستحق حق تقرير المصير على ضوء النظريات والكراريس اليساروية المعتمدة لديهم). ٤- خوف بريطانيا من مواجهة أعداء جدد جراء

التمسك بإعلان الدولة الكردية ورعايتها مثل «روسيا، تركيا الكمالية، إيران الشاهنشاهية، القوميين العرب حلفاء بريطانيا الأساسيين إبان الحرب الأولى.

واليوم وبعد مرور هذه الحقبة الزمنية الطويلة

وفي ظل عدم استقرار الوضعين الإقليمي والدولي، نستعيد ذكرى معاهدة سيفر بوصفها أول محاولة دولية - قانونية لوضع أسس لمشروعية تحرر كردستان واستقلالها التام.

ولابد من التذكير بهذا الصدد والتأكيد على مسؤولية أوروبا المباشرة اتجاه مأساة شعب كردستان، وينبغي القول دون تحفظ بأن الدول المنتصرة في الحرب الأولى وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا هما شركاء حقيقيون للدول التي تقسم كردستان اليوم وتضطهد الشعب الكردي، لذلك يفترض أن تقوم بتقديم الاعتذار للشعب الكردي والعمل الجاد من أجل خلق مناخ إقليمي ودولي لعقد مؤتمر متعدد الأطراف لإحياء معاهدة



تحت ظلال "سيفر" و"لوزان" وحلم بيزنطة

شهد عام ١٩٢٣ واحدة من أكبر جرائم القرن العشرين، ارتكبتها كافة "الدول المتحضرة"، المنتصرة والمهزومة في سلسلة الحروب الكبرى من حرب البلقان ١٩١٣ وحتى نهاية الحرب اليونانية التركية عام ١٩٢٣. فموجب معاهدة لوزان، تم إجراء تبادل سكاني بين الجمهورية التركية الناشئة والدولة اليونانية، برعاية رئيسية من بريطانيا التي كانت تريد دولاً قومية في الفضاء العثماني السابق. ولتحقيق ذلك، كان يجب التقليل من التنوع الاجتماعي والديني في الدول الحديثة لتحقيق الانسجام القومي.

بهذه الرؤية البدائية البريطانية تم التوقيع على المعاهدة وترحيل ١/٥/ مليون من الروم الأرثوذكس من الأناضول الغربية، موطنهم التاريخي، إلى الريف اليوناني. في المقابل، تم ترحيل نحو ٥٠٠/ ألف مسلم تركي من أنحاء اليونان إلى الأناضول.

جاءت هذه المعاهدة على أنقاض معاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها عام ١٩٢٠. في هذه الأخيرة رسمت الدول المنتصرة في الحرب، بشكل مشوه، خرائط لمشاريع تأسيس مناطق نفوذ لتأسيس دويلات على أنقاض الدولة العثمانية. الأمر الملفت في الانتقال الدولي من سيفر إلى لوزان، ليس انتصار مصطفى كمال في حرب التحرير، فقد كان بالإمكان إيقافه في مرحلة ما لولا تجاوزات اليونان على الرؤية البريطانية. من هنا يصف عبدالله أوجلان الموقف البريطاني في رعاية معاهدة لوزان وإنهاء سيفر بأنه "تغيير في الموقف انطلاقاً من مصالح النظام" (القضية الكردية - ص ١٥٦). وما كان بإمكان بريطانيا وفرنسا أن تمنعا عدم تحكم روسيا بعدد من الدويلات المقترحة، فضلاً عن مشكلة من يكون سيد اسطنبول والمضائق. فكان الاستمرار في المعاهدة يرسم ملامح حرب عالمية ثانية بين الأطراف المنتصرة في الحرب الأولى.

الدولة الكردية المقترحة في تلك المعاهدة (سيفر) ولسبب غير معلن يضرب بتأثيره إلى اليوم، حيث تم حصر مشروع الدولة الكردية المستقبلية في منطقتين متلاصقتين، الأولى خاضعة للنفوذ البريطاني المباشر، ومركزها جزيرة

بوطان، تحت قيادة آل بدرخان، والقسم الآخر ضمّ دياربكر وامتد غرباً حتى نهر الفرات، وبات هذا الجزء يوصف في المراسلات الدبلوماسية والاستخباراتية البريطانية بـ"غرب كردستان".

ما يلفت في هذه المعاهدة، أي "سيفر"، أنه، إضافة إلى وان وكامل سرحد، تم إخراج المنطقة الكردية الواقعة غرب الفرات من خريطة كردستان، وتحديدًا المستطيل الطولي المحاذي للضفة الغربية من الفرات، من سيواس مروراً بملاطية ثم أديامان وصولاً إلى عفرين. كما تم إلحاق منطقة كردستان الجنوبية بالعراق. يستند أوجلان إلى هذه المعطيات في قوله إن معاهدة سيفر تم تطبيقها جزئياً، وألحقت أجزاء منها بـ"لوزان"، ومستمرة إلى اليوم.

٤/ /قراءات

في تركيا اليوم، ما زالت كلا المعاهدتين (سيفر ولوزان)، يحتلان موقعاً متقدماً في الخطابات الأيديولوجية للأحزاب التركية. ويمكن في هذا الإطار تحديد أربعة تيارات في المشهد السياسي التركي.

أولاً:

حزب العدالة والتنمية، في عهد السلطة المنفردة لأردوغان، بات يتمحور حول معاهدة لوزان من حيث التأسيس لتجاوز هذه المعاهدة، أي إما تعديلها أو إلغائها. ويروج الإعلام المحسوب على أردوغان لتضليل فج بالقول إن عمر المعاهدة /١٠٠/ عام وستنتهي في ٢٠٢٣، وأن على تركيا الاستعداد للكفاح من أجل البقاء.

ثانياً:

حزب الحركة القومية مؤسس على الهلع التاريخي من إعادة فرض معاهدة سيفر، سواء الجزء القومي المتعلق بالكرد والأرمن، أو الجانب الديني المرتبط بالروم الأرثوذكس.

ثالثاً:

حزب الشعوب الديمقراطي، الباحث عن استعادة روح معاهدة سيفر وليس تقسيماتها الجغرافية المباشرة. بمعنى استيعاب طروحات سيفر ضمن دولة وطنية واحدة تدير التنوع القومي والديني من باب الاعتراف وليس الإبادة.

رابعاً:

حزب الشعب الجمهوري، الذي يعتبر اتفاقية لوزان جوهر الدولة التركية، أو كما وصفها كمال كليجدار أوغلو "طابو للأرض التركية".

روسيا ضد لوزان

أعاد أردوغان إثارة الجدل حول معاهدة لوزان، منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز ٢٠١٦. ففي خريف ذلك العام، شن الرئيس التركي هجوماً مفاجئاً على تلك المعاهدة، واستهجن اعتبارها نصراً لتركيا.

منذ ذلك التصريح، بات البحث عن طريقة لتجاوز لوزان هاجساً لأردوغان. ففي زيارة له إلى اليونان، في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فتح أردوغان ملف لوزان مجدداً، زاعماً أن هناك بنوداً غير واضحة في المعاهدة، وهذا يتطلب "تحديث المعاهدة".

هنا الجانب الذي يريده أردوغان في تجاوز لوزان يكمن في ثروة الغاز شرق المتوسط. فمحيط الجزر التي أقرتها

المعاهدة لليونان في بحر إيجه تعد منطقة غاز حديثة، وبندود المعاهدة تقيد قدرة تركيا على التنقيب بشكل قانوني شرق المتوسط. لكن الشهر الماضي، تراجع الرئيس التركي خطوة إلى الخلف، ففي رسالة له بمناسبة الذكرى الـ ٩٦/ لتوقيع المعاهدة (٢٤ تموز ١٩٢٣)، أشاهد بالمعاهدة باعتبارها "وثيقة استقلال تركيا" وتتويجاً لانتصارات حروب الاستقلال (١٩١٩ - ١٩٢٢). يمكن التقاط مؤشر دولي حول التباين في مواقف حزب العدالة والتنمية في نسخته الأوردوغانية (مرحلة ما بعد أحمد داوود أوغلو)، وهو أن الخطاب المناهض للوزان يلقي المساندة من روسيا، ومن انعكاساتها عرض روسيا مرافقة سفن التنقيب التركية في البحر المتوسط، كذلك الاحتلال لعفرين، الذي يعد خروجاً عن الحدود المرسومة في لوزن ثم اتفاقية أنقرة عام ١٩٢٦.

أما حين يعتبر أردوغان المعاهدة "وثيقة للاستقلال" فيأتي في سياق خطاب التقارب مع الولايات المتحدة. وحزب العدالة منقسم داخلياً بين تيارين؛ الأوراسي الموالي لروسيا، والأطلسي الموالي لحلف الناتو، وهذا ما يستحق وصفه بـ "الفوضى الاستراتيجية". (من المفيد هنا الاطلاع على مساهمات الكاتب فرهاد حمي حول هذا الملف). يمكن إيجاز شرح التباين في معاني الأوراسية والأطلسية، أن الأولى تدفع تركيا للتوسع والاحتلال، وليس مثال ذلك فقط عرض مرافقة سفن التنقيب، بل في تكريس شرعية الوصاية التركية على إدلب وكل شمال حلب الخاضعة للاحتلال التركي المباشر. أما الاتجاه الأطلسي، فرغم منحه الدعم لتركيا في حروبها الداخلية ضد الكرد، تاريخياً، إلا أن هناك عواقب كبيرة لمحاولات تجاوزها لوزان، على الأقل فرض عقوبات جادة كما حدث لمدة عشر سنوات حين غزت أنقرة الجزء الشمال من قبرص عام ١٩٧٤، فضلاً عن دخول الولايات المتحدة الشهر الماضي، رسمياً، كطرف مساند لمصر واليونان وقبرص حول التنقيب عن الغاز شرق المتوسط، في رسالة ملتوية و"طويلة البال"، على الطريقة الأطلسية، لأي تجاوز تركي.

كابوس "سيفر"

اتسم خطاب الحركة القومية تجاه الوحدة الأوروبية، منذ أن كانت ذات طابع اقتصادي في السبعينيات، بالعداء والحدز الشديد. خلال هذه الفترة، السبعينيات، أعلن ألب أرسلان توركيش، موقفه الرفض للسوق الأوروبية المشتركة "لأنه سيؤدي بشكل غير مباشر إلى تفعيل معاهدة سيفر من خلال السماح للأجانب بشراء الأراضي والحصول على المزايا في أي جزء يريدونه من البلاد" (الاقتباس من دراسة لشرمين كوركوسوز). فكان الاتحاد الأوروبي بالنسبة للحزب، امتداداً لدول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وخلال مسيرته، حاول الحزب حصر تعريف الاتحاد الأوروبي المرغوب فيه، في الإطار الاقتصادي، أو كمنظمة اقتصادية تدفع لتركيا المنح المالية بدون أن تطلب ثمناً في المقابل.

حين تم قبول ترشيح تركيا للاتحاد الأوروبي، عام ١٩٩٩، خلال قمة هلسنكي، كان حزب الحركة القومية شريكاً في الائتلاف الحكومي. فتغيرت نبرة رئيس الحزب دولت بهجلي، وبات يتحدث عن "إعادة اكتشاف الأهمية الجيوسياسية والجغرافية لتركيا التي تمت الاستهانة بها في فترة ما بعد الحرب الباردة"، و"الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تركيا لتحقيق الاستقرار المنشود في منطقة القوقاز، البلقان والشرق الأوسط" (شرمين - ١٣)، وبات موضوع الاتحاد الأوروبي يترنح بين مستويين من الخطاب؛ الترحيب بتطلعه لقبول تركيا، والتنديد بعنصريته حين يشدد المعايير، لكنه بات يصبح خارج دائرة العدو صاحب مشروع تقسيم تركيا، ووكيل معاهدة سيفر. لكن مع خروج الحزب من البرلمان، بعد انتخابات ٢٠٠٢، وتركيز الاتحاد الأوروبي على قضايا حقوقية، مثل محاكمة أوجلان، عاد بهجلي إلى تقديم الاتحاد الأوروبي كعدو و"المتطلع إلى تحقيق أحلام بيزنطة" (شرمين - ١٣)، وتخللت هذه الاتهامات انتقادات مشابهة ضد حزب العدالة والتنمية، الذي كان باهجلي يعده امتداداً لحزب الحرية والائتلاف، الذي كان يدير الحكومة العثمانية في اسطنبول حين احتلها الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، ووقع على معاهدة سيفر.

قبل تدشين التحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، في الانتخابات البرلمانية المبكرة عام ٢٠١٥،

او ما يعرف في تركيا بالتحالف بين يمين الوسط وأقصى اليمين، كان حزب العدالة متهماً من قبل حزب الحركة القومية بالعمل على إعادة اتفاقية سيفر والتمهيد لتقسيم تركيا.

منذ تأسيسه عام ١٩٦٩، صاغ حزب الحركة القومية خطابه الأيديولوجي حول المؤامرات السوفييتية والأطلسية لاستعادة "معاهدة سيفر" وإلغاء لوزان. بهذا المعنى، بقي الحزب متحركاً في اتجاهين غير منضبطين، فمن جهة كرس رؤيته لمحاربة كل المظاهر السياسية والاجتماعية التي تذكر بمناخ سيفر، وبالتالي الحفاظ على مكتسبات لوزان، ومن جهة ثانية تبني التفسير القومي المشوّه لـ "الميثاق الملي" الذي تم إقراره عام ١٩٢٠ في البرلمان العثماني، ورسم حدود الدولة بما يشمل شمال سوريا بالكامل والموصل وكركوك بما في ذلك إقليم كردستان العراق وكامل جزيرة قبرص. فهو بهذا المعنى يتلاقى مع أردوغان فيتويع الحدود، لكنه أكثر حذراً في إمكانية ارتداد هذا التوسع ضد تركيا. فالحزب وفق سلوكياته الميدانية، لديه رؤية في الجريمة، وهو إما أن يرتكبها سرّاً أو وفقاً للقانون. ومظلة القانون توفر مساحة واسعة للجرائم، بما في ذلك الإبادة الجماعية والترحيل الجماعي لمئات الآلاف من السكان غير المرغوب فيهم. لكن، في لحظة ما، حين يكون تجاوز لوزان يحمل معه إمكانية فرض سيفر من جديد، على الأرجح أن يكون دولت باهجلي أقل اندفاعاً من أردوغان، وقد يعمل على إعادته للخلف رغم أن البرنامج المعلن للحزبين تعطي التفوق للحركة القومية في النزعة العنصرية وعقلية الإبادة. لكنه سيفعلها من موقعه الجديد كداعية للتوجه الأوراسي الذي لم يكمله أردوغان بعد. فخلال الأيام القليلة الماضية، قدم إشارات متناقضة للغاية، منها استقباله للرئيس الأوكراني وإعلانه أن تركيا لن تعترف أبداً بالاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم، وإعلانه كذلك عن بناء أول كنيسة في تاريخ الجمهورية التركية، وهي مخصصة للطائفة السريانية الأرثوذكسية. اختيار أردوغان لهذه الطائفة لبناء أول كنيسة التفاف ذكي على حليفه باهجلي. فالأخير يركز مخاوفه على طوائف الأرمن واليونانيين كأدوات لـ "سيفر"، وليس السريان الأرثوذكس. ومن ناحية أخرى، يأتي هذا القرار في سياق الاتجاه نحو روسيا التي ربما يعتقد أردوغان أنها- أي روسيا- تعبير امبراطوري للأرثوذكسية. قد يكون المعطى الأخير، أي بناء الكنيسة كإجراء ترحيبي بروسيا، كافياً، بشكل مؤقت، لإسكات باهجلي، المتخوف لدرجة الهلع من فتح تركيا أمام المسيحية وإحياء ما يسميه باهجلي "حلم بيزنطة".

ظلال آيا صوفيا

في قصة ذات مغزى، يروي الكاتب "سليم كورو" مناخ التحول في حزب الحركة القومية قبل التحالف مع حزب العدالة، وكيف استدرجه الأخير منذ عام ٢٠١١. ففي ذلك العام، كانت البلاد تحضر للانتخابات العامة حين التقى كورو بشابين من الحركة القومية وكان يبدو عليهما القلق والتجهّم. فسألتهما: ما الأمر؟ قال أحدهما: "هناك إشاعات أن حزب العدالة والتنمية سيفتتح آيا صوفيا أمام المصلّين". فتساءل كورو بينه وبين نفسه: ألا يفترض أن يكونا سعيدين؟ فأمثالهما مستعدون لتنظيف آيا صوفيا بفرشاة الأسنان إذا كان حقاً سيتم افتتاحه مجدداً. أجاب الشاب الآخر: "حسناً، إذا فعلها حزب العدالة والتنمية، حقاً لا نعرف كيف لن نصوّت له في الانتخابات".

يبقى هذا التحالف الحاكم، بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، قائماً على توافقات غير محسومة بعد، حول التخلص من دائرة الأطلسي. وإلى حين الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٢٣، سيعمل أردوغان وياهجلي معاً تحت شعار أن أفضل طريقة لدفن "سيفر" تحت طبقة أخرى من المجازر هو العمل على تجاوز "لوزان".

*المصدر: NP

*الترجمة: المركز الكردي للدراسات



* طارق الشامي

كيف شكلت معاهدة سيفر عقدة تاريخية لأردوغان؟

قبل ١٠٠ عام من الآن وبالتحديد في العاشر من أغسطس (آب) ١٩٢٠ وقّع المنتصرون في الحرب العالمية الأولى وهم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مع ممثلي الدولة العثمانية المهزومة معاهدة سيفر التي تم بمقتضاها تفكيك الدولة العثمانية بعد خسارتها الحرب مع ألمانيا والإمبراطورية النمساوية -المجرية. لكن هذه المعاهدة التي وضعت أساس الشرق الأوسط الجديد وأنهت عملياً الخلافة العثمانية التي كانت في الواقع حبراً على ورق بعد عقود طويلة من ضعف رجل أوروبا المريض، مثلت بالنسبة إلى أردوغان وأمثاله الحالمين بإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، جرحاً غائراً ما زال يشكل أبرز دوافع سياساته في المنطقة العربية حالياً في سوريا والعراق وليبيا وغيرها.

جرح سيفر

منحت معاهدة سيفر لكل من بريطانيا وفرنسا مناطق منفصلة مثلت نفوذهما الاستعماري في الشرق الأوسط والذي رسمته بوضوح في ما بعد عبر اتفاقية سايكس - بيكو، بينما حازت اليونان وإيطاليا ممتلكات في غرب تركيا الحالية وجنوبها، بما في ذلك السيطرة على عدد من جزر بحر إيجه والمضايق الإستراتيجية التي تقع على جانبي مدينة إسطنبول، كما فاز الأرمن بدولة أرمنية وحددت المعاهدة للكرد مناطق خاصة بهم، في حين ترك العثمانيون داخل دولة مهيمنة في مناطق محددة داخل شبه جزيرة الأناضول، وهو ما دفع عدد من القيادات العسكرية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك إلى قتال الفرنسيين والإيطاليين واليونانيين الذين احتلوا جنوب الأناضول لينتهي الأمر بشروط جديدة أقرتها معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، والتي حددت حدود تركيا التي نعرفها اليوم.

ويقول المؤرخ نيكولاس دانفورت المتخصص في تاريخ تركيا الحديثة في مقابلة قبل سنوات مع مجلة فورين بوليسي الامريكية، إن المعاهدة ساعدت في تغذية شكل من أشكال جنون العظمة القومي الذي أطلق عليه بعض العلماء «متلازمة سيفر» على اعتبار أن المعاهدة لعبت دوراً في تأجيج حساسية تركيا تجاه الحركات الانفصالية الكردية، وزيادة الاعتقاد بأن الإبادة العثمانية الجماعية للأرمن كانت دائماً مؤامرة معادية لتركيا وليست بسبب كونها حقيقة تاريخية، كما تركت المعاهدة بصماتها على نظرة التيار القومي التركي المعادية للغرب وبخاصة ضد بريطانيا، ثم ضد الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، والآن بشكل متكرر ضد الولايات المتحدة وفرنسا.

الأثر النفسي

على الرغم من أن هذه المعاهدة تبدو منسية نسبياً في كتب التاريخ نظراً لأن معاهدة لوزان التي تلتها بثلاث سنوات هي التي رسمت حدود تركيا الحالية، إلا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لم يخف أثرها النفسي فيه حينما اختار أحد قصور سلاطين الدولة العثمانية في إسطنبول ليوّقع داخله اتفاقية أمنية اقتصادية مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية، ويؤكد علانية بعدها أن هذه الاتفاقية ألغت معاهدة سيفر، مشيراً إلى استعداد بلاده لاستعراض القوة مرة أخرى في البحر المتوسط، وهو ما يؤكد أطماع أردوغان الواهية في منطقة المتوسط وأحلامه لاستعادة السيطرة على بعض مما أضاعته هذه المعاهدة التي تطارد المخيلة السياسية لأردوغان حتى الآن.

لا حلفاء لتركيا

وبسبب الاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية، أثار أردوغان ما يصفها بحقوق تركيا في التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط، الأمر الذي وضع تركيا في صراع جديد مع دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك اليونان ومصر وقبرص وفرنسا. وباستثناء حكومة الوفاق الليبية، لا يوجد لتركيا حلفاء في البحر المتوسط، حيث تأسس منتدى غاز شرق المتوسط وهي أول منظمة إقليمية للتعاون في مجال الطاقة في المنطقة وتضم مصر وإسرائيل وقبرص واليونان والأردن والسلطة الفلسطينية وإيطاليا، كما تقدمت فرنسا بطلب الانضمام إلى المنتدى وهي التي تعارض بشدة المطامع التركية، وواجهت إحدى فرقاطاتها البحرية ثلاث سفن تركية في يونيو (حزيران) الماضي أمام السواحل الليبية. وبغض النظر عن شراكتها كحلفاء في حلف شمال الأطلسي الناتو، انخرط الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في حرب كلامية مع أردوغان بسبب خلافاتهما الجيوسياسية، بينما يتحدث المسؤولون في اليونان، وهي حليف آخر في الناتو، بصراحة عن احتمالات اندلاع صراع عسكري حقيقي مع تركيا.

منافسات الماضي

وبينما تدغدغ أحلام الماضي المطامع الاستعمارية لتركيا، انخرطت أنقرة في أعمال عسكرية داخل كل من سوريا والعراق، وتوترت علاقاتها مع جيرانها العرب على الحدود وبعيداً منها أيضاً، فيما وجد ماكرون بين الجمهور الغاضب في لبنان ترحيباً بالقوة الناعمة الفرنسية وبوعوده بتقديم مساعدات عقب انفجار المرفأ، وهو ما يراه البعض بمثابة تذكير بالدور الفرنسي في واحدة من مناطق نفوذها السابقة.

ويرى مراقبون أن أردوغان ينتقم من معاهدة سيفر من خلال اتباع سياسة متطرفة، حيث تقول صحيفة لوموند الفرنسية في تحليل ليوهانان بنهايم إن سلوك أردوغان يعكس مواقف دول أخرى في نظام دولي متغير مثل موقف إسرائيل التي تسعى إلى ضم الضفة الغربية، وموقف روسيا التي ضمت شبه جزيرة القرم.

أطماع المستقبل

وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، لا خلاف على أن تركيا أصبحت سبباً قوياً لعدم الاستقرار في شرق البحر المتوسط، فعلى الرغم من عدم توافر أدلة دامغة على أن تركيا أصبحت راعياً مباشراً للإرهاب على نطاق عالمي، إلا إنها تحتل أجزاء من ثلاث دول هي قبرص وسوريا والعراق، ولا تزال ترغب في تحقيق المزيد في وقت يشكك فيه أردوغان صراحة في معاهدة لوزان التي حددت حدود تركيا عام ١٩٢٣.

علامات استفهام أمريكية

ويقول مايكل روبن الباحث في معهد امريكان إنتربرايز، إنه بينما يدرك البنتاغون والغالبية العظمى من أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فضلاً عن وزارة الخزانة ومجتمع الاستخبارات، حقيقة تحوّل تركيا في ظلّ حكم أردوغان، تواصل مجموعة أساسية من الدبلوماسيين الأمريكيين في وزارة الخارجية الاعتذار عن السلوك التركي وتبريره وتخفيفه بدلاً من محاسبة أردوغان.

وتنقل صحيفة واشنطن إكسامينر عن مسؤولين امريكيين وموظفي وزارة الخارجية، أن المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا جيمس جيفري، أثار الدهشة على الدوام بسبب دفاعه عن مواقف تركيا وأردوغان، وإنكاره الأدلة حول المخالفات الإقليمية لتركيا، ما أدى إلى الإضرار بصدقية الولايات المتحدة بين دول أخرى في المنطقة لصالح كل من تركيا، وروسيا وسوريا.

الخارجية الأمريكية تحت مرمى النيران

أكثر من ذلك، إن القانون المتعلق بشراكة الأمن والطاقة لشرق المتوسط، الذي تم توقيعه في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، كان يتطلب من وزارة الخارجية الأمريكية تقديم ثلاثة تقارير إلى الكونغرس لتسلط الضوء على الانتهاكات التركية في بحر إيجة، والتوغلات في المياه القبرصية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وغيرها من التأثيرات الخطيرة في المنطقة، إلا أن الموعد المحدد لهذه التقارير انقضى، فيما تقول الصحيفة إنه يمثل انتهاكاً للقانون الأمريكي. وتحذّر الصحيفة الأمريكية من أن الانصياع لمطالب أردوغان أو خذلان الكرد الذين قاتلوا جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة لهزيمة مقاتلي داعش، لن يجعل تركيا تواجه نفوذ روسيا في سوريا، لأن ذلك يعدّ هدية ليس فقط لأردوغان ولكن أيضاً للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ويعتبر مايكل روبن أن تصرفات وزارة الخارجية قوّضت الأمن في شرق البحر المتوسط بدلاً من أن تعزّزه، وأنه حان الوقت للخارجية الأمريكية أن تعمل ضمن إستراتيجية وطنية أمريكية متماسكة، وبما يتوافق مع مصالحها، ومن دون ذلك سوف يظلّ الأمن القومي للولايات المتحدة يعاني.

ويشير باحثون في واشنطن إلى أن أردوغان والقوميين الأتراك يعتمدون على التناقضات الدولية ولعبة المصالح والاستفادة من نظام دولي جديد قد يعيد تشكيل الخريطة السياسية حول العالم خلال سنوات أو عقود بما قد يمنح تركيا فرصة ذهبية لاستعادة ما يمكن من معاهدة سيفر، إلا أن ذلك لن يكون بالمهمة اليسيرة بالنظر لكثرة اللاعبين الدوليين وقوتهم في البحر المتوسط، فضلاً عن أن تركيا لا تمتلك من عناصر القوة أو الشرعية الدولية ما يؤهلها لتحقيق أحلام أردوغان.

*انديندنت عربية

رؤى و قضايا عالمية



غسان شربل:

مناخ ترسيم حدود الإمبراطوريات

المياه والمواسم. إنها معضلة عابرة للحدود، معالجتها تفوق قدرات الحكومات كبيرة كانت أم صغيرة. واستمرار تجاهل الأخطار المقتربة يعني أن الأهل سيتركون أولادهم وأحفادهم في عهدة أزمت تهدد خبزهم وفرص عملهم واستقرار دولهم. شيء إذا حصل يشبه الخيانة

الصيف لاهبٌ ورسالته صريحة؛ على سكان الكوكب إنقاذ أنفسهم قبل فوات الأوان. عليهم التقاط الرسائل التي تشكلها الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات. التغير المناخي سيزعزع استقرار العالم، سيضرب المحاصيل وسيجعل بعض الأماكن غير صالحة للعيش، سيتسبب في هجرات واسعة وربما بحروب لتقاسم

التغير المناخي سيزعزع استقرار العالم

ميزانياتها الدفاعية وتخشى على مواطنيها من انقطاع سلع لا بد منها لرد الجوع أو الصقيع. هل يدفع العالم اليوم ثمن الخدع التي اعتمدتها الدول الكبرى في سياساتها مقدمة هاجس الانتصار على حسابات الاستقرار؟

هل خدع الغرب مثلاً روسيا يوم خرجت من ركام الاتحاد السوفيياتي؟ وهل كان عاجزاً عن اجترار صيغة موسعة ومرنة لإطار أوروبي يتسع لروسيا المجروحة وتركيا المجروحة أيضاً؟ هل تصرفت الإمبراطورية الأمريكية بروح الخدعة حين راحت تحرك ببادق حلف «الناتو» باتجاه أراضي روسيا المصابة تاريخياً بعقدة الحصار والتي ترفض الإقامة إلا في عهدة رجل قوي؟ لا يشعر القوي المنتصر بالحاجة إلى الاستماع إلى الضعيف. يغرق القوي في حرير قوته ويتجاهل الدروس التي تركها صعود الإمبراطوريات وانهارها. أنا من القائلين إن الغرب لم يحسن التعامل مع روسيا اليتيمة، لكن هذا القول لا يبرر السلوك الحالي لروسيا بوتين والذي تحول عقاباً لأوكرانيا والعالم معاً.

هل يمكن الحديث عن خدعة روسية نسجها فلاديمير بوتين منذ توليه عرش القيصرية في بداية القرن الحالي؟ هل خرج الكولونيل مجروحاً من الركاب السوفيياتي وأخفى عن العالم مشروع الثأر الكبير والانقلاب الكبير؟ هل استفاد بوتين من انشغال امريكا بالرد على هجمات ١١ سبتمبر (أيلول) وغزو العراق

للمستقبل، لكن معالجة معضلة بهذا الحجم تحتاج إلى ثقافة أخرى ومناخ مختلف، تحتاج إلى حكومات أقل شراهة، وإلى سياسات أكثر تعقلاً، وإلى أصحاب قرار يقدمون الشعور بالمسؤولية على جشع الانتصار وتلميع الأدوار.

موضوع التغير المناخي لا يدخل في باب الرفاهية، والاستمرار في تجاهله يشبه قيام المرء بقطع الغصن الذي يقف عليه.

راودنا التفاؤل في السنوات الأخيرة حين انعقدت قمم حول الخطر المقترب وأعدت استراتيجيات وقطعت تعهدات، وكدنا نصدق أن التغير المناخي سيحتل صدارة الأولويات لدى الحكومات الكبيرة والصغيرة، لكننا وقعنا فجأة في عالم مريع يكشف أن حسابات كبار اللاعبين ستؤدي إلى تغيير الأولويات التي توهمنا اقترابها. ها نحن نعيش في عالم يعطي الأولوية المطلقة لإعادة ترسيم حدود الإمبراطوريات. إنه أخطر مناخ دولي ليس فقط منذ انهيار جدار برلين وانتحار الاتحاد السوفيياتي بل أيضاً منذ الحرب العالمية الثانية.

إعادة ترسيم حدود الإمبراطوريات تعبير مقلق ومخيف، وتجارب التاريخ صريحة: الترسيم لا يتم إلا بالدم وطحن دول وتبديد ميزانيات هائلة مع ما يرافقه من أنهار من الدم وأمواج من اللاجئين. لا نبالغ إذا قلنا إن القلق ينهش العالم اليوم. المناطق التي كانت تعتبر نفسها جزر استقرار تتحسس جهوزية جيوشها وتضاعف

ندفع في اتجاه ارتفاع النزاعات في مناخ ترسيم حدود الإمبراطوريات

وصفها بأنها مرحلة إعادة ترسيم حدود الإمبراطوريات. فالصين التي هاجمت العالم تحت لافتة «الحزام والطريق» حرصت على تذكير الإمبراطورية الامريكية بأنها ليست فقط القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بل هي أيضاً قوة نووية بجيش جرار يمتلك ما يكفي للدفاع عن المصالح والدور.

إنها لعبة كبرى وخطرة تدور على امتداد العالم. مبارزة مكلفة ومفتوحة يقتضي التعايش معها وجود حكومات قادرة وجريئة وعاقلة، حكومات قادرة على صيانة استقرارها ومصالحها وترتيب أوراقها وتوظيف مواردها وصادقاتها. وفي زمن ترسيم حدود الإمبراطوريات لا يستطيع أهل الشرق الأوسط تناسي الدول المتبرمة بحدود خرائطها الحالية. رأينا سلوك تركيا التي حاولت تنظيم انقلاب كبير في المنطقة إبان ما سمي «الربيع العربي».

رأينا كيف صارت إيران تُمسك بقرار أربع عواصم عربية. الماضي الإمبراطوري ينام ويستفيق. يرسل إلى الحاضر مرارات واثارات ومشاريع انقلابات.

الصيف لاهب. والانشغال بارتفاع حرارة الأرض تراجع. إننا ندفع في اتجاه ارتفاع حرارة النزاعات الدولية في مناخ ترسيم حدود الإمبراطوريات. صيف لاهب خصوصاً بعدما فتح بوتين جروح الإمبراطوريات على مصراعيها.

*صحيفة «الشرق الأوسط» - رئيس التحرير

وأفغانستان ليعد جيشه ومجتمعه للانقضاض على الغرب في الساعة المناسبة؟ وهل كانت فرصته الذهبية الأولى على أرض سوريا وتحديداً في ٢٠١٣ حين امتنع باراك أوباما عن تنفيذ تهديده بالتدخل عسكرياً رداً على انتهاك «الخط الأحمر» الكيماوي؟

ثمة من يعتقد أن بوتين وريث نهج القياصرة ونهج ستالين معاً والذي يعتبر الغرب خطراً وفاسداً ومفسداً فسر تراجع أوباما بأنه الدليل على أن الإمبراطورية الامريكية تعبت من حروبها وأثقالها، وأن الغرب بدأ رحلة الانحدار. ويرى هؤلاء أن استعادة القرم ارتكزت على شعور الكرملين بأن أنياب الإمبراطورية الامريكية تكسرت أو تكاد، ولهذا امتحنها في موضوع القرم في السنة التالية، وحين رسبت تقدم في ٢٠١٥ للتدخل عسكرياً في سوريا.

تذرعت امريكا بخطر الصعود الصيني للاستقالة من الشرق الأوسط.

كان بوتين في هذا الوقت يعد الخرائط ويجري حسابات الغاز والحبوب والمضائق والبحار. كان في الوقت نفسه ينسج صداقات وتحالفات. وليس غريباً أنه اختار إعلان صداقة بلا حدود مع الصين قبل إطلاقه الهجوم الكبير في أوكرانيا، مدركاً أن أوروبا هي الممر الإلزامي للانقلابات الكبرى. وجاءت العاصفة التي أطلقته زيارة بيلوسي إلى تايوان لترسخ الانطباع بأن العالم انزلق إلى مرحلة شديدة الخطورة لا مبالغة في



طبائع الاستبداد تعصف بالديمقراطيات في عالم متغير

الجدد. أما الكتاب الأخير فيشير إلى عامل مفترض في تدهور الديمقراطية وهو تنوع المجتمعات بشكل متزايد وصعوبات التعامل معها دون القول إن الديمقراطيات محكوم عليها بالفشل بالضرورة.

دكتاتوريات الخوف

يسود شعور بأن الأنظمة الاستبدادية اليوم تختلف عن الدكتاتوريات السابقة في أن الحكام يركزون سلطتهم بلا رحمة، لكنهم لا يلغون المؤسسات مثل البرلمانات رسمياً. كما أنهم في الواقع لا يتنصلون من الديمقراطية في هذا الصدد. ويثبت سبين ديكتاتورز لسيرجي غورييف ودانيال تريسمان هذا بالبيانات.

ويميز غورييف وتريسمان، وهما عالما اجتماع من روسيا، بين "دكتاتوريات الخوف"، وهي نموذج أكثر تقليدية يعتمد على الإرهاب لفرض التوافق الأيديولوجي، و"دكتاتوريات التدوير"، وهي نوع جديد يمتنع عن القمع على نطاق واسع، ولكنه يضمن أن يبقى تغيير السلطة

تدهورت الديمقراطيات كما ونوعاً في السنوات الأخيرة. ويبدو أن نظاماً سياسياً آخر أصبح أكثر انتشاراً. لكن كيفية اختلاف البديل عن الأشكال السابقة للسياسة الاستبدادية يظل سؤالاً غير محسوم.

وفي تقرير لمجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، يحاول جان فيرنر مولر، أستاذ السياسة في جامعة برينستون، تقديم إجابات منطقية حول الأمر الذي جعل صعود رجال أقوى ممكن الآن، وهل يمكن لنظامهم أن يستمر من بعدهم؟

ويستعرض المحلل السياسي ثلاثة كتب حديثة تناولت الأنظمة السياسية التي شهدتها القرن الحادي والعشرين. وتوصلت إلى إجابات مختلفة جداً عن هذه الأسئلة. ويوضح أحدها كيف يفضل المستبدون اليوم التلاعب بمواطنيهم على القمع الصريح، وقد يكون هذا النهج الأكثر تعقيداً وقوة للبدائل الجديدة للديمقراطية. ويحدد كتاب آخر الأخطاء التي تستمر الديمقراطيات الليبرالية في ارتكابها في ما يتعلق بالحكام المستبدين

شبه مستحيل.

وذكر غورييف وتريسمان أن الأوتوقراطية التقليدية لم تختف وأن الصين، أهم مثال لها، قد "رُقمت النمودج القديم القائم على الخوف". ولكن ظهر اتجاه آخر، حيث وجد المؤلفان أن دكتاتوريات الخوف انخفضت من ٦٠ في المئة من إجمالي مجموعة القادة الاستبداديين في السبعينات إلى أقل من ١٠ في المئة منذ ٢٠٠٠. لكن نسبة الدكتاتوريات ارتفعت من ١٣ في المئة إلى ٥٣ في المئة. ويركز الدكتاتوريون الجدد على إبقاء الشعب مطيعا أو مشنت الانتباه، من خلال علاقات عامة متطورة غالبا، لكنهم لا يطالبون بالولاء المستمر. وتثير الانتصارات في الانتخابات بنسبة ٩٩ في المئة من الأصوات

الغضب. لذلك، يضمن الدكتاتوريون أن يكون الانتصار ساحقا ولكن دون دليل واضح على الاحتيا، بينما يثبطون معنويات المعارضة.

ويرى فينر مولر أن المستبددين التقليديين

إذا اعتمدوا على وهم الموافقة، فإن المستبددين اليوم يرغبون في خلق الموافقة على بناء الأوهام، سواء حول استمرار الديمقراطية الحقيقية، أو الكفاءة اللانهائية للزعيم، أو جعل البلاد عظيمة مرة أخرى.

وكتب غورييف وتريسمان أن العديد من هؤلاء القادة ينطلقون من موقع يتمتع بشعبية حقيقية. ويعدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مثالا على ذلك. ثم يغيرون المؤسسات ببطء بحيث لا يمكن أن تخسر سلطتها إذا تغيرت الظروف. ويجادل المؤلفان بأن هذا الدليل الاستبدادي الجديد يمكن نسخه بسهولة عبر الحدود، لأسباب ليس أقلها عدم وجود أيديولوجيا موحدة. (وصف لي كوان يو، على سبيل المثال، نفسه بالبراغماتي).

ويوضح المؤلفان أن المستبددين اليوم أقل عنفا من أسلافهم في القرن العشرين، بما في ذلك بميلهم المتناقص لشنّ حروب. لكن هناك استثناء واحدا، هو بوتين الذي أثار نزاعات عسكرية أكثر بكثير من أي دكتاتور آخر: وصل عددها الآن إلى ٢٢ نزاعا مع غزوه لأوكرانيا.

ويعقد سلوك بوتين أثناء الحرب في أوكرانيا جوانب أخرى من وصف المؤلفين للسلطوية الجديدة. ففي ربيع هذا العام، أغلق الزعيم الروسي آخر المنافذ الإخبارية المستقلة المتبقية في روسيا على الرغم من تهميشها بالفعل، وهو يعمل على جعل المجتمع يتوافق مع نظريته الأيديولوجية. واتبع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نهجا مماثلا من محاكاة الديمقراطية نحو القمع الصريح في تركيا بعد محاولة

الانقلاب في ٢٠١٦ ضد حكومته. ويبدو أن الحكام المستبددين اليوم مستعدون لاستعمال الخوف عندما تتغير الظروف وعندما يسمح السياق الدولي.

لكن المحاولة الحالية التي تبذلها حكومة أردوغان لمنع رئيس بلدية إسطنبول الشعبي من الترشح للانتخابات الرئاسية العام المقبل بحجة قانونية مثيرة للضحك أقرب إلى نموذج غورييف وتريسمان، مما يُظهر أن التكتيكات القمعية يمكن أن تتعايش مع تلك التي تبدو أكثر ليونة. وبغض النظر عن طبيعة أنظمة الحكام المستبددين، فإنهم يعتمدون اليوم على عامل تم التقليل من شأنه للبقاء السياسي: وفي حين كانت العديد من الحدود تُغلق في القرن العشرين، أصبح الآن ممكنا للساخطين أن يغادروا ببساطة. ومن المفترض أن تساعد بوتين مغادرة مئات الآلاف من الروس المتعلمين البلاد بعد الغزو.

ويمكن أن يفسح هذا الدوران المجال للخوف، ولكنه

تفرض الأنظمة السياسية وممارساتها عن الأوجه الجديدة للاستبداد والدكتاتورية

المتحدة تعتمد على ما يسميه المؤرخ بيتر هينيسي نموذج "الفصل الجيد" للحكم، والذي لا يمكنه التعامل مع السادة الذين يشبهون الأشراف لكنهم في الواقع محتالون سياسيون. وعلى الرغم من الكثير من الإجراءات التي اعتمدت من كتاب قواعد اللعبة الاستبدادي مثل العبث بلجنة الانتخابات في المملكة المتحدة، فقد استفاد جونسون لسنوات من الشك من السياسيين والصحافيين والمواطنين جزئياً بسبب الشخصية الساحرة التي ابتكرها، وجزئياً لأن الناس لا يستطيعون أن يتخيلوا أن واحدة من أقدم الديمقراطيات في العالم يمكن أن تنجرف نحو الاستبداد.

ويدرج الكاتب بعض النقد الذاتي الليبرالي في معرضه الخاص بالرجال الأقوياء، مسلطاً الضوء على "رغبة الغرب في العثور على أبطال ليبراليين جدد". وكانت شخصيات مثل أردوغان ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد يُنظر إليها في يوم من الأيام

يجمعون حولهم المواطنين المغيبيين ليضفوا شرعية واهية على ممارساتهم

على أنها من كبار الإصلاحيين. ويؤكد راتشمان أن السياسيين الذين يسعون إلى استمالة الجماهير بالكلمات الجميلة المتماشية مع الموضة حول العولمة والتنوع والحكم الرشيد، يثيرون نقاشات حماسية.

الاستبدال العظيم

كتب المؤلف المسرحي الألماني برتولت بريخت ذات مرة "إن الأرض التي تحتاج إلى أبطال غير سعيدة". لكن الأمر نفسه ينطبق على البلدان التي تحول التحليل السياسي فيها إلى المراهنة حول عقل شخص واحد. هل هناك نمط يفسر صعوده؟

ليس حجة حاسمة ضد أطروحة غورييف وتريسمان. فهما يصوران بالاعتماد على مجموعة كبيرة من الحالات شيئاً مهماً حول سياسات القرن الحادي والعشرين: على عكس النظرة الشائعة بين الديمقراطيين الليبراليين منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، فإن الأنظمة الاستبدادية لا تقوض نفسها تلقائياً، حيث يمكن للحكام المستبد أن يبتكروا ويتعلموا تقنيات حكم جديدة. ومع ذلك، فإن عودة بعض الدكتاتوريين إلى الخوف يلقي ببعض الشك على ادعاء المؤلفين بأن "مزيج التحديث" من التقدم في الاقتصاد وخاصة في التعليم سيكون في النهاية مزيجاً مميتاً من الاستبداد. ومن الواضح أن مثل هؤلاء القادة ليسوا منيعين، لكن الكتاب يجعلنا نتساءل عما إذا كان

المستبدون سوف لن يستمروا في الابتكار فقط من أجل تحييد عواقب التحديث السياسية الواضحة.

ويكمل كتاب "عصر الرجل القوي" لغيديون راتشمان بشكل رائع

كتاب غورييف وتريسمان القائم على العلوم الاجتماعية. ويرى راتشمان، كاتب عمود في فاينانشال تايمز، أن العالم قد دخل حقبة جديدة. وقدم بوتين النموذج الأصلي للرجل القوي، وأكدت ترقية شي جين بينغ لرئاسة الحزب الشيوعي الصيني في ٢٠١٢ هذا الاتجاه. والأهم من ذلك أن النموذج نشأ خارج الغرب ولا يقتصر على الأنظمة الاستبدادية.

ويؤكد راتشمان أن إستراتيجيات قادة اليوم لتقويض المؤسسات المستقلة، ولاسيما القضاء والصحافة الحرة، متشابهة للغاية.

وعلى الرغم من أن بوريس جونسون قد لا يبدو رجلاً قوياً، إلا أنه كان قادراً على الإفلات من الكثير لأن المملكة

”تجربة“، وهي عبارة تشير إلى أن شخصا ما يتحكم في الخيوط في المقام الأول. ويشعر مونك بالقلق الشديد من أن التجربة قد تسوء.

ويقدم مونك ثلاث طرق لمواجهة هذه المخاطر: مجموعة سياسات غامضة إلى حد ما والنداءات المبتذلة للتفاؤل على النقيض من ”التشاؤم المألوف“ الذي يجادل بأنه يسود كلا من اليمين واليسار. ويعتقد اليمين المتطرف أن التجربة العظيمة ستفشل لأن الأقليات لا تستطيع الاندماج بشكل كامل، في حين أن ”الدوائر الأكاديمية والناشطة“ غير المحسوبة على اليسار تشعر باليأس من أن الديمقراطيات لا تستطيع إنهاء العنصرية البنيوية. وبالتالي، يُزعم أن التقدميين يوجهون الناس إلى التأكيد على هوياتهم وسط هذا الصراع الذي لا ينتهي.

وهذا هو التكافؤ الخاطئ الذي يعطي الوسطية اسما سيئا، فالكراهية المخفوقة ضد الأقليات العرقية

والدينية تشكل تهديدا حقيقيا في بعض أكبر الديمقراطيات في العالم، بينما يظل اليسار المتشائم المفترض في موقع هامشي في الولايات المتحدة مع القليل من الدعم السياسي في البلدان الأخرى التي تظهر في كتاب مونك. وبدلا من دراسة المسافة المتساوية من التطرف المفترض، كان من المفيد لو أوضح المؤلف الصورة التي يقترحها لاستبدال وعاء الانصهار وكليشيهات السلطة: حديقة عامة مفتوحة تسمح للناس بمقابلة بعضهم البعض، ولكن أيضا بممارسة أشياء خاصة بهم. إنها استعارة جيدة، لكن ما الذي سيعنيه النهج حقا للسياسة ما زال غير واضح.

يقدم مونك قائمة بالأشياء التي يحبها، بدءا من

يمر راتشمان بقائمة مألوفة، بدءا من الخاسرين في العولمة، ولكن من المشكوك فيه إلى أي مدى يمكن للمرء التعميم حول هذا الأمر. وقد يبدو الرجال الأقوياء متشابهين في بلدان مختلفة، لكن لا يعني ذلك أن أسباب نجاحهم يمكن أن تكون متطابقة، حيث تُظهر تحليلات راتشمان الخاصة للسياسات الوطنية أن المسارات الوظيفية للرجال الأقوياء أكثر تحديدا بكثير مما قد توحي به التصريحات العفوية حول موجة عالمية من الشعبوية.

ويحدد راتشمان إحدى الإستراتيجيات الخبيثة بشكل خاص التي استخدمها الرجال الأقوياء في الديمقراطيات الكبيرة متعددة الأعراق مثل الولايات المتحدة: الخوف

من استبدال ”الشعب الحقيقي“، وهو تعبير ملطف للأغلبية البيضاء، بتهديد ”الآخرين“. وهكذا فإن المنطق يقول إنه لا يمكن سوى للقائد القوي حماية المواطنين من ”استبدالهم“. وعلى

الرغم من أن الحكام المستبدين الطامحين اليوم قد لا يستخدمون معظم ذخيرة دكتاتوريات الخوف في القرن العشرين، إلا أن إثارة الذعر لا تزال مفيدة لهم.

وأصبحت نظرية الاستبدال العظيم، وهي اختصار لنظرية المؤامرة التي تستحضر أعداء الأمة الذين يسعون إلى استبدال ”الشعب الحقيقي“ بـ”الآخرين“، مركزية في خطاب اليمين المتطرف في العديد من البلدان. وهذا ما يجعل صياغة أي مناقشة للتركيبة السكانية بعناية أكثر أهمية.

ويردد عالم السياسة البارز ياشا مونك في كتابه الجديد، التجربة الكبرى، صدى الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في وصف الديمقراطية متعددة الأعراق بأنها

جان فيرنر مولر: المستبدون اليوم يرغبون في خلق الموافقة على بناء الأوهام

كلاهما من كون الهويات متقلبة وأن للأحزاب الكثير من المساحة في تقرير ماهية المصالح التي تناشدها. كما أن مونك محق في أن كلا الجانبين يجب أن يتخلص مما يسميه "أخطر فكرة في السياسة الأمريكية".

لكن جان فيرنر مولر يقول إن هذه اختيارات ضئيلة لمؤلف يطلق على نفسه "أحد الخبراء العالميين البارزين في أزمة الديمقراطية الليبرالية".

ربما يقترب العالم من حرب باردة جديدة، ولكن على عكس زعماء الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين، فإن المستبدون اليوم لا يقدمون أيديولوجية تستهدف الجاذبية العالمية. فليست لديهم فكرة سياسية جديدة على الإطلاق، وغالبا ما يدعون إلى الديمقراطية لتبرير أنفسهم.

لكن الجديد هو قدرتهم على صقل تقنياتهم الحاكمة واستغلال ميل الغرب لوضع الربح فوق المبادئ السياسية.

واعتمد نظام بوتين

بشكل أساسي على الثغرات القانونية وتعاون المصرفيين الغربيين والمحامين ووكلاء العقارات مع الأوليغارشية الروسية. واستفادت الدكتاتوريات الجديدة أيضا من استعداد القادة الغربيين السابقين لتصديقهم على أنهم ديمقراطيات حقيقية.

ومع ذلك، يقول المحلل السياسي إن غزو بوتين لأوكرانيا قد يؤدي إلى لحظة حساب للغرب وإعادة تقييمه لكيفية تعامله مع خصومه. ويمكن أن يساعد كتاب غورييف وتريسمان الذي لا غنى عنه، وراثشمان إلى حد ما، الغرب على فهم ما يتعامل معه.

*صحيفة «العرب» اللندنية

التصويت في اختيار المرتبة إلى تعزيز دولة الرفاهية. لكن التجربة الكبرى لا تعالج الأسئلة الصعبة: هل يجب أن تحصل الأقليات الدينية على إعفاءات من التعليم المختلط؟ هل سيؤدي ذلك إلى تقويض الوطنية المدنية التي يدافع عنها مونك أيضا؟ هل المؤسسات مثل الجامعات التي تصدر بيانات عن التنوع تشكل "تأكيدا للهوية" غير شرعي، أم يمكن تبريرها باسم المثل العالمية المشتركة؟

ويقول فيرنر مولر إن الكتاب ينقصه البحث الحقيقي والتقرير، وهو يخصص مساحة كبيرة للمركزية الواعية بذاتها والتي تواجه خطر إضفاء الشرعية على حق مناهض للديمقراطية. لماذا يدعو كاتب يصف نفسه بأنه يسار

الوسط إلى "احتياطات معقولة تحد من تزوير الناخبين" عندما تبين أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل؟ ماذا عن حجته بأن الاتحاد الأوروبي يجب أن يعيد سلطة اتخاذ القرار، "خاصة في المجال

الاجتماعي والثقافي، إلى المستوى الوطني" بغض النظر عن أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك كفاءة حقيقية في هذه المجالات. قد يكون التنازل عن شيء ما لكلا الجانبين أمرا معقولا في ظل الظروف السياسية التقليدية. ولكن عندما يعتمد أحد الطرفين التضليل بشكل منهجي، فإن مثل هذا الموقف يرقى إلى فشل الحكم السياسي.

إن النظرة المتبصرة الحقيقية الوحيدة التي يمكن استخلاصها من الكتاب هي أن الديموغرافيا ليست قدرا. ونجد لـ "كلا الجانبين" لمونك بعض التبرير، حيث يعتقد الكثير من الديمقراطيين أن المستقبل لهم بسبب تزايد حصة الأقليات في التصويت، بينما يضاعف الجمهوريون من قمع الناخبين بناء على نفس التوقعات. ويقلل



عمرو حمزاوي:

بين الاستبداد وسيادة القانون

تساؤلات.

في سالف العصر والأوان، سالت الكثير من الدماء وتكررت ثورات وانتفاضات الناس على نحو دفع بعض الحكام إلى التنازل عن شيء من سيطرتهم على موارد المجتمع وإشراك غيرهم في تحديد حصص الضرائب وطرائق جبايتها وإلى إقرار مبدأ الرقابة على توزيع العوائد لضمان امتناع نخب الحكم عن المحاباة الشاملة لقطاعات شعبية صغيرة أو التورط في التهميش الكامل للأغلبات اقتصاديا واجتماعيا. وفي المقابل، تمسك حكام آخرون ونخب أخرى بالصلاحيات المطلقة وعملوا على المزاجية بين توظيفهم للإجراءات القمعية والعقابية لإخضاع الأغلبات المضارة وبين ممارسة التزييف الجماعي لوعي الناي بالترويج لشرعية وجودهم على رأس الدولة

ملخص: لم تغب مقاومة الاستبداد عن بلاد العرب ولم تحدث ثورات وانتفاضات ٢٠١١ بمعزل عن عقود خلت من النضال الديمقراطي ومن الدفاع عن مواطنة الحقوق المتساوية ومن الفشل الذريع لدول الاستبداد. في قديم الزمان، تطورت الدول الحديثة مستندة إلى سيطرة الحكام ونخبهم على موارد المجتمع وتمكنهم من جباية الضرائب من الناس واحتكارهم لأدوات توزيع العوائد على القطاعات الشعبية.

واستوى في ذلك الملك مطلق الصلاحيات ومن ورائه بلاطه الأميري، والقائد العسكري ومعه جيوشه بعدتها وعتادها، والحاكم الأبوي المعتمد على طاعة القبائل والعشائر وبطونها، والزعيم صاحب الكاريزما (الدينية كما الوضعية) المؤثرة في الأتباع والمحفزة لهم للسير خلف «المخلص» من دون شكوك أو

ما زالت مقاومة مبادئ مواطنة الحقوق المتساوية والديمقراطية النيابية تؤثر بقوة في الواقع الراهن

(السلطة التنفيذية) ككيان مركب بخاناته من يختاره المواطن (المسؤول المنتخب) وبها أيضا من يأخذ مكانه وفقا لاعتبارات التخصص والكفاءة وأحيانا لاعتبارات أخرى (المسؤول المعين)، كما تنتظم في كافة الخانات مؤسسات نظامية (عسكرية وأمنية) وغير نظامية (بيروقراطية ومدنية) تخضع لرقابة السلطات النيابية والقضائية وتلتزمها الدساتير والقوانين كما تلزم مسؤولي العموم (بمنتخبهم ومعينهم) بخدمة الصالح العام واتباع مبادئ الشفافية والنزاهة. وبالامتناع عن استغلال المنصب العام لمصالح خاصة. أما حين تمسك الحكام ومعهم النخب بالوقوف في وجه المطالب المشروعة للناس وبالمزاوجة بين القمع وبين تزييف الوعي بغية فرض السيطرة والإخضاع ولم تردعهم عن شبق الاستئثار بالسلطة عوامل كالقصر المتراكم والدماء المسالة والدمار المنتشر (خاصة في أعقاب الثورات والانتفاضات والهبات الشعبية)، فاستمرت الممالك والسلطنات والإمارات وفيما بعد الجمهوريات كدول «استبداد» لم تر في الناس سوى «رعايا» للحاكم عليهم إما القبول التام لقراراته وسياساته بمعزل عن مضامينها ونتائجها أو انتظار التعقب والتنكيل والعقاب.

وباتجاه المجتمع، بعيدا عن جباية الضرائب وباستثناء النخب التابعة للحكام والفئات صغيرة العدد المتحالفة معهم، عممت الدول الاستبدادية نظرة

(السلطة) باستدعاء أسس تاريخية (الأسر المالكة) أو تقليدية (رؤساء القبائل) أو دينية (ادعاء مهدي منتظر أو جماعة ربانية لامتلاك الحق الحصري للحديث باسم الرب والطريق القويم) أو مقولات ديماغوجية (إصرار الزعماء أصحاب الكاريزما والحكام التواقين إلى ادعاء الكاريزما على تمكنهم بمفردهم من قدرات خلاصية تستطيع إنقاذ مجتمعاتهم من ظروف استثنائية يصطنعونها هم).

جرت مياه التاريخ في أنهار عديدة، وألقت بقضها وقضيضها على شطآن مديدة.

فولدت من رحم التفاعل بين ثورات وانتفاضات الناس وبين تنازلات الحكام والنخب وفي سياق صراعات دموية وبأثمان مجتمعية باهظة دول «سيادة القانون» التي سنت دساتير وقوانين اتجهت لأن تجعل من الناس تدريجيا مواطنين ذوي حقوق وحريات وواجبات متساوية.

ثم اصطفت تدريجيا المجتمع كالجبهة الرئيسية المخولة تحديد حصص الضرائب، وطرائق جبايتها، ونسب وأشكال توزيع العوائد على المواطنين عبر سلطات نيابية مستقلة (تمثل الأغليات والأقليات) وسلطات قضائية محايدة (تسهر باسم المجتمع على الرقابة والمساءلة والمحاسبة).

وأتبعت ذلك بتشكيل تدريجي لدوائر الحكم

أبواب الخروج من الاستبداد لم تكن دوما مؤصدة ولم يتوقف أبدا البحث عن سبل للنجاة

شرقا وغربا وجنوبا وشمالا، يدعي حدوثها كتطور بياني وأحادي الاتجاه وشامل المضامين نحو اعتماد مبادئ مواطنة الحقوق المتساوية والديمقراطية النيابية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار العام (عبر أدوات كثيرة أبرزها الانتخابات الدورية النزيهة ومن خلال كيانات متعددة أبرزها منظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب السياسية) وخضوع السلطة التنفيذية لرقابة السلطين التشريعية والقضائية ولرقابة الرأي العام وبداخل خانات السلطة التنفيذية خضوع المسؤول المعين والمؤسسات النظامية كالجيوش والأجهزة الأمنية لرقابة المسؤول المنتخب والمؤسسات المدنية كدواوين المحاسبة الحكومية.

فقد قوم ميلاد دول سيادة القانون دون هواده، ونشبت الحروب الأهلية والإقليمية والعالمية كامتداد للصراع بين حكام ونخب وقوى اجتماعية واقتصادية دافعت عن رؤى متناقضة لتنظيم العلاقة بين المواطن والمجتمع والدولة (كالصراع بين الفاشيين والديمقراطيين قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥)، وتكررت في أرجاء فسيحة انتكاسات دول سيادة القانون وانهيال حكوماتها من جمهورية فيمار الألمانية (١٩١٩-١٩٣٣) التي أسقطها النازي والملكية الدستورية في مصر التي أنهتها حركة الجيش في ١٩٥٢ إلى روسيا الاتحادية التي انسحبت من المسار

سلبية جوهرها كونه «شرا لا بد منه» يتعين أن تدار شؤونه بالحديد والنار دون إقرار لمفهوم الصالح العام، ويدفع إليه لسد الرمق بشيء من العوائد دون اعتراف بمفهوم الحق العام، وتنزع عنه القدرة على رقابة ومساءلة ومحاسبة الحكام (أي السادة) الذين لا قبل للرعايا (أي العوام الجهال بحسابات التاريخ أو التقاليد أو القوامة الدينية أو الخلاص المقبل) بإدراك دورهم في حماية الدول والحفاظ على مقومات ومرتكزات وجودها.

تدرجيا أيضا عملت ممالك وسلطنات وإمارات وجمهريات الاستبداد، وبغض النظر عن مدى إنشائها لداستير وقوانين حديثة وتشبيدها لمؤسسات نظامية وغير نظامية تحاكي الهياكل المؤسسية التي طورته دول سيادة القانون، على الإبقاء على ممارسة الحكم بمكوناتها المرتبطة بالسيطرة على موارد المجتمع وجباية الضرائب وتوزيع العوائد كأمر فردي يرتبط عضويا بالحكام ونخبهم غير الخاضعين لرقابة نيابية مستقلة أو قضائية محايدة وتساعد به مؤسسات نظامية وغير نظامية منتقاة يجزل لأفرادها العطاء (الملكي أو السلطاني أو الأميري أو الجمهوري) وترفع درجات على غيرها من المؤسسات.

تنتفي الموضوعية عن كل توصيف للمآلات التاريخية لدول سيادة القانون، وهي تحضر اليوم

لم تغب مقاومة الاستبداد فكرا وفعلًا عن بلاد العرب التي طال فيها أمد حكم الفرد

ولم يتوقف أبدا البحث عن سبل للنجاة من هاوية الفقر وإسالة الدماء والدمار التي تسبب بها حكم الفرد، وإلا لما استطاع بعض الأوروبيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحويل الملكيات المطلقة إلى ملكيات دستورية ونجح الكثير من الأمريكيين اللاتينيين في القرن العشرين في التخلص من سيطرة المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية على الحكم وبناء حكومات ديمقراطية وقدرت بعض الشعوب الآسيوية والإفريقية في القرن العشرين أيضا على تجاوز حكم الفرد ذي الأسس التاريخية أو التقليدية أو الدينية أو الديماغوجية.

كذلك لم تغب مقاومة الاستبداد (فكرا وفعلًا) عن بلاد العرب التي طال فيها أمد حكم الفرد إن في ممالك وسلطنات غير دستورية أو في إمارات قبائل وطوائف أو في جمهوريات العسكرية ومدعي القوامة الدينية، ولم تحدث ثورات وانتفاضات ٢٠١١ أو تتبلور مطالب البدايات المتعلقة بالحرية وسيادة القانون وتداول السلطة والعدالة الاجتماعية بمعزل عن عقود خلت من النضال الديمقراطي ومن الدفاع عن مواطنة الحقوق المتساوية ومن الفشل الذريع لدول الاستبداد.

*مركز بروكينغز

الديمقراطي مع بزوغ البوتينية (في نهاية تسعينيات القرن الماضي) ومصر المعاصرة التي انقلبت على التحول الديمقراطي في ٢٠١٣.

وما زالت مقاومة مبادئ مواطنة الحقوق المتساوية والديمقراطية النيابية وغيرهما تؤثر بقوة في الواقع الراهن لبعض دول سيادة القانون، على النحو الذي يعبر عنه إن صعود اليمين الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية أو انقلاب بعض الحكومات المنتخبة في أوروبا الشرقية والوسطى (المجر انموذجا) بافتئاتها على حقوق الناس (خاصة اللاجئين منهم والمهاجرين) على قيم الحرية والمساواة والعدل التي تمثل المرتكزات الأخلاقية للفكرة القانونية.

وبالمثل، تنتفي الموضوعية عن كل توصيف لأحوال دول الاستبداد يتعامل مع غياب الحرية كقدر محتوم لا فكاك منه ومع حضور القمع كتعبير سرمدى عن إخفاق غير قابل للإنهاء لجهة إجبار الحكام على التنازل عن شيء من سلطاتهم وصلاحياتهم ولجهة الصياغة الدستورية والقانونية والمؤسسية لعقد جديد يجعل من الرعايا مواطنين ومن المجتمع مصدر السلطة ومعين شرعيتها ومن الدولة كيان شفاف هدفه خدمة الصالح العام وله في هذا الإطار (وفي هذا الإطار فقط) حق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية.

فأبواب الخروج من الاستبداد لم تكن دوما مؤصدة



*علي حسين عبيد

الوسطية كمصدر قوة للمجتمع

في إطار الصراعات بين المجتمعات والثقافات. في هذه الحالة لن نخطئ إذا قلنا بأن الوسطية كلمة مفردة ذات معنى يدفع باتخاذ موقف فكري أو سلوكي وسطي يبتعد عن التعنت، وينأى بنفسه عن أساليب الفرض والمصادرة، أكبر الأفكار وأعظمها تأثيراً، مفيداً أو ضاراً، تبدأ صغيرة، ينطبق عليها قانون النمو والتراكم الذي يشمل كل شيء، وقديماً قيل إن الحرائق الكبيرة التي تلتهم كل شيء تبدأ بشرارة صغيرة، كان يمكن

الوسطية لا تعني التضحية بالمواقف السليمة، ولا تفترّط بمساندة الحق بحجة عدم الانحياز لطرف دون آخر، الوسطية هي اتخاذ الموقف المعتدل إزاء جميع القضايا التي تمر في حياة الفرد أو الجماعة، وبهذا تعد الوسطية نوعاً من الاعتدال في التعامل والتفكير، ولو استطعنا صناعة فرد أو مجتمع يتحلّى بالاعتدال، فإننا نكون قد قضينا على جميع بؤر التطرف والتكفير وإثارة الاحتقان وزرع الضغائن بين مكونات وشرائح المجتمع الواحد، أو

المنظومة الأخلاقية يمكن أن تكون سببا في الوسطية أو نقيضا لها، فإن كانت أخلاق الفرد والأسرة والجماعة مستمدة من الإرث المعتدل، ستنشأ وتسود ثقافة اعتدال تحكم علاقات الجميع الاجتماعية وحتى التجارية، مما يسهم في تأجيج التطرف أو تحييده مجموعة الأعراف التي تحكم أخلاقيات الفرد والأسرة والمجتمع، هذه الركائز أو الأسباب الثلاثة، الجهل، الأخلاق، الأعراف، تعدّ عوامل مساعدة على صناعة عائلة معتدلة أو متطرفة، لذلك لا يستغرب أن يصنع الآباء وأولياء الأمور الجاهلون أفراداً وأسرا تغالي في رأيها وتذهب بعيدا في تعصّبها، والشيء نفسه يحدث بمساعدة ضعف الأخلاق، حيث يتدهور سلوك الفرد والعائلة تبعاً لما يؤمن به ويطبقه

الأب من أخلاق يربّي أو يتربّي عليها أبنائه، وينطبق ذلك على الحزمة العرفية التي يلتزم بها الأب أو ولي الأمر ويلزم بها أفراد أسرته، وكما يُقال في المثل المعروف «من عاشر قوما أربعين

يوماً صارَ مثلهم» سوف تصبح هذه العائلة الواحدة مصدر تأثير على جيرانها وأقاربها، وتحدث عملية أخطبوطية تتزايد تتشابك تتداخل حد التمازج، لننتهي إلى نسيج مجتمعي إما أن يتحرى الوسطية أو يأخذ من التطرف أسلوبا في علاقاته وشؤون حياته كلها، هكذا يمكن أن نصل بالنتيجة إلى أن الأسرة يمكن أن تكون حجر الزاوية في صناعة فكر وثقافة وسلوك الجماعة (المجتمع).

ما هي نتائج التربية الفاشلة؟

الحلول المتاحة لتفادي انفرط عقد الاعتدال، وتدعيمه، ما هي؟ وهل توجد سبل تفتح نوافذ مضمونة للتحقق مما ينقذ الفرد والأسرة والمجتمع من التطرف، بالطبع لا

تجنبها في حال تم إطفاء شرارتها الأولى، ونحن نعتقد أن نقيض الاعتدال، التطرف الذي يحرق الأخضر واليابس يبدأ بذرة فكرية سلوكية صغيرة، تنشأ في أصغر مؤسسة اجتماعية ونعني بها الأسرة، والأخيرة تتغذى فكرا وسلوكا من مديرها أو رئيسها الأب أو ولي الأمر أيّا كان اسمه أو عنوانه، فإن كان الأخير ذا فكر معتدل سيكون سلوكه متوازنا، وستنشأ في رحابه أسرة معتدلة في أفكارها ومتوازنة في أفعالها.

المنظومة الأخلاقية وصناعة الاعتدال

من مجموع الأسر وأفرادها يتشكل المجتمع الأكبر، لذلك فإن الأب أو رب الأسرة بشكل عام، يمكنه بالنتيجة

أن يسهم في صناعة مجتمع معتدل وسطي أو متطرف، وربما يكون هو حجر الزاوية في هذه الصناعة، لأننا في واقع الأمر لا يمكن أن نغفل المؤثرات الأخرى المساعدة على صناعة

التطرف أو نقيضه، فالبيئة كما هو معروف لها دور في تجنيب الفرد أو توريثه في عدم الاعتدال، والثقافة الاجتماعية (العادات، الأعراف، السلوكيات السائدة)، لها أثرها الكبير في صناعة المنظومة الفكرية الثقافية التي يحتكم إليها المجتمع، لماذا نكون معتدلين أو متطرفين؟ وهل يتساقط أحد القطبين المذكورين مع الفطرة التي جُبل عليها الإنسان، أسباب كثيرة تجعل السلوك المتعصّب مقبولا في الثقافة الاجتماعية، هنالك الجهل حين يتفشى بين الناس، فهو آفة يمكن أن تتطور لتصبح وباءً يمتد كالنار في الهشيم، حتى تجد الأغلبية الشاسعة لا يروق لها في التعامل مع الآخر غير التصادم والتحجيم والإكراه.

**الوسطية لا تعني التضحية
بالمواقف السليمة، ولا تفرط
بمساندة الحق**

الآخرين بالتفاهم، عائلة كهذا النوع لو تعددت، ماذا سيكون نوع المجتمع؟

هذا يقودنا إلى الدور الأساس والقاطع للأسرة، وقبلها دور ولي الأمر ومواصفاته، ثقافته، فكره، سلوكه، أخلاقه، مدى علمه أو جهله، ما هي الأعراف التي يضبط إيقاع حياته وفقاً لها؟، هل العائلة والأب مسؤولون عن الحلول، بالطبع هذا أمر مفروغ منه، ولكن لا تنتهي المسؤولية عند هذا الحد، هناك مسؤولون أكبر وأقوى يشتركون في توجيه العائلة ورب الأسرة، إنهم جهات ومؤسسات متعددة، منهم الإعلام، منظمات المجتمع المدني، المؤسسة التربوية التعليمية، المنظمات

والمؤسسات الدينية الخيرية والثقافية، هذه الأطراف تتحمل وزر المجتمع وانسياقه نحو الاعتدال أو التطرف، النتيجة يمكن أن تكون

كالتالي: صناعة أسرة معتدلة متوازنة، تعني صناعة أفراد متوازنين، جماعات متوازنة، وفي المحصلة الأخيرة، صناعة مجتمع معتدل وسطي متوازن، يتقن الحوار طريقاً لتفكيك ومعالجة أكثر المشكلات تعقيداً، لأن التطرف والتعصب والحكم المسبق على الآخرين سوف يُمحى من المنظومة الفكرية والثقافية للفرد والمجتمع، وبهذا تصبح الوسطية حلاً مثالياً لصنع مجتمع مثالي، أو على الأقل مجتمع لا يقترب من التطرف، وينجو من نيران التعصب المدمرة.

*شبكة النبا المعلوماتية

شيء عصي على فتح نوافذ الحلول ولا شيء يمكن أن يبقى مبهماً إلى الأبد، إننا نعتقد من وجهة نظر شخصية أن هذه المشكلة الكبرى، يمكن أن نجد ما يطفئ نارها ويفكك تعقيداتها لدى الأب أو ولي الأمر بمسلماته الأخرى، الأم، الجد، الأخ الأكبر، الأقارب، بوسائل فكرية تربوية ومادية، في منطقتنا التي آوتنا سنوات طويلة من البساطة والفقر، كان لدينا جاريقود عائلة من عدة أفراد، كانت طريقته في إدارة أسرته وتربية أبنائه الأولاد والبنات، القسوة المسرفة، وكان كلامه حتى الخاطئ يسري على الجميع بلا نقاش، وكان يتفنن هذا الأب بامتلاك وسائل ضرب مبتكرة، كالخيزانة،

وسلاسل الحديد بأحجام مختلفة، والكيل البلاستيكي، والعصي الغليظة الناتئة المدببة، كان مسلسل الضرب يبدأ مع صلاة الفجر أو قبلها

بقليل، صراخ الابن المتألم يملأ فضاء الحي ويصل إلى آخر بيت، في مشهد يومي اعتاده الناس، لم تنفع النصائح قط، ولا يوجد قانون حكومي في وقتها يوقف هذا الأب عن سلوكه الشائن.

النتائج التي ترتبت على هذه التربية المريضة، ابنه الأكبر تزوج وفعل بأولاده نفس ما فعله به أبوه، صار عنصراً خبيثاً في المجتمع، البنت الكبرى فرت مع عشيق بطريقة غير شرعية وانتهت إلى دوامة البغاء والأدران كما أشيع في حينها، ثلاث أولاد آخرون أخذتهم موجات الانحراف وانتهوا جميعاً إلى السجون، بسبب سلوكهم المتطرف الذي لم يمنح لهم فرصة الحوار الهادئ وحل المشكلات مع



*مادلين المشاركة

هوس الـ «Like»..

العلاقة بين الاكتئاب ومواقع التواصل الاجتماعي

«لا نعلم ما إذا كان فيسبوك يُساهم في تحويلنا إلى مصح كبير، أم أننا كُنّا نعيش في مصح كبير بالأصل وفيسبوك أخرج ذلك إلى العلن وحسب؟»

العالم قرية صغيرة، هذا صحيح، فأنت تعيش الآن في العالم الذي يسمح لك بإمساك شاشة تتسع لها قبضة يدك وفتح الخريطة لترى جزيرة تبعد عن إحداثيات موقعك الحالي آلاف الكيلومترات. يسمح لك أيضا أن تضغط على زر الاتصال وفتح فيديو لترى ولادة زوجتك التي اغتربت عنها منذ شهور مضت. كما يسمح لك بمتابعة إعادة مسلسلك المفضل دون الانتظار ١٢ ساعة لتتم إعادته على القناة الثانية. ويُتيح لك فرصة قراءة الكتب دون أن تدفع ثمنها، ويُمكنك أيضا أن تحجز لرحلة الصيف واختيار فندقك بالإطالة التي تُحب خلال ثوانٍ معدودة. كما يُمكنك أن تلبس ساعة إلكترونية تحسب عدد دقات قلبك، وعدد خطواتك التي مشيتها خلال اليوم، وتُنبهك بموعد تمارينك إن أطلت الجلوس دون أن تطلب منها!

أصبح الوقت «شَبَكيا» كفاية لأن يصلك بكل بعيد. وبالحديث عن التواصل، فلا يمكن أن ننسى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في شبكة قرية هذا العالم. وبات تأثيرها الكبير يحتاج إلى أبحاث ودراسات وعلوم، بين جانب يُؤيد

إيجابياتها ويراها كفة تطغى على معظم السلبيات، هُناك على الجانب الآخر من يراها سلبية وتؤثر على الصحة العقلية على جيل كامل من الشباب. فهل يُمكن لمنصات أنشئت للدمج والتواصل أن تكون سببا في الوحدة وزيادة معدلات الاكتئاب؟

تأثيرات واضحة على الصحة العقلية

في دراسة جديدة نُشرت في مجلة علم النفس الاجتماعي والسريري (Journal of Social and Clinical Psychology) والتي أضافت بعض الأدلة التي تدعم نظرية بعض العلماء الذين رأوا أن الاستخدام اليومي لمنصات التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك، وتويتر، وإنستغرام، وسنابشات) قد يكون لها تأثيرات واضحة على الصحة العقلية على المدى البعيد. وعلقت ميليسا جي هانت، عالمة النفس في جامعة بنسلفانيا والقائمة على هذه الدراسة: «استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أقل من المعتاد يؤدي إلى انخفاضات كبيرة في كلٍّ من معدلات الاكتئاب والشعور بالوحدة. هذه الآثار واضحة بشكل خاص على الأشخاص الذين كانوا أكثر اكتئابا عندما تطوعوا لهذه الدراسة». وفي دراسة أُجريت في عام ٢٠١٨ وَجِدَت أن المراهقين الذين يقضون وقتا طويلا أمام وسائلهم الاجتماعية هم الأكثر تعاسة. ولكن إذا قُلِّل هذا الوقت بمقدار ساعة واحدة فقط في استخدام التكنولوجيا يوميا، فإن العكس هو الصحيح.

تقترح هذه الدراسة أيضا أنه يجب علينا معاملة هذه الوسائط، التي تعدّت مرحلة أن تكون دخيلة على يومنا وباتت ضرورة يومية يحرص على متابعتها والتفاعل معها الجميع، بأن يكون استخدامها مُعتدلا كباقي أمور حياتنا. وعلى الأرجح، تأثيرها ليس سيئا كما قيل لنا. وهذا ما يراه أندرو برزيبيلسكي، كبير الباحثين في معهد أكسفورد للإنترنت، فيقول: «إنّ الكثير من تحيزنا ضد وسائل التواصل الاجتماعي قد يكون مجرد توقعات لمخاوفنا. نتحدث مع بعضنا البعض ونتناقش حول كيف أننا نشعر بالتهديد بأن الهواتف الذكية تُقلِّل من ذكائنا وتُدمر صداقاتنا الحقيقية، ولكن في الواقع، ربما نكون قلقين من أن هذا صحيح. وهذا لا يعني -بالضرورة- أن يكون صحيحا».

تايلور هيفر، مؤلف دراسة أُجريت مطلع هذا العام، من جامعة بروك في سانت كاترين، كندا، يرى أن التوصل لاستنتاج قطعي يُنبئ بأن مواقع التواصل الاجتماعي تُعتبر مدخلا للاكتئاب بحاجة إلى أن تُجرى على أشخاص يُتابعون الشخصيات نفسها، يتعرضون للوقت نفسه، يقرأون محتوى المنشورات نفسه للحصول على نتائج دقيقة. حيث أُجريت هذه الدراسة على مجموعتين منفصلتين، مجموعة من طلاب الصف السابع، والثامن، والتاسع، ومجموعة أخرى من الطلاب الجامعيين. بعد ذلك، قام الباحثون بتحليل البيانات وفصلها إلى العمر والجنس.

وكشفت النتائج أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لا يؤدي إلى أعراض اكتئابية في وقت لاحق. وكان هذا صحيحا لكلتا المجموعتين. إلى جانب ذلك، وجد العلماء أنه كان هُناك علامات تُنبئ بأعراض الاكتئاب عند الإناث المراهقات. يشير هيفر إلى أن الإناث في هذا العصر «اللواتي لا يشعرون بالراحة قد يلجأن إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمحاولة جعلهن يشعرن بتحسن».

العملة الاجتماعية للطبقة الرقمية

في محاضرة على منصة «تيد»، ألقتها خبيرة وسائل التواصل الاجتماعي بيلي بارنيل بعنوان «هل يُمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تكون مُضرة لوظائفك العقلية؟»، تقول إننا جميعا سلع ارتضينا وجودها في عالم التواصل

الاجتماعي، حياتنا، عملنا، رحلاتنا، علاقاتنا، جميعها نُشاركها على منصات تجمع الكثير من معارفنا ومن يبغد حتى عن دائرة معارفنا. أنت كسلعة، وجودك مُرتبط بعدد التفاعلات والإعجابات التي يُطلق عليها اسم «عملة التواصل الاجتماعي» (Social Currency).

وكحال أي سلعة لا تُباع على أرفف المحال فيتم التخلص منها، فهذا هو الحال أيضا لنا، لصورنا أو منشوراتنا التي لا تحصد عددا جيدا من الإعجابات، حيث نقوم بالتخلص منها بحذفها أو إخفائها، حتى لو كنا راضين تماما عن محتوى ما شاركناه، إلا أن رأي الآخريات هو المحدد الأهم لوجود سلعتك على منصة هي لك بالأساس! في المحاضرة نفسها، تقول بيبي إن العديد من الدراسات التي أُجريت في الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، وغيرها، قد ربطت الاستخدام المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي بالاكئاب، والقلق. وتستعرض بدورها أهم أربعة ضغوطات تُسببها مواقع التواصل الاجتماعي:

- بكرة تسليط الضوء:

وهو إلقاء الضوء على أهم الأحداث، وأجمل الصور، وأهم اللحظات والإنجازات. وهو ما يُسبب ضغوطات على المُتلقي الذي -لا شعوريا- يُقارن بين بكرة الإنجازات للغير، وبين خلف الكواليس الخاصة به!

- عملة التواصل الاجتماعي:

كما ذكرنا سابقا، الضغط الناجم عن ترقب آراء الناس لتحديد قيمة ما شاركته، وتدني مستويات ثقتك بنفسك بناء على تفاعل الغير. وهو ما يُسمى «اقتصاد الاهتمام» (Economy of Attention).

- الخوف من فوات الحدث F.O.M.O:

وهي حالة عامة تدفع الأشخاص إلى الرغبة في أن يكونوا على اتصال دائم خوفا من فوات حدث ما لا يُشاركون فيه، وخوفا من فقدان علاقة اجتماعية.

- المضايقات:

وتصفه بيبي بأنه الأسوأ، ويُحاكي خوفا على مساحات الأمان الخاصة بنا، فعوضا عن أن تكون تجربة التواصل اجتماعية فإنها تتحول إلى تجربة مُرعبة. مُوضحة بأن ٤٠٪ من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي قد تعرضوا بالفعل لمضايقات، إزعاجات، أو حتى تحرش. وتذكر قصة المراهق تايلور كليمينتي الذي قرر الانتحار بعد أن ضايقه زميله ونشر صورة له -بوضع خاص- على تويتر.

امتدادا للمضايقات:

تقول بيبي إن مُشاركتك لصورة عفوية سخيفة أرسلها لك صديقك، أو تعليقك الساخر الذي أرفقته بمنشور، هو ما يُسمى باللحظات الصغيرة التي يُمكنها أن تكون بشعة! ولكن تسجيل حضورك الدائم على مواقع التواصل الاجتماعي وممارستك لكل تلك اللحظات الصغيرة البشعة هو ما يصنع مشكلة صغيرة، لتتطور فيما بعد لتنتج مشكلات نفسية، أو التفكير بأفكار انتحارية.

دوبامين ال Like

تستكمل بيلى مُحاضرتها واصفة هذه التجربة بالقيمة إن استطعنا أن نقف بثبات على الحد الفاصل بين أن تكون تجربة قيمة وبين أن تكون إدماناً لم يكن في الحسبان. فتقول: «في كل مرة يصلك إشعار بأن أحدهم أعجب بصورتك أو بما كتبت، يخالجك ذاك الشعور السعيد المُبهج الذي حفزه الدوبامين. تميل لتفقد عدد الإعجابات لأنك بحاجة إلى الشعور أكثر بتلك المُتعة، وتشعر بأن قيمتك الاجتماعية أكبر وفقاً للعملة المُتفق عليها في عالم التواصل الاجتماعي»، هنا وفي هذه المرحلة التي تزداد فيها حاجتك إلى دوبامين «اللايك» مع الوقت، الاهتمام المتزايد بطلب قيمتك على المنصات الاجتماعية، وتفقد عدد الإعجابات لتمنحك السعادة، ونشر أكبر قدر ممكن من المنشورات والصور لأنك بحاجة إلى تقييم، وخوفك من فوات أمر لم تكن هناك لتواكبه، والمقارنات التي لا تنتهي؛ كل هذا يُنبئ بالاكئاب والقلق. وفي رأيها أن التظاهر والقول إن مواقع التواصل الاجتماعي ليست موجودة، أو إن هجرها قرار سهل، تراه مضيعة للوقت. فلا شك أنها موجودة، وضرورية في حياتنا، ولكن السر في استخدامنا لهذه الأداة. وبوصفها: «هي أداة حديثة لكل ما كنا نفعله من قبل: نروي القصص، ونتواصل مع بعضنا البعض». وإن الجانب المُظلم لمواقع التواصل الاجتماعي هم البشر الذين قرروا استخدام هذه الأداة بطريقة خاطئة. الناس الذين قرروا أن يكتبوا تعليقاتاً ساخرة على صورة شاركتها طائناً أنها لطيفة، المضايقات التي تصلك لأنك على ديانة يُكفرها مُتابعك، التهديدات التي تُكتب علناً بسبب أفكار مُغايرة للمتلقين. الناس هم الذين أساءوا استخدام أداة هي بالأصل لم تكن إلا مُفيدة. فالجانب المظلم هو بسبب سوء الاستخدام، وليس بسبب مواقع التواصل نفسها، وتقترح بيلى أربع خطوات تزيد من وعي الفرد تجاه مكانه في مواقع التواصل الاجتماعي، والعمل على تحسين ما يُمكن تحسينه لتجنب الجوانب المُظلمة التي قد تؤثر عليه -وعلى غيره- سلباً:

- **إدراك المُشكلة:** إدراك أن المُشكلة في المستخدم وليست في الوسيلة نفسها، والوعي بأن المُبالغة في الاستخدام قد يعود عليك بمشكلات نفسية منها الاكتئاب.

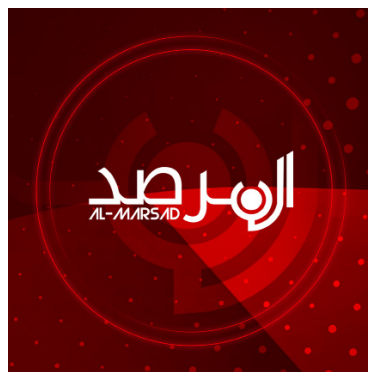
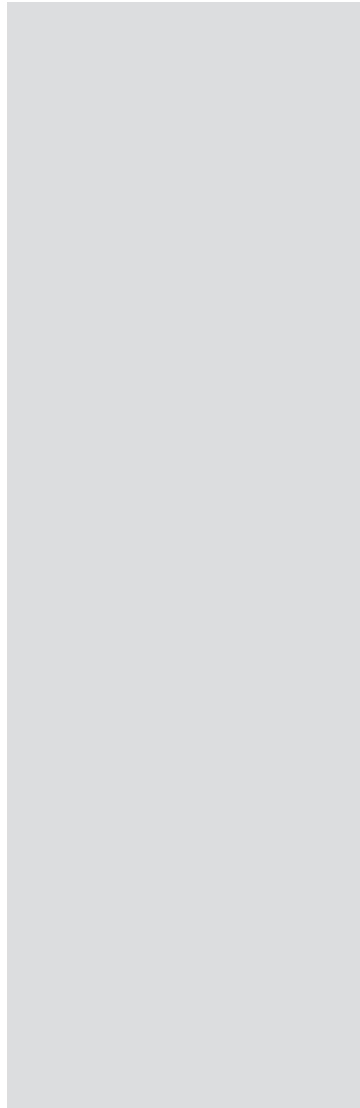
- **مُراجعة تفاعلاتك:** اسأل نفسك بعض الأسئلة: لماذا أَسْتجيب لهذه الصورة بهذا الشكل؟ وقرر بعض القرارات تجاه نفسك: لن أقوم بالتحقق من الإعجابات أكثر من ذلك!

- **حَسَن تجربة التواصل:** إذا لاحظت أن أحد من تُتابعهم يثير في نفسك المُقارنات ويهز من ثقتك بنفسك، فألغ متابعتك. إن شعرت بأن هناك من يُضايقك بتعليقاته التي يظن بأنها ظريفة بالرغم من أنها العكس، فألغ صداقته.

- **احرص على ألا تكون مصدر إزعاج لغيرك،** تواصل دون تنمر، دون إهانات. فليس من الطبيعي أن تكون سعيداً إذا أحبطت غيرك.

يُشير خبير مواقع التواصل الاجتماعي أديان تشان إلى أننا نحظى بجمهورين على منصات مواقع التواصل الاجتماعي؛ جمهور قريب يتمثل بالأهل، والأقارب، والمعارف، والزملاء، وجمهور آخر مجهول الهوية يحتمل وجوده في المجتمع. النقطة المُشتركة بين هذين الجمهورين هو «الاهتمام»، وهو ما يجعل هذه الأداة -منصات التواصل الاجتماعي- مُتفردة، بحيث يمكن استغلال هذه الميزة للوصول إلى جمهورين مُختلفين إذا أحسن استخدام هذه الأداة لتكون أداة إيجابية لنشر أفكارك، وتدوين لحظاتك، وتكوين صداقات اجتماعية قيمة وجديدة. في النهاية، وكما قالت بيلى بارنيل: «لا يُمكنك لوم تلفزيونات سامسونج لأنك شاهدت مسلسلاً سيئاً عبر شاشاتها، ولا يُمكنك لوم تويتر لأنك قرأت تغريدة بغيضة عبر منصتها!».

* الجزيرة/المعرفة



www.marsaddaily.com



الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk